

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2018/7/3331)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

التنسيق الفني: غسان صقر أبو عليا

مجمع اللغة العربية الأردني

تصميم الغلاف: نرجس طاهر الشيباب

دائرة مطبوعات جامعة جرش

مُعْجَمُ لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَقْتِصَادِيِّ

"مُعْجَمُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْأَقْتِصَادِيَّةِ وَالْأَفْكَارِ وَالْأَسْمَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا"

الجزء الرابع

عبد الرزاق بني هاني

رئيس جامعة جرش (سابقاً)

أستاذ الاقتصاد في جامعة اليرموك (سابقاً)

مِنْ مَنَشُورَاتِ مَجْمَعِ الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَكْرَمِيَّةِ

1446هـ / 2024م

الإهداء

"إلى المعذنين في الأرض من الظلم"

الصفحة	الحرف
9	L
95	M

L

مختصرات ورموز اقتصادية

L

- (1) سيولة نقدية (L)، هي إحدى مقاييس عرض النقد في الولايات المتحدة الأمريكية.
- (2) جمعية أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA).
- (3) شراء بالرفع المالي (LBO Leveraged Buy Out).
- (4) عملة محلية (LC Local Currency).
- (5) فرضية (نظرية) دورة الحياة (LCH Life-Cycle Hypothesis).
- (6) دولة نامية - دولة أقل تنمية (LDC Less Developed Country).
- (7) جمعية لندن لسوق الخصم (LDMA London Discount Market Association).
- (8) وكالة مشاريع محلية (LEA Local Enterprise Agency).
- (9) منطقة ذات أفضلية أقل (LFA Less Favoured Area).
- (10) معدل المشاركة في سوق العمل (LFPR Labor Force Participation Rate).
- (11) أدوات تمويلية سائلة وأدوات حكومية
- (LGS Liquid Assets and Government Securities).
- (12) سعر الفائدة المعروض بين مصارف لندن
- (LIBOR London Inter-Bank Offered Rate).
- (13) سوق لندن لتداول أدوات المستقبل
- (LIFFE London International Financial Futures Exchange).
- (14) الداخل الأخير، الخارج الأول (LIFO Last In, First Out).
- (15) أعظم احتمال بمعلومات محدودة
- (LIML Limited Information Maximum Likelihood).
- (16) شركة ذات مسؤولية محدودة (في الولايات المتحدة الأمريكية)
- (LLC Limited Liability Company (USA)).
- (17) شراء بالرفع المالي بوساطة الإدارة (LMBO Leveraged Management Buyout).
- (18) نموذج احتمال خطي (LPM Linear Probability Model).
- (19) نسبة الاحتمال (في الإحصاء) (LRE Likelihood Ratio (Statistic)).

- (20) سوق لندن لتداول الأسهم، أو مدرسة لندن في الاقتصاد
(*LSE London Stock Exchange; London School of Economics*).
- (21) شركة خاصة محدودة (*Ltd Private Limited Company (UK)*).
- (22) رزمة طويلة المدة من الحوافز (*LTIP Long-Term Incentive Package*).
- (23) سوق لندن لتداول الخيارات (الاستثمارية) (*LTOM London Traded Options Market*).
- (24) عاطل عن العمل لمدة طويلة (*LTU Long-Term Unemployed*).

قائمة (فهرس) المسرد (L)

- (1) المجموع النقدي (L).
- (2) عمالة (Labor).
- (3) قانون إدارة العلاقات العمالية (1947) (Labor Management Relations Act (1947)).
- (4) تقرير الإدارة العمالية وإفصاحها
- (1959) (Labor Management Reporting and Disclosure Act (1959)).
- (5) نقابة عمالية (اتحاد عمالي) (Labor Union).
- (6) تطور تقني تراكمي ناتج عن زيادة نجاعة العمالة
- (Labor-augmenting Technical Progress).
- (7) ليونيد فيتاليفتش كانتوروفيتش (Leonid Vitalievich Kantorovich).
- (8) اتفاق عمالي (Labor Compact).
- (9) كلفة العمل (Labor Cost).
- (10) نظرية لامنفعة العمل (Labor Disutility Theory).
- (11) قوة العمل (Labor Force).
- (12) معدل المشاركة في قوة العمل (Labor Force Participation Rate).
- (13) مُكثّف للعمالة (على مستوى الاقتصاد) (Labor Intensive - Economy Level).
- (14) مُكثّف للعمالة (على مستوى المنشأة) (Labor Intensive - Firm Level).
- (15) اكتناز قوة العمل (Labor Hoarding).
- (16) منشأة مُدارة من العمال (Labor-managed Firm).
- (17) سوق العمل (Labor Market).
- (18) انقطاع عن سوق العمل (Labor Market Intermittency).
- (19) سياسة سوق العمل (Labor Market Policy).
- (20) جمود سوق العمل (Labor Market Rigidities).
- (21) استطاعة العمل (Labor Power).
- (22) نظرية سيرورة العمل (Labor Process Theory).
- (23) حصة العمالة من الدخل الوطني (Labor Share of National Income).
- (24) معيار العمل (Labor Standard).

- (25) عرض العمل (*Labor Supply*).
- (26) نظرية القيمة في العمل (*Labor Theory of Value*).
- (27) ادخار (*Lacking*).
- (28) لودويغ لخممان (*Ludwig Lachmann*).
- (29) سلمنة (صعود السلم) (*Laddering*).
- (30) منحنى لافر (*Laffer Curve*).
- (31) متباطئة (متأخرة) (*Lag*).
- (32) متغير متباطئ (متأخرة زمنية) (*Lagged Variable*).
- (33) مؤشر متباطئ (*Lagging Indicator*).
- (34) مبدأ دعه يعمل - دعه يمّر (*Laissez - faire*).
- (35) تقرير لامفالوسي (*Lamfalussy Report*).
- (36) الأرض (*Land*).
- (37) مصرف عقاري (بنك الأرض) (*Land Bank*).
- (38) اقتصاد الأرض (*Land Economy*).
- (39) ملكية الأرض (*Landownership*).
- (40) قانون لاندروم - غريفين (1959) (*Landrum-Griffin Act 1959*).
- (41) نماذج كبيرة النطاق (*Large-scale Models*).
- (42) صيرفة مركزة (*Laser Banking*).
- (43) مؤشر لاسبير (*Laspeyres Index*).
- (44) قانون لاسالي في الأجور (*Lassalle's Law of Wages*).
- (45) الداخل الأخير، الخارج الأول (*Last-in, First-out*).
- (46) الرأسمالية المتأخرة (*Late Capitalism*).
- (47) رغبة تجارية كامنة (*Latent Entrepreneurship*).
- (48) اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (*Latin American Free Trade Association*).
- (49) جيمس لوديردايل (*James Lauderdale*).
- (50) غسل الأموال (*Laundering Money*).
- (51) مدرسة لوزان (*Lausanne School*).

- (52) طبقات الفصل (*Layers of Separation*).
- (53) منظمة مراقبة تأكيد الحياة ووحدة الثقة
- (*Life Assurance and Unit Trusts Regulatory Organization*) (**LAUTRO**).
- (54) القانون والاقتصاد (*Law and Economics*).
- (55) جون لو (*John Law*).
- (56) قانون انخفاض المنفعة الحدية (*Law of Diminishing Marginal Utility*).
- (57) قانون تناقص الغلة (تناقص العائد) (*Law of Diminishing Returns*).
- (58) قانون السعر الواحد (*Law of One Price*).
- (59) قانون مقلوب الطلب (المتبادل) (*Law of Reciprocal Demand*).
- (60) قانون الارتداد (*Law of Reflux*).
- (61) قانون الرغبات القابلة للإشباع (*Law of Satiabile Wants*).
- (62) قانون القيمة (*Law of Value*).
- (63) قانون النسب المتغيرة (*Law of Variable Proportions*).
- (64) انتعاش لوسون (*Lawson Boom*).
- (65) مؤشر المنشأة القائدة (*Leading Firms Ratio*).
- (66) المؤشرات القائدة (*Leading Indicators*).
- (67) دفع متقدم وتسلم متأخر (*Leads and Tags*).
- (68) تسرب (*Leakage*).
- (69) دلو مثقوب (*Leaky Bucket*).
- (70) التعلم بالعمل (*Learning-by-doing*).
- (71) التعلم بالمساعدة (*Learning-by-helping*).
- (72) منحنى التعلم (*Learning Curve*).
- (73) طريقة المربعات الصغرى (*Least Squares Method*).
- (74) عملة قانونية (*Legal Tender*).
- (75) راحة (*Leisure*).
- (76) طبقة مخملية (طبقة الراحة) (*Leisure Class*).
- (77) هارفي ليبينستين (*Harvey Leibenstein*).

- (78) مخاطر تشريعية (*Legislative Risks*).
- (79) رأسمالية طاولة شراب الليمون (*Lemonade Stand Capitalism*).
- (80) سوق ليمون (*Lemons Market*).
- (81) مقرض السبيل الأخير (*Lender of Last Resort*).
- (82) مخاطرة المقرض (*Lender's Risk*).
- (83) معدل الفائدة على الإقراض (*Lending Rate*).
- (84) فلاديمير لينين (*Vladimir Lenin*).
- (85) متناقضة ليونتيف (*Leontief Paradox*).
- (86) تقنية ليونتيف (*Leontief Technology*).
- (87) واسيلي ليونتيف (*Wassily Leontief*).
- (88) آبا بشتيا ليرنير (*Abba Ptachya Lerner*).
- (89) أثر ليرنير (*Lerner Effect*).
- (90) مؤشر ليرنير (*Lerner Index*).
- (91) دولة منخفضة (قليلة) التنمية (*Less Developed Country (LDC)*).
- (92) رسالة (خطاب أو كتاب) اعتماد (*Letter of Credit*).
- (93) خطاب (رسالة) سهم (حصة) (*Letter Stock*).
- (94) مستوى الأهمية (*Level of Significance*).
- (95) رفع مالي (*Leverage*).
- (96) شراء بوساطة الرفع المالي (*Leveraged Management Buyout*).
- (97) تدفق نقدي حر مرفوع (*Levered Free Cash Flow*).
- (98) نموذج لويس - فاي - رانيس (*Lewis - Fei - Ranis Model*).
- (99) وليام آرثر لويس (*William Arthur Lewis*).
- (100) إدارة المطلوبات (*Liability Management*).
- (101) تحررية جماعية (*Liberal Collectivism*).
- (102) يفيساي ليبيرمان (*Yevsei Liberman*).
- (103) اقتصاديات التحرر (*Libertarian Economics*).
- (104) عملية قارب الحياة (*Lifeboat Operation*).

- (105) **فرضية (نظرية) دورة الحياة** (Life - Cycle Hypothesis).
- (106) **حساب المتوسط لمدى الحياة** (Lifetime Averaging).
- (107) **قيمة الزبون مدى الحياة** (Lifetime Client Value).
- (108) **صناعة خفيفة** (Light Industry).
- (109) **مراجعة (مُتاجرة) محدودة** (Limited Arbitrage).
- (110) **شركة (مُساهمة) محدودة** (Limited Company).
- (111) **مناقصة عامة تنافسية محدودة** (Limited General Competitive Bidding).
- (112) **تحرير جزئي للسوق** (Limited Market Liberalization).
- (113) **شراكة محدودة** (Limited Partnership).
- (114) **أمر (طلب) شراء مُحدد** (Limited Order).
- (115) **سجل أوامر الشراء المُحددة** (Limit Order Book).
- (116) **حد السعر** (Limit Price).
- (117) **توازن ليندول** (Lindahl Equilibrium).
- (118) **سعر ليندول** (Lindahl Price).
- (119) **ارتباط خطي** (Linear Correlation).
- (120) **برمجة خطية** (Linear Programing).
- (121) **انحدار خطي** (Linear Regression).
- (122) **حق نقض جزئي** (Line Item Veto).
- (123) **ترابط** (Linkage).
- (124) **نموذج ترابطي** (Linkage Model).
- (125) **ريتشارد جورج ليبسي** (Richard George Lipsey).
- (126) **أصل سائل** (Liquid Assets).
- (127) **نسبة الأصول السائلة** (Liquid Assets Ratio).
- (128) **سيولة** (Liquidity).
- (129) **أفضلية السيولة** (Liquidity Preference).
- (130) **مصيصة السيولة** (Liquidity Trap).
- (131) **سوق سائل** (Liquid Market).

- (132) فريدريك ليست (Friedrich List).
- (133) مصرف (بنك) مُدرج (Listed Bank).
- (134) شركة مُدرجة (Listed Company).
- (135) أداة تمويلية مُسجلة (Listed Security).
- (136) السعر المُسجل (List Price).
- (137) التنانين الصغار (Little Dragons).
- (138) أجر العيش (Living Wage).
- (139) لويد (Lloyd's).
- (140) اسم لويد (Lloyd's Name).
- (141) السيولة - النقود (LM).
- (142) صندوق حمولة (Load Fund).
- (143) نظرية النقود (الأموال) القابلة للإقراض (Loanable Funds Theory).
- (144) قرش القروض (Loan Shark).
- (145) سهم إقراض (Loan Stock).
- (146) وكالة أعمال محلية (Local Enterprise Agency).
- (147) نظرية التوقعات المحلية (Local Expectations Theory).
- (148) تمويل الحكومة المحلية (Local Government Finance).
- (149) سوق عمل محلي (Local Labor Market).
- (150) احتكار محلي (Local Monopoly).
- (151) سلعة عامة محلية (Local Public Good).
- (152) نقابة محلية (Local Union).
- (153) نظرية الموقع (Location Theory).
- (154) أثر الانحباس (Locked-in Effect).
- (155) صناعة مُقَيّدة (Locked-in Industry).
- (156) معرفة مُقَيّدة (Locked-in Knowledge).
- (157) فترة تقييد (Lock-Up Period).
- (158) أثر القاطرة (Locomotive Effect).

- (159) انحباس (Lockout).
- (160) دورة تزويد وإمداد (Logistic Cycle).
- (161) نموذج اللوجيت (Logit Model).
- (162) تنازلات متبادلة (Logrolling).
- (163) معدل أُمبارد في الفائدة (Lombard Rate).
- (164) اتفاقية لومي (Lome' Convention).
- (165) جمعية لندن للقروض قصيرة الأجل (London Discount Market).
- (166) معدل الفائدة المعروض بين مصارف لندن.
- (LIBOR) (London Inter-Bank Offered Rate).
- (167) سوق لندن الدولي لتداول أدوات المستقبل التمويلية (London International Financial Futures Exchange).
- (168) سوق لندن لتداول الخيارات (التمويلية) (London Traded Options Market).
- (169) طويل (ممتد) (Long).
- (170) ازدهار طويل (المدة) (Long Boom).
- (171) خداع طويل (Long Fraud).
- (172) بيانات مقطعية - زمنية (Longitudinal Data).
- (173) مدة طويلة (Long Period).
- (174) مصرف (بنك) ائتمان طويل الأمد (Long-term Credit Bank).
- (175) حساب متوسط الدخل في الأمد الطويل (Long-term Income Averaging).
- (176) موجة طويلة (Long Wave).
- (177) منحنى لورنز (Lorenz Curve).
- (178) دالة الفقدان (الخسارة) (الكلفة) (الخطأ) (Loss Function (Cost or Error Function)).
- (179) قائد مُخسِر (محفّز) (Loss Leader).
- (180) محور لوثرارينغ (Lotharingian Axis).
- (181) يانصيب (Lottery).
- (182) اتفاق اللوفر (Louvre Accord).
- (183) رُبيع أدنى (Lower Quartile).

- (184) أجر منخفض (*Low Pay*).
 (185) إكرامية (منحة) الولاء (*Loyalty Bonus*).
 (186) صموئيل جونز لويد (*Samuel Jones Loyd*).
 (187) سهم (ل) (*L Share*).
 (188) روبرت لويس الأصغر (*Robert E. Lucas, Jr.*).
 (189) دالة لويس في العرض (*Lucas Supply Function*).
 (190) لودايت (متخلف مخرب) (*Luddite*).
 (191) مغالطة كتلة العمل (*Lump of Labor Fallacy*).
 (192) ضريبة بالجملة (*Lump-sum Tax*).
 (193) إريك فليب لوندبيرغ (*Erik Filip Lundberg*).
 (194) متباطئة (متأخرة) لوندبيرغ (*Lundberg Lag*).
 (195) أثر لويسمبورغ (*Luxemburg Effect*).
 (196) روزا لويسمبورغ (*Rosa Luxemburg*).
 (197) كمالي (رفاهي) (*Luxury*).

مُعْجَمُ الْمُصْطَلَحَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ

L

المجموع النقدي (L) (1):

في النقود والمصارف (البنوك) (*Money & Banking*)، بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، هو مقياس لعرض النقد، يتشكل من م3 (*M3*)، وما يمتلكه الجمهور من سندات الادخار الأمريكية، والأدوات التمويلية الصادرة من وزارة الخزانة الأمريكية، للأمد القصير، والأوراق التجارية (*Commercial Paper*)، مثل الكمبيالات، والتعهدات النقدية، والأوراق التمويلية المقبولة لدى المصارف (البنوك)، كرسائل الائتمان.

عمالة (Labor) (2):

في الاقتصاد الكلي (*Macroeconomics*)، خاصة عوامل الإنتاج (*Factors of Production*)، والموارد الاقتصادية (*Economic Resources*)، ورأس المال البشري (*Human Capital*)، وإدارة الإنتاج (*Production Management*)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هي قوة الإنتاج الكامنة في البشر، تتكون من الجهد البشري لكل وحدة زمنية، الموجه نحو إنتاج السلع الملموسة والخدمات غير الملموسة.



قد يختلط مفهوم العمالة مع مفهوم رأس المال البشري (*Human Capital*)؛ إذ تشير العمالة إلى الجهد البشري المجرد، لكل وحدة زمن، الموجه نحو الإنتاج. أما رأس المال البشري، فهو الخبرة المتراكمة في العمالة، المتعلمة، والمعرفة التي قد يوظفها العامل (الموظف) في الإنتاج، فيتوقع أن تكون إنتاجية العامل الذي يمتلك شيئاً من رأس المال البشري أعلى من العامل الذي لا يمتلك شيئاً منه.

تُقاس قوة الإنتاج العائدة للعمالة بالساعة/رجل أو يوم/رجل، مقابل مستوى أجور حقيقية (*Real Wages*) أو اسمية (*Nominal Wages*) أو عينية (*In Kind Wages*).

قانون إدارة العلاقات العمالية (1947م) ((Labor Management Relations Act (1947) (3):

في مجال العمل النقابي (Trade Unions)، والاقتصاد والقانون (Law & Economics)، هو تشريع أمريكي اتحادي، يُعرف في الولايات المتحدة بقانون تافت - هارتلي (Taft - Hartley Act)، وافق عليه الكونغرس الأمريكي الثمانون، في عهد الرئيس الأمريكي هاري ترومان (Harry S. Truman)، وأصبح نافذ المفعول في (23) حزيران (يونيو) من العام (1947م)، وقد كان الغرض من القانون الحد من قوة النقابات العمالية، وأنشطتها التي قد تؤثر في الإنتاج، وسير العمل في المنشآت الصناعية والخدمية.

تقرير الإدارة العمالية وإفصاحها (1959م)

((Labor Management Reporting and Disclosure Act (1959) (4):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، خاصة في مجال عمل النقابات العمالية (Labor Unions)، هو قانون أمريكي، اتحادي، يُجبر إدارات النقابات والمنظمات العمالية على الإفصاح المالي، وتقديم التقارير الدورية عن ذلك، تحت طائلة المساءلة القانونية، ويُعرف هذا القانون بمسمى آخر هو قانون لاندروم - غريفيث واختصاره تحت المصطلح (LMRDA). وهذا القانون يعمل على تنظيم الشؤون الداخلية للنقابات العمالية، والمسؤولين فيها، وعلاقات هؤلاء المسؤولين مع العمال، إضافة إلى إجباره المسؤولين على تقديم إفصاحات مالية دورية، من أجل منع الاستغلال والفساد المالي في هذه النقابات.

نقابة عمالية (اتحاد عمالي) (Labor Union) (5):

في التفاوض الجماعي (Collective Bargaining)، والعمل النقابي والأجور، والإضرابات العمالية، وتاريخ الفكر



الاقتصادي، هي مؤسسة أهلية، تُعنى بإدارة شؤون العمال، والدفاع عن مصالحهم، ومستوى أجورهم، والتفاوض نيابة عنهم مع أرباب العمل، والمشاركة في صياغة التشريعات التي من شأنها الرقي بمستويات معيشتهم.

عُرفت الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل خاص، والعالم الغربي، بشكل عام، باحتضانه لمثل هذه النقابات، وإنفاذ التشريعات الداعمة والمُنظمة لها، منذ منتصف القرن التاسع عشر، حتى تاريخه.

تطور تقني تراكمي ناتج عن زيادة نجاعة العمالة (Labor-augmenting Technical Progress) (6):

في النظرية الجزئية، خاصة في نظرية المنشأة (Theory of the Firm)، ونظرية العمل (Labor Theory)، والإنتاجية (Productivity)، والإنتاج الكلي (Aggregate Output)، هو تطور تقني وزيادة في كمية الإنتاج يُعزى إلى زيادة خبرة العمال والمديرين ومعرفة في مجال الإنتاج، في وقت لا يتغير فيه عدد العاملين، سواء كانوا من فئة العمال أو المديرين.

(راجع مسرد: تطور تقني تراكمي ناتج عن زيادة نجاعة رأس المال (Capital-augmenting Technical Progress)).

ليونيد فيتاليفتش كانتوروفيتش (Leonid Vitalievich Kantorovich) (7):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هو عالم رياضيات واقتصاد سوفيتي (روسي) يهودي، عاش في المدة (1912 - 1986). يُعزى له وضع الأساسيات الأولى لعلوم البرمجة الخطية (*Linear Programing*) والتخصيص الأمثل للموارد (*Optimal Allocation Of Resources*)، قبل أن يعمل على تطويرها العالم

الأمريكي جورج دانترينج (*George Dantzig*). وقد بدأ كانتوروفيتش بتطوير هذه العلوم بطلب من الحكومة السوفيتية في العام (1939)، أي في الحرب العالمية الثانية. بدأ دراسته الجامعية في جامعة لينين غراد (سانت بطرسبرغ) عندما كان عمره (14) عاماً، متخصصاً في الرياضيات والتأليل (*Mechanics*)، وأصبح أستاذاً جامعياً بعمر (22) عاماً. وقد عمل أثناء الحرب العالمية الثانية أستاذاً في الجامعة السوفيتية العسكرية للهندسة والتقنية. وكانت له مساهمات كبيرة في اقتصاديات الموارد وتوظيفها بالطريقة الناجعة.

اتفاق عمالي (*Labor Compact*) (8):

في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*)، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي (*European Union*)، هو توافق ضمني بين الحكومة وأرباب العمل والعمال على ما يتعلق بقواعد سوق العمل، وظروف العمل وبيئته والأجور. وعادة تسود مثل هذه الاتفاقات في دول الاتحاد الأوروبي، بشكل أكثر من بقية الدول.

كلفة العمل (*Labor Cost*) (9):

في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*)، خاصة في سوق العمل (*Labor Market*)، ونظرية المنشأة (*Theory of The Firm*) ونظرية الإنتاج (*Production Theory*)، هي كل الكلف المترتبة على توظيف (تشغيل) شخصٍ ما. تشمل هذه الكلفة الأجور والرواتب (*Wages and Salaries*) والفوائد الإضافية (*Fringe Benefits*)، مثل التأمينات الصحية والتأمين على الحياة ومساهمة رب العمل في صندوق الادخار للعمال (*Saving Fund*). وعادة تكون كلفة العمل (التشغيل) أعلى من مجموع الرواتب والأجور الذي يدفعه رب العمل.

نظرية لامنفعة العمل (*Labor Disutility Theory*) (10):

في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، هي نظرية في العمل اشتغل على تطويرها عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث (*Adam Smith*). ترى هذه النظرية أن قيمة السلعة المُنتجة تتناسب طردياً مع مقدار الكدح والتعب الذي يبذله العامل في إنتاج السلعة، أو مقدار الراحة والمتعة التي خسرها جراء عمله على إنتاج السلعة.

(راجع مسرد: نظرية القيمة في العمل (*Labor Theory Of Value*)).

قوة العمل (Labor Force) (11):

في الاقتصاد الكلي (Macro Economics) ونظرية العمل (Labor Theory)، هي مجموع الأشخاص الذين يعملون (يشتغلون)، في بلد ما، بعدد الساعات المعتاد، بحيث لا يقل عن حدٍ أدنى مُعرّف في الأسبوع الواحد. وقد اتفق الاقتصاديون والمختصون في شؤون العمل على أن الحد الأدنى من ساعات العمل لا يقل عن (12) ساعة أسبوعياً. وينطبق التعريف على الذين يعملون في مصالحهم الخاصة (Self-Employed). ويشمل التعريف القادرين على العمل، لكنهم عاطلون ويبحثون عنه.

هناك مشكلة متصلة بقياس حجم **قوة العمل**، تكمن في تحديد حجم العاطلين عن العمل، وعدد المشتغلين بنشاطات اقتصادية داخل المنزل. وقد استخدمت دول معينة، مثل الولايات المتحدة، بيانات البحث عن العمل في وكالات التوظيف (Employment Agencies) بوصفها مؤشراً إلى **قوة العمل** العاطلة والباحثة عن العمل في الوقت ذاته. وعادة تُحدد **قوة العمل** الوطنية بأخذ الهجرة الدولية بعين الاعتبار بالتزامن مع الزيادة الطبيعية في معدل نمو العمالة، وكذلك ما يُسمى **معدل مشاركة قوة العمل** (Labor Force Participation Rate).

(راجع مسرد: **العمل المنزلي** (Homework)، **البطالة العمالية** (Unemployment)).

معدل المشاركة في قوة العمل (Labor Force Participation Rate) (12):

في اقتصاديات العمل (Labor Economics)، خاصة في **سوق العمل** (Labor Market)، هو **جزء من سكان دولة ما، أو جزء فرعي من سوق العمل**، يتبع **قوة العمل الكلية**. على سبيل التوضيح لنفترض أن في بلد ما (10) ملايين امرأة تتراوح أعمارهن بين (22) عاماً و(45) عاماً، منهن (7) ملايين في قوة العمل، فإن **معدل مشاركة قوة العمل** لهذه الفئة من النساء هي (70%).



يُعزى نمو الجزء الأكبر من **قوة العمل**، في بعض الدول القوية اقتصادياً إلى تغير **معدل المشاركة في قوة العمل**. وقد درس العلماء والباحثون المختصون بشؤون **العمل** معدل مشاركة **قوة العمل** بوصفه ناتجاً عن عمليات اتخاذ القرار في الأسرة، وعادة يبحث العلماء المختصون في محدّداته المتعددة مثل معدل الأجور وحجم البطالة العمالية، ومستوى التعليم للباحثين عن **العمل** والمواقف (Attitudes) التي يتخذها الأفراد من **العمل** ذاته. وقد رصد الباحثون في الدول الصناعية المظاهر البارزة لمعدل مشاركة **قوة العمل**، فوجدوا أن السمة البارزة، في القرن العشرين والعقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، هي زيادة مشاركة المرأة المتزوجة.

وقد عزا الباحثون هذه الظاهرة إلى انخفاض ملحوظ في حدة التمييز الجنسي (النوعي) ضد المرأة في مجال التشغيل

والتعليم، وانخفاض معدلات الولادة، والتغير الإيجابي نحو توظيف المرأة، وارتفاع الأجور الحقيقية، وارتفاع كلفة الفرصة البديلة لعدم الانخراط في العمل. وقد لاحظ الباحثون انخفاضاً طفيفاً في معدل مشاركة قوة العمل عند الذكور.

يُطلق على معدل مشاركة قوة العمل في بريطانيا معدلات النشاط (Activity Rates).

(راجع مسرد: **فرضية العامل الإضافي** (Additional Worker Hypothesis)، **فرضية العامل المثبط** (Discouraged Worker Hypothesis)).

مُكثَّف للعمالة (على مستوى الاقتصاد) (Labor Intensive - Economy Level) (13):

في النظرية الاقتصادية (Economic Theory)، هي وصف لحال الاقتصاد، وعمليات الإنتاج التي تعتمد في معظمها على مُدخل العمالة. وقد تصل العمالة، في بعض الدول، إلى ما يزيد على (90%) من مجموع المُدخلات الإنتاجية. وعادة يُشار إلى الاقتصاديين الصيني والهندي بأنهما مُكثَّفان لمُدخل العمالة في الإنتاج.

(راجع مسرد: **مُكثَّف للرأسمال** (Capital Intensive)).

مُكثَّف للعمالة (على مستوى المنشأة) (Labor Intensive - Firm Level) (14):

في الاقتصاد الكلي (Macro Economics) ونظرية المنشأة (Theory Of The Firm) ونظرية الإنتاج



(Production Theory)، هي طريقة في الإنتاج، تعتمد في معظم إجراءاتها وأجزائها على العمالة، فقط. وذلك بالمقارنة مع طرق وأساليب إنتاج أخرى. وعادة تُستخدم في هذه الحالة آلات رأسمالية بسيطة المكونات وسهلة الاستعمال. ما يعني أن معظم كلفة الإنتاج يعود على كلفة العمالة. وعادة تسود هذه الطرق في الإنتاج في الدول الفقيرة، التي يوجد فيها فائض عمالة وقليل من رأس المال والتراكم الرأسمالي.

(راجع مسرد: **تقنية مناسبة** (Appropriate Technology)، **مُكثَّف لرأس المال** (Capital Intensive)).

اكتناز قوة العمل (Labor Hoarding) (15):

في النظرية الجزئية (Micro Economics)، وإدارة الأعمال (Business Administration)، بخاصة في مجال إدارة الموارد البشرية (Human Resources Management)، هو حالة الاحتفاظ بعدد من العمال والموظفين، لا تحتاجهم المنشأة. وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب، منها توقع المنشأة أن أحوال السوق قد تتحسن، وأنها ستحتاج إلى العمال الفائضين عن الحاجة الراهنة، أو سوء إدارة الموارد البشرية في المنشأة، أو ربما تكون المنشأة عائلية، ويعمل بها أعضاء الأسرة.

منشأة مُدارة من العمال (Labor-managed Firm) (16):

في مجال العلاقات العمالية (Industrial Relations)، هي منشأة يشارك العمال في إدارتها، وإدارة عملياتها المتعددة.

(راجع مسرد: **ديموقراطية صناعية** (Industrial Democracy)).

سوق العمل (Labor Market) (17):

في النظرية الكلية (Macro Economics Theory) والنظرية الجزئية (Micro Economics Theory) واقتصاديات العمل (Labor Economics)، هو سوق افتراضي أو طبيعي من أسواق عوامل الإنتاج (Factor Market)، يتألف من



المُنشآت العاملة في الاقتصاد، بوصفها مشترياً لعنصر العمل في الإنتاج، ومن العمال بوصفهم بائعي خدمة العمل. يعمل سوق العمل على مواءمة (Matching) تلقائية بين الشواغر المتوفرة في المنشآت وطلبات التشغيل، وتحديد معدل الأجور بشكل تلقائي، بناءً على قوى الطلب والعرض.

يتصل سوق العمل مع ما يُسميه الاقتصاديون سوق الإنتاج (Product Market) لأن الطلب على العمالة مشتقٌ

(Derived Demand) من الطلب على السلع المُنتجة (بضائع وخدمات). وعادة يتحدث الاقتصاديون المتخصصون بمجال العمل عما تُسمى نظرية الإنتاجية الحدية (Marginal Productivity Theory)، التي ترى أن الطلب على العمل يعتمد على الإضافة التي يُسهم بها العامل الإضافي في الإنتاج. ومن الصعب تحليل سوق العمل بسبب صعوبة التعرف على من يُشارك (Participating) في سوق مُعين ممن لا يشارك فيه، خاصة في ظل العولمة وتدويل سوق العمل.

(راجع مسرد: سوق ثنائي (Dual Market)، سوق خارجي (External Market)، سوق عمل داخلي (Internal Labor Market)، سوق عمل محلي (Local Labor Market)، كلفة البحث (Search Cost)).

انقطاع عن سوق العمل (Labor Market Intermittency) (18):

في اقتصاديات العمل (Labor Economics)، هو حالة الانقطاع عن سوق العمل؛ قبل التقاعد، بسبب ظروف خاصة، مثل الإجازة المرضية طويلة الأمد، أو الإجازة من أجل التعليم، أو الولادة (في حالة المرأة) وتربية الأطفال.

سياسة سوق العمل (Labor Market Policy) (19):

في اقتصاديات العمل (Labor Economics)، ومجال السياسة الاقتصادية العامة (Public Economic Policy) هي إجراءات وسياسات وتشريعات خاصة تهدف إلى تنظيف (Clear) سوق العمل من أية فوائض أو عجوزات، في الطلب على العمالة وعرضها. وعادة تؤدي الحكومات في بعض الدول بوساطة وكالاتها أو دوائرها المختصة دوراً مهماً في توفير المعلومات المجانية المناسبة لأرباب العمل والباحثين عنه بهدف تقليل كلفة البحث عنه، لكلا الطرفين. وعادة تؤدي هذه السياسات والأدوار التي تؤديها الحكومة في الاقتصاد المعني إلى توازن سوق العمل، ولو بقدر معقول، وتقليل معدل تضخم الأجور.

(راجع مسرد: مركز التوظيف (Job Center)).

جمود سوق العمل (Labor Market Rigidities) (20):

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory)، واقتصاديات العمل (Labor Economics)، هي عوائق تلقائية ناتجة عن آلية سوق العمل، تؤدي إلى جمود الأجور التي سادت في مدة سابقة على التغيرات المفاجئة لأحوال سوق العمل. فقد لا تستطيع المنشآت تعديل الأجور إلى الأسفل إذا انخفضت المبيعات أو الأرباح المحققة أو كلتاهما بشكل تلقائي لأنها تحتاج إلى زمن كافٍ كي تتكيف مع الأوضاع المستجدة. ولا يستطيع العمال، من جهة أخرى، المطالبة بأجور أعلى إذا ارتفعت المبيعات والأرباح، للسبب المذكور عن سلوك المنشآت. وقد تنتج معوقات ارتفاع الأجور أو انخفاضها بسبب السياسات الحكومية، أو الاتفاقيات العمالية طويلة الأمد، وسياسات الإسكان التي ترفع كلفة رحيل (انتقال) العمال من منطقة إلى أخرى. وعادة تكون البطالة الإقليمية (داخل الدولة ذاتها) وتضخم الأجور من المظاهر السلبية لمثل هذا الجمود في الأجور.

(راجع مسرد: العقد الاجتماعي الأوروبي (European Social Charter)، مصيدة الحراكية (Mobility Trap)).

استطاعة العمل (Labor Power) (21):

في نظرية رأس المال البشري (Huma. Capital)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، خاصة في النظرية الماركسية عن العمل والأجور وبيئة الإنتاج وظروفه، هو مصطلح يحمل معنيين: الأول) قدرة العامل على العمل لمدة معينة من الزمن. الثاني) النظر إلى قوة العمل بصفقتها سلعة لها قيمة في الاستعمال (Value in Use) وقيمة في التبادل (Value in Exchange).

(راجع مسرد: رأس المال البشري (Human Capital)).

نظرية سيرورة العمل (Labor Process Theory) (22):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، خاصة في النظرية الماركسية عن العمل والأجور



وببيئة الإنتاج وظروفه، هي نظرية من ابتداء المفكر الشيوعي كارل ماركس (Karl Marx) بين فيها تغير أنماط خضوع العمال للرأسمال وأشكاله.

وقد حلل ماركس العلاقة بين العمال وصاحب رأس المال كي يُشير إلى كيفية خلق القيمة الفائضة (Surplus Value) وكيف تتحول إلى أسعار البيع ثم أرباح صاحب رأس المال (الرأسمالي).

(راجع مسرد: فائض القيمة (Surplus Value)).

حصة العمالة من الدخل الوطني (Labor Share of National Income) (23):

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory)، خاصة في حسابات الدخل القومي (الوطني)، هي نسبة مجموع الأجور والرواتب (Wages and Salaries) المدفوعة في الاقتصاد إلى الدخل القومي (الوطني) كله. وقد لاحظ علماء الاقتصاد والباحثون في مجالات الدخل أن هذه النسبة قد ارتفعت بشكل ملحوظ، في الدول الغربية، في القرن العشرين. وقد يعود السبب في ذلك إلى نمو مخزون رأس المال البشري وسياسات الأسعار والدخل التي تبنتها حكومات هذه الدول، وأدت إلى تقليص ربح منشآت القطاع الخاص.

(راجع مسرد: التوزيع الوظيفي للدخل (Functional Income Distribution)).

معيار العمل (Labor Standard) (24):

في نظرية القيمة (Value Theory)، واقتصاديات العمل (Labor Economics) والنظرية النقدية (Monetary Theory)، هو قيمة النقود معرفة بدلالة قوة العمل الداخلة في الإنتاج. وقد دافع عالم الاقتصاد البريطاني جون هيكس (John Hicks) عن هذا المعيار برأيه أن التخلي عن معيار الذهب (Gold Standard) (في بريطانيا) في العام (1931)؛ عمل على تحديد الأجور، في إطار نقدي معين، وتعمل السياسة النقدية (Monetary Policy) على تعديل مستوى الأجور إلى المستوى الراهن. ما يعني أن قيمة النقود ناتجة عن سلوك المؤسسات المسؤولة عن تحديد الأجور داخل الدولة. ورأى هيكس في هذا السياق أن معيار العمل هو المعيار الوطني، بخلاف معيار الذهب العالمي. ولأن اهتمام هيكس باقتصاديات العمل كان راسخاً، فقد أخذ بعين الاعتبار المحددات الاقتصادية والاجتماعية للأجور.

(راجع مسرد: الاحتياط النقدي السلعي (Commodity Reserve Currency)).

عرض العمل (Labor Supply) (25):

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory) واقتصاديات العمل (Labor Economics)، هو مجموع ما يعرضه



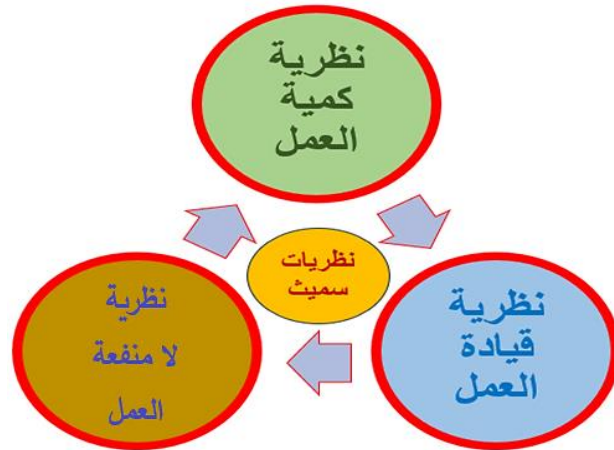
الأفراد من قوة عمل، سواء بوحدة ساعة العمل أو بالجهد في إنتاج السلع (البضائع والخدمات). ويشمل عرض العمل العاملين، والعاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه. يزداد عرض العمل عندما يرتفع عدد السكان، سواء بالزيادة الطبيعية أو بالهجرة إلى داخل البلد المعني. ويرتفع عرض

العمل كذلك مع ارتفاع معدل المشاركة في قوة العمل (Labor Force Participation Rate)، وزيادة الحوافز الممنوحة للعمال.

(راجع مسرد: قوة العمل (Labor Force)، معدل المشاركة في قوة العمل (Labor Force Participation Rate)).

نظرية القيمة في العمل (Labor Theory of Value) (26):

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory) واقتصاديات العمل (Labor Economics)، بخاصة في موضوع الأجور والإنتاجية. هي من أقدم النظريات الاقتصادية التي تتحدث عن قيمة العمل في الإنتاج. وقد سبق الفيلسوف أرسطو (Aristotle) العلماء المعاصرين بالحديث عن العمل وقيمتها، لكن شرحه كان مناسباً لعصره فقط. وتوسع فيها عالم الاقتصاد دونالد رذرفورد (Donald Rutherford) حتى جعلها علماء الاقتصاد الكلاسيكي مفهوماً مركزياً في نظريتهم عن القيمة. وقد حاول كل من آدم سميث (Adam Smith) وديفيد ريكاردو (David Ricardo) ربط قيمة التوازن طويل الأمد (Long-Term Equilibrium value) بمدخل العمالة في الإنتاج. وقد كان كارل ماركس (Karl Marx) من المدافعين عن هذا المبدأ الأخير.



تكون **نظريات العمل المرتبطة بالقيمة** على عدة أشكال، منها **نظريات سميث** (الثلاث: الأولى) **نظرية كمية العمل** الداخلة في الإنتاج (*Labor Quantity*) التي ترى أن قيمة السلعة المنتجة تتناسب طردياً مع كمية العمل التي تدخل في إنتاجها. **الثانية** **نظرية قيادة العمل** (*Labor Command*) التي ترى أن قيمة السلعة تتناسب مع كمية العمالة التي تكافئ كمية عمل أخرى بالتبادل (*In Exchange*). **الثالثة** **نظرية لامنفعة العمل** (*Labor Disutility*) التي ترى أن قيمة السلعة تتناسب طردياً مع **حجم المشقة والمشاكل** (*Toil and Trouble*) التي تقع في مدة الإنتاج.

أنكر اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الجديدة كل هذه النظريات وأصروا على منطقية **نظرية المنفعة الحدية** (*Marginal Utility*) وصحتها. وقد ناقش الاقتصادي **وليام جيفونز** (*W. Jevons*) النظريات المرتبطة بقيمة العمل، وخُصص إلى نتيجة مفادها أن مدخل العمالة عندما يُنفق في عملية الإنتاج فإنه ينتهي إلى غير رجعة.

ادخار (Lacking) (27):

في النظرية الكلية (*Macroeconomics Theory*)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، هو مصطلح استخدمه عالم الاقتصاد البريطاني **دنيس روبرتسون** (*D. Robertson*) للدلالة على أثر ارتفاع الأسعار في الدخل الحقيقي، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لذلك، ما يعني حسب **روبرتسون** أن الحدث النهائي لهذه السلسلة هو ارتفاع **الادخار التلقائي** (*Automatic Lacking*).

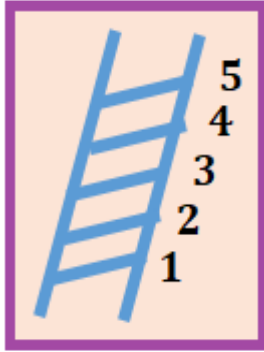
لودويغ لخماني (Ludwig Lachmann) (28):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، ونظرية رأس المال (*Capital Theory*)، هو عالم اقتصاد يهودي - ألماني، هاجر من ألمانيا في العام (1933) ليعمل في مدرسة لندن للاقتصاد (*London School of Economics*). وقد تزامن وجوده هناك مع وجود عالم الاقتصاد النمساوي **فريدريك هايك** (*F. Hayek*)، حيث عمل على تطوير أفكار المدرسة النمساوية في الاقتصاد (*Austrian School*). وقد عُيّن في العام (1948)

أستاذاً للاقتصاد والتاريخ الاقتصادي في جامعة **ويتوتر ستراند** (*Witwatersrand University*) - جنوب إفريقيا، حيث درّس مساقات مختلفة من الاقتصاد. وكانت له وجهة نظر عن رأس المال ذكرها في كتابه **رأس المال وبُنْيَتُهُ** (*Capital and Its Structure*) رأى فيها أن رأس المال يسير في حالة طفرة مستمرة لا تنتهي.

سَلَمَنَة (صعود السلم) (Laddering) (29):



في الاستثمار والتمويل (*Investment and Financing*)، هي ترتيب المستثمر لاستثماراته حسب جدول زمني معين، بحيث يحصل على أعظم عائد ممكن في المدد الزمنية المحددة. على سبيل المثال لنفترض أن مستثمراً يخطط لاستثمار خمسين ألف دينار في خمسة أعوام، فيُقسّم المبلغ إلى عشرات تكون آجالها على النحو الآتي: العشرة آلاف الأولى يكون أجلها في العام الأول، والعشرة آلاف الثانية يكون أجلها في العام الثاني، حتى ينتهي المبلغ الكامل في نهاية السنة الخامسة.

مُنْحَنَى لَافَر (Laffer Curve) (30):

في اقتصاديات المالية العامة (*Economics of Public Finance*)، خاصة في مجال الضرائب وإيرادات الحكومة، هو تمثيل بياني لمبدأ يوضح العلاقة بين متوسط معدل الضريبة (*Average Tax Rate*) ومجموع الإيرادات الضريبية



(*Total Tax Revenues*). يستند آرثر لافر (*Arthur Laffer*) في بحثه عن الموضوع إلى ما تحدث عنه عالم الاجتماع العربي عبد الرحمن ابن خلدون، في مقدمته من أن زيادة المكوس والضرائب على الرعية والتجار قد تعمل في الأمد الطويل على انخفاض الإيرادات الكلية للسلطان (الدولة). وقد وضع لافر المبدأ في تصور بياني وضّح فيه أن تجاوز متوسط معدل الضريبة حدّاً معيناً يؤدي إلى انخفاض العائدات الضريبية.

عمل لافر مستشاراً اقتصادياً للرئيس الأمريكي الراحل رونالد ريغان، الذي كان من المعجبين بالعلامة ابن خلدون. وكان لافر من أقوى المدافعين عما تُسمى اقتصاديات جانب العرض (*Supply-Side Economics*) التي تدعي أن النمو الاقتصادي قد يتحقق إذا انخفضت الضرائب وقُلت التدخلات الحكومية.

متباطئة (متأخرة) (Lag) (31):



في مجال السياسات الاقتصادية (*Economic Policies*)، والاقتصاد القياسي (*Econometrics*)، خاصة في مجال السلاسل الزمنية (*Time Series*)، هي مصطلح يحمل معنيين: الأول) المدة الزمنية المنقضية منذ بداية اتخاذ القرار بتنفيذ سياسة اقتصادية ما وتاريخ ملاحظة أثرها على أرض الواقع. على سبيل المثال قد تتخذ السلطة النقدية في اقتصاد ما قراراً برفع نسبة الاحتياطي الإجباري على ودائع العملاء في المصارف المحلية؛

من أجل تقليل قدرة المصارف على الإقراض. قد يُتخذ القرار في لحظة ما، لكن أثر القرار قد يستغرق عدة أسابيع كي يُلاحظ أثره على أرض الواقع. وفي مثال آخر قد تتخذ الحكومة قراراً بتخفيض معدل الضرائب على الدخل، ما يعني أن

القرار قد يُتخذ في زمن ما، لكن أثر التخفيض في زيادة الإنفاق الاستهلاكي قد يستغرق مدة غير قليلة من الزمن. **الثاني** يتعلق باستخدام متغيرات مستقلة أو تابعة لمدد سابقة. وعلى سبيل المثال أثرت (X_{t-1}) في (X_t) . **فيُسمى** (X_{t-1}) في هذه الحالة **متغيراً متباطئاً** (*Lagged Variable*)، وهو موضوع المسرد القادم.

يعزو الاقتصاديون المتباطئة إلى ثلاثة أسباب رئيسية: **(1) أسباب تقنية** (*Technological*)، إذ تحتاج التقنية الجديدة لمدة كي يُتقنها المعنيون. **(2) أسباب نفسية** (*Psychological*)، تعود إلى الحالة الذهنية للمعنيين. **(3) أسباب مؤسسية** (*Institutional*)، إذ تحتاج بعض القرارات إلى تشريعات مُحددة.

متغير متباطئ (متأخرة زمنية) (*Lagged Variable*) (32):

في الاقتصاد القياسي (*Econometrics*)، هو متغير تابع أو مستقل يدخل في المعادلة القياسية بوصفه متغيراً **مستقلاً**. على سبيل المثال لنفترض أن المعادلة الأولية التي يتعامل معها الباحث كانت على النحو الآتي:

$$Y_t = a + b X_t + \epsilon_t$$

حيث ترمز (t) إلى الزمن. وعند إدخال متغير متباطئ، تُصبح المعادلة على النحو الآتي:

$$Y_t = a + b_1 X_t + b_2 X_{t-1} + b_3 Y_{t-1}$$

تؤثر القيم السابقة للمتغير (X_t) في المتغير التابع (Y_t) ، كما تؤثر القيم السابقة للمتغير (Y_{t-1}) في المتغير التابع نفسه. نرى في هذه الحالة أن مدة التباطؤ كانت واحدة، أي لمدة واحدة.

مؤشر متباطئ (*Lagging Indicator*) (33):

في النظرية الكلية (*Macroeconomics Theory*)، خاصة في مجال **الدورة الاقتصادية** (التجارية) (*Business Cycle*)، هو الدلائل والبيانات التي تظهر بعد نقطة انقلاب معينة في الدورة الاقتصادية.



لنفترض على سبيل المثال أن الحالة الاقتصادية قد تحسنت وبنان أثرها على شكل بيانات في مستوى التشغيل والاستثمار، ما يعني أن المتوقع ارتفاع دخل المستهلك والإنفاق الاستهلاكي معه، وربما تتغير أسعار الفائدة.

ينظر الاقتصاديون خبراء الدورة التجارية إلى ارتفاع دخل المستهلك والإنفاق الاستهلاكي بوصفهما مؤشرات متباطئة، أي أنها ظهرت بعد تحسن الوضع الاقتصادي.

(راجع مسرد: **مؤشرات متزامنة** (*Coincident Indicators*)، **مؤشرات اقتصادية** (*Economic Indicators*) **مؤشرات** **قائدة** (*Leading Indicators*)).

مبدأ دعه يعمل – دعه يمرّ (Laissez - faire) (34):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، خاصة في مجال الحرية الاقتصادية والفردية



وممارسة الأعمال والتشغيل، هو سياسة تبنيتها بعض دول أوروبا الغربية، كانت بريطانيا في مقدمتها. وقد دافع عن هذه السياسة فلاسفة وعلماء الاقتصاد الفيزيوقراطيون، ومفادها أن النشاطات الاقتصادية ينبغي أن تتبع مسارها الطبيعي، وألا تخضع لأية قيود قانونية، إلا في إطار الصالح العام، الذي يُدافع عن حق الإنسان في ممارسة ما يحبه من أعمال تجارية وأنشطة اقتصادية تعود عليه وعلى غيره بالنفع، شريطة التوافق مع الفطرة السليمة للبشر، الذين يحبون المغامرة والثروة والتجارة.

تتمثل هذه السياسة في منح الفرد حرية التنقل وممارسة الأعمال التجارية، والاستفادة منها في زيادة التشغيل والدخل ومستوى المعيشة.

وقد وصف الفيلسوف توماس كارلايل (Thomas Carlyle) هذه السياسة بأنها فوضى وشرطة (Anarchy Plus The constable)، وقصد أن الحال الاقتصادي – الاجتماعي يكون فوضوياً وملئاً بالمشاكل والإجرام. (راجع مسرد: دولة بتدخل أقل (Minimal State)).

تقرير لامفالوسي (Lamfalussy Report) (35):

في مجال عمل الاتحادات الاقتصادية والسياسية، هو تقرير اقترحته المفوضية الأوروبية للتنسيق الاقتصادي والسياسي في العام (2001)، قدّم اقتراحات لإنشاء سوق حر للخدمات التمويلية في دول الاتحاد الأوروبي، وتأسيس لجنة أوروبية للرقابة على مثل هذا النشاط.

الأرض (Land) (36):

في النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية (Macro & Micro Economic Theory)، هي مورد اقتصادي ثابت، من عوامل الإنتاج الذي لا غنى عنه. وصفه عالم الاقتصاد اليهودي الإنجليزي ديفيد ريكاردو (David Ricardo) بأنه قوة التراب (الأرض) الأصلية غير القابلة للدمار. ويشمل الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وهو مصدر للقيمة. وقد عدّ عالما الاقتصاد بيتي (Petty) وكانتيلون (Cantillon) مزيج الأرض مع العمالة أساس القيمة، ووضعاً معياراً لكمية (مساحة) الأرض المناسبة للعامل الواحد، أي مساحة الأرض المطلوبة لدعم حياة الحد الأدنى لعامل واحد. على سبيل المثال قد يحتاج الوضع الاقتصادي في بلد ما أن يُخصص (فرضاً) المساحة (س) من الأرض لدعم حد الكفاف لعامل واحد.

قد يكون صعباً، من الناحية العملية، فصل الأرض عن بقية عوامل الإنتاج؛ لأن العائد عليها ممزوج مع العائد على رأس المال الذي استثمر فيها، ومع عوامل إنتاجية أخرى.

(راجع مسرد: **نظرية فروقات الإيجار (الريع) (Differential Theory of Rent)**، **الريع الاقتصادي (الإيجار) (Economic Rent)**، **الإيجار (الريع) (Rent)**).

مصرف عقاري (بنك الأرض) (Land Bank) (37):

في مجال التمويل العقاري والزراعي، هو شكل من أشكال **المصارف المتخصصة**، يقرض القوة الشرائية (**النقد**) للمقترضين في قطاع الإنشاءات والقطاع الزراعي، بأسعار فائدة تكون في العادة أقل من أسعار الفائدة السائدة، وتحفظ مقابل ذلك برهونات عقارية أو أراضي زراعية يملكها المقترضون. وقد أدى عمل هذه المصارف إلى التوسع في الائتمان المصرفي. وتعمل هذه المصارف في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية ومصر.

اقتصاد الأرض (Land Economy) (38):

في اقتصاديات المشاريع (Project Economics) ومجال التراكم الرأسمالي (Capital Accumulation) والبيانات الإحصائية، هو دراسة تحديد قيم العقارات والأراضي، والعوامل الاقتصادية المحددة للكلفة الرأسمالية للأرض والأبنية في الاقتصاد كله.



تشمل هذه الدراسات تطوير الأراضي الفارغة (التي لا يوجد عليها بناء) من أجل تلبية الطلب على المساكن ومعرفة المعروض منها والاستثمار فيها. وعادة تغطي هذه الدراسات الأراضي الزراعية والأراضي داخل حدود المدن، بما فيها المكاتب، والشقق، والمجمعات التجارية، والسكنية.

ملكية الأرض (Landownership) (39):

في الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics) والسياسة الحكومية المحلية، هي الطريقة المتفق عليها داخل دولة ما على كيفية تسجيل ملكية الأراضي والعقارات، والتفويضات المرتبطة بها وتأجيرها، وتثبيت ذلك في عقود وسجلات رسمية آمنة، حسب القانون المعمول به في هذه الدولة. وقد أدت التغيرات السياسية والثورات التي اندلعت في بعض البلدان إلى انتقال ملكيات الأراضي، جزئياً أو كلياً، إلى الدولة، ممثلة بالسلطة الحاكمة. وقد ورّعت السلطة الحاكمة في هذه الدول الأراضي على شكل أجزاء إلى صغار الفلاحين والملاك. وعادة يؤثر توزيع الأراضي في نجاعة القطاع الزراعي، فكلما ازدادت تجزئة الأراضي انخفضت نجاعة الإنتاج الزراعي، وانخفض العائد منها.

قانون لاندروم - غريفين (1959) (Landrum-Griffin Act 1959) (40):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، والقانون والاقتصاد (Law and Economics)، هو



تشريع أمريكي اتحادي (Federal) أصدره الكونغرس الأمريكي، في العام (1959) من أجل مكافحة الفساد الذي استشرى، في عقد الخمسينيات من القرن العشرين الماضي، في النقابات العمالية الأمريكية. وقد منح هذا **التشريع** الحق لأعضاء النقابات بالمشاركة في النشاط النقابي وتقرير رسوم لتسجيل والرسوم الدورية التي يدفعها الأعضاء لنقاباتهم، وضمان حرياتهم، والاطلاع على الوضع المالي لنقاباتهم.

واشتمل القانون على شفافية الانتخابات وتشكيل اللجان، واستثناء الأعضاء الشيوعيين من الانضمام إلى النقابات.

(راجع مسرد: قانون نوريس - لا غوارديا (1932) (Norris-La Guardia Act 1932)، قانون تافت - هارتلي (1947) (Taft-Hartley Act 1947)، قانون واغنر (1935) (Wagner Act 1935)).

نماذج كبيرة النطاق (Large-scale Models) (41):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، والاقتصاد الكلي (Macroeconomics) والإحصاء الاقتصادي (Economic Statistics)، هي تصورات رياضية تأخذ شكل معادلات ونماذج قياسية، يستخدمها المختصون في دراسة العلاقات الاقتصادية الكلية، وأثر السياسات المالية والنقدية في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف. وعادة تتألف هذه النماذج من مئات المعادلات، وتحاكي الواقع الاقتصادي والتنبؤات الاقتصادية الضرورية للعلماء ومتخذي القرار. (راجع مسرد: نماذج الربط (الترابط) (Linkage Models)).

صيرفة مركزة (Laser Banking) (42):

في النقود والبنوك (Money & Banking)، هي شكل من أشكال الصيرفة (العمل المصرفي) المختصة في تلبية الحاجات التمويلية لإقليم معين أو عملاء محددين، أو مختصة في وظائف مصرفية ضيقة النطاق. (راجع مسرد: صيرفة مكانية (متخصصة) (Niche Bank)).

مؤشر لاسبير (Laspeyres Index) (43):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، خاصة في مجال أسعار السلع ومؤشرات قياسها والتضخم (Inflation)، هو صيغة رياضية يستخدمها علماء الاقتصاد الكلي والممارسون في حقل الاقتصاد الكلي والإحصائيون في قياس تغير أسعار السلع.

يأخذ مؤشر لاسبير الصيغة الآتية:

$$I_k = \frac{\sum_{i=1}^n \left(\frac{P_{ki}}{P_{0i}} \right) \times A_i}{\sum_{i=1}^n A_i}$$

الرقم القياسي (I) هو وسط موزون يُعبّر عنه بنسبة مئوية من رقم أساس (Base)، أو مرجع (Reference)، إذ تتغير قيمته مع الزمن. والأساس هو القيمة التي تُثبت عند سنة ما، وتُقارن بناءً عليها. وتُسمى هذه السنة، أي التي تُقارن بناءً عليها، سنة الأساس (Base Year) أو السنة المرجعية (Reference Year).

الرقم القياسي الآتي هو رقم السنة الأولى بعد سنة الأساس، و (A_i) هو مقدار الإنفاق على السلعة، بوصفه وزناً مرجحاً:

$$I_1 = \frac{\sum_{i=1}^4 \left(\frac{P_{1i}}{P_{0i}} \right) \times A_i}{\sum_{i=1}^n A_i}$$

$$= \frac{\left(\frac{P_{11}}{P_{01}} \right) \times (P_{01} \times Q_{01}) + \left(\frac{P_{12}}{P_{02}} \right) \times (P_{02} \times Q_{02}) + \dots + \left(\frac{P_{14}}{P_{04}} \right) \times (P_{04} \times Q_{04})}{(P_{01} \times Q_{01}) + (P_{02} \times Q_{02}) + \dots + (P_{04} \times Q_{04})}$$

$$= \frac{(P_{11} \times Q_{01}) + (P_{12} \times Q_{02}) + \dots + (P_{14} \times Q_{04})}{(P_{01} \times Q_{01}) + (P_{02} \times Q_{02}) + \dots + (P_{04} \times Q_{04})} = \frac{\sum_{i=1}^4 (P_{1i} \times Q_{0i})}{\sum_{i=1}^4 (P_{0i} \times Q_{0i})}$$

وبعد هذا الاشتقاق، نكون قد وصلنا إلى صيغة مفيدة في حسابات الأرقام القياسية. وعادة تُكتب للسنة (k) ، الأولى أو الثانية أو الثالثة، مثلاً، على النحو الآتي:

$$I_k = \frac{\sum P_k Q_0}{\sum P_0 Q_0}$$

سعر السنة (k)
× كمية سنة الأساس

سعر سنة الأساس
× كمية سنة الأساس

وتُسمى **الصيغة التجميعية المُرَّجحة للرقم القياسي للأسعار**. وتتكون من المقام $(P_0 Q_0)$ ، الذي يُمثل كمية النقود التي يحتاجها المستهلك لشراء سلة السلع المُعينة في سنة الأساس، والبسط $(P_n Q_0)$ ، الذي يُمثل كمية النقود التي يحتاجها المستهلك لشراء سلة سنة الأساس نفسها، لكن بالأسعار الجديدة، بعد ترجيحها.

يحتوي الجدول الآتي بيانات عن كميات السلع وأسعارها، في السنتين (2020) و(2021) اللتين أُشتريت السلع فيهما:

جدول: السلع التي أُشتريت في السنتين (2020-2021)

الإنفاق في السنتين		2021	2020	2020	السلعة
$P_1 Q_0$	$P_0 Q_0$	P_1	P_0	Q_0	
675.00	600.00	4.50	4.00	150 كغم	لحم الضأن
67.50	48.75	0.90	0.65	75 كغم	الأرز
75.00	60.00	1.50	1.20	50 لتراً	زيت الطبخ
80.00	55.00	0.80	0.55	100 لتر	الحليب
87.00	75.00	29.00	25.00	3 أزواج	الأحذية
984.50	838.75	—	—	—	المجموع

من هذه البيانات يمكننا اشتقاق الرقم القياسي لأسعار المستهلك بطريقة لاسبير على النحو الآتي:

$$I_{2012} = \frac{\sum_{i=1}^5 P_k Q_0}{\sum_{i=1}^5 P_0 Q_0} = \frac{984.50}{838.75} = 1.174 \Rightarrow 117.4$$

أي أن مستوى الأسعار ارتفع بنسبة (17.4%) بين العام (2020) والعام (2021). وهذا الرقم القياسي هو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجحة (Weighted Aggregative Price Index).
(راجع مسرد: الأرقام القياسية (Index Numbers)).



قانون لاسالي في الأجور (Lassalle's Law of Wages) (44):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هو مبدأ ابتدعه عالم الاقتصاد الألماني - البروسي فرديناند لاسالي (Ferdinand Lassalle) الذي عاش في المدة (1825 - 1864)، وكانت ميوله الفكرية مع الاشتراكية.

ورأى في هذا القانون أن معدل الأجور في النظام الرأسمالي ينزع نحو مستوى حد الكفاف (Subsistence Level)، ويتذبذب حوله، وأن هذا الأجر لا يكفي إلا لإبقاء البشر أحياء لا غير. وقد اقترح أن على الدولة تزويد العمال برأس المال كي تمكنهم من تأسيس اتحادات إنتاجية تعاونية (Producers' Co-Operatives).

الداخل الأخير، الخارج الأول (Last-in, First-out) (45):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، وإدارة المستودعات وموجوداتها (Store & Inventory Management) والنظرية الكلية (Macroeconomic Theory)، والحسابات القومية (National Income Accounting)، هو مصطلح يحمل أكثر من معنى: 1) طريقة تُستخدم في تناوب (Rotation) الموجودات والمخزون المادي في المستودعات، وموجودات المنشآت، على المستوى الفردي والوطني. 2) في بعض الدول تُستخدم هذه الطريقة في تسعير الموجودات بالأسعار الجارية، خاصة في الحسابات القومية للموجودات. 3) تستخدمها المنشأة من أجل تمكينها من تمويل تبديل المخزون في أوقات التضخم، لأنها تستفيد من فروقات السعر. وعادة تشتري المنشأة موجوداتها المادية في مدة، ثم ترتفع الأسعار في مدد لاحقة، وهو ما تستفيد منه المنشأة. 4) تسريح الشركات في أوقات الكساد العمال الذين انضموا أخيراً للعمل فيها.

(راجع مسرد: الداخل أولاً - الخارج أولاً (First-in, First-out)).

الرأسمالية المتأخرة (Late Capitalism) (46):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هي ظاهرة تطور الاقتصادات الرأسمالية الغربية وتقدمها، بعد الحرب العالمية الثانية. وهي ظاهرة عدّها المنظرون الماركسيون حقبة لا تشير إلى التطور الرأسمالي، بل إلى تطور الاحتكار الرأسمالي (Monopoly Capitalism). وبناءً على ذلك، وحسب رأي هؤلاء المنظرين، ينبغي تحليلها، بناءً على قوانين التطور الرأسمالي، التي وضعها كارل ماركس في كتاب رأس المال (Das Kapital).

رغبة تجارية كامنة (Latent Entrepreneurship) (47):

في الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، والأعمال التجارية الفردية الخاصة، هي رغبة فردية غير مشبعة (غير مُحَقَّقة) عند الفرد في تأسيس مصلحته التجارية الخاصة.

اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (Latin American Free Trade Association) (48):

في مجال التعاون الاقتصادي والاتحادات الجمركية (Custom Union)، هي اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والمكسيك، وباراغواي، والبيرو، والأرغواي. وقد أنشئت بناء على معاهدة مونتيفيديو (Montevideo Treaty) التي أبرمت في العام (1960)، ووقعت عليها دول: كولومبيا، وبوليفيا، وفينزويلا؛ بهدف تأسيس منطقة تجارة حرة كاملة بين هذه الدول بحلول العام (1980).

جيمس لوديردايل (James Lauderdale) (49):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هو عالم اقتصاد بريطاني، عاش في المدة (1759 - 1838)، كتب في الاقتصاد السياسي (Political Economy)، وكان سياسياً بارعاً، تلقى تعليمه الجامعي في جامعة إدنبورغ (Edinburgh) وجامعة أوكسفورد (Oxford). وقد أنتخب لمجلس النواب البريطاني عن منطقة نيوبورت من العام (1780) حتى العام (1789). وكان لوديردايل من أوائل من كتبوا في موضوع مسائل الاقتصاد الكلي (Macroeconomic)، وكانت له أعمال مشهورة في هذا المجال، عُرفت تحت اسم سؤال عن طبيعة الثروة العامة وأصلها وطرق زيادتها وأسبابها (Inquiry into the Nature and Origin of Public Wealth and into the Means and Causes of its Increase) في العام (1804)، دافع في هذه الأعمال الفكرية عن زيادة الإنفاق العام، بوصفها وسيلة تؤدي إلى زيادة الثروة العامة، وهاجم الادخار وصناديقه (Sinking Funds) التي تودع فيها الحكومة أموالاً لمواجهة ديون المستقبل. وكان أول من وضع نظرية مُدمجة للربح ورأس المال، واقترح مبدأ المنفعة (Utility) بدلاً عن العمل (Labor) بوصفه أساساً للقيمة (Value).

غسل الأموال (Laundering Money) (50):

في اقتصاديات الجريمة (Economics of Crimes)، هي عمليات نقل الأموال السائلة أو الودائع المصرفية (Bank Deposits)، بوساطة عدد من المصارف والحسابات المتعددة، من أجل إخفاء المالك الحقيقي لهذه الأموال، ومصادرها الأصلية. وعادة يستخدمها المجرمون ومهربو المخدرات وسيلةً لتشتيت أنظار الجهات الرقابية.

(راجع مسرد: اقتصاد المخدرات (Drug Economy)).

مدرسة لوزان (Lausanne School) (51):

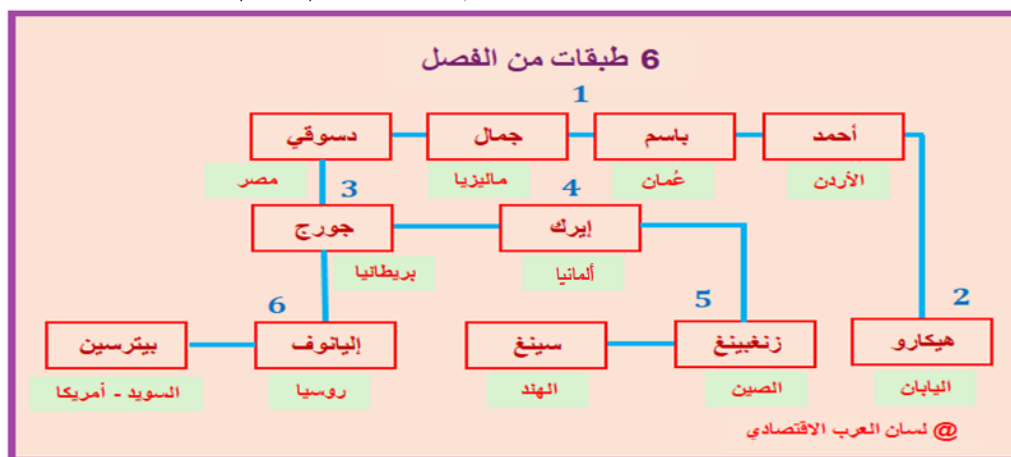


في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هي مجموعة من علماء الاقتصاد، عاشوا في سويسرا، مع نهايات القرن التاسع عشر، بقيادة المفكر الاقتصادي الفرنسي ليون والراس (Léon Walras) وعالم الاقتصاد والرياضياتي الإيطالي فيلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto).

طورت هذه المدرسة نظرية التوازن العام (General Equilibrium)، ووضعت معايير الوضع الأمثل للرفاء الاقتصادي - الاجتماعي. وكان من أتباع هذه المدرسة علماء اقتصاد مشهورون مثل جون هيكس (John Hicks)، وبول ساميلسون (Paul Samuelson)، وكينيث آرو (Kenneth Arrow)، وفرانك هان (Frank Hahn).

طبقات الفصل (Layers of Separation) (52):

في العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية - والسياسية (Socioeconomic & Political Relationships)، وأثرها في التواصل بين الناس، هي نظرية ترى أن أي شخص، في أية دولة، يُمكن أن يكون متصلاً بشخص آخر، في أية دولة أخرى، بواسطة سلسلة من الأشخاص المعارف، لا يتجاوز عددهم ستة وسطاء (طبقات).



يُبين الشكل التوضيحي المرفق الطبقة الأولى المكونة من أربعة أشخاص، يعرف أحدهم الآخر، وهم ينحدرون من أربعة بلدان، ثم الطبقة الثانية المكونة من شخص واحد في اليابان، لكنه متصل مع أحد أشخاص الطبقة الأولى، ثم الطبقة الثالثة المكونة من شخص واحد يعيش في بريطانيا، لكنه متصل بشخص من الطبقة الرابعة الذي يتصل بشخصين من الطبقة الخامسة، يعيش أحدهما في الصين، والآخر في الهند. أما الشخص في الطبقة الثالثة فهو متصل بشخص من الطبقة السادسة يعيش في روسيا، وهذا الأخير متصل بشخص يحمل جنسيتين؛ السويدية والأمريكية.

منظمة مراقبة تأكيد الحياة وحدة الثقة

: (53) (Life Assurance and Unit Trusts Regulatory Organization) (LAUTRO)

في مجال الرقابة والضبط ومنع التحايل والغش والخداع، هي منظمة غير حكومية، يُديرها مؤسسوها والأعضاء المشاركون فيها، مسؤولة عن مراقبة أداء الشركات والمؤسسات التي تتبع عقود تأمين على الحياة وعن مراقبة عمل هذه الشركات وضبطه. تعمل إدارتها العليا في لندن - بريطانيا. وقد دُمجت مع سلطة الاستثمار الشخصي (Personal Investment Authority) في العام (1994). كان من مهامها الرئيسية تخفيض العمولات التي يتلقاها عملاء بيع عقود التأمين على الحياة، وتنسيق مقدار العمولات مع ما يتعلق بالاستثمارات الشخصية. (راجع مسرد: قانون الخدمات التمويلية (1986) البريطاني (Financial Services Act 1986)).

القانون والاقتصاد (Law and Economics) (54):

في مجال التداخل الاختصاصي وتشابك العلوم، هو الارتباط القوي بين علوم الاقتصاد والتشريعات القانونية. وقد تطور في العقود السبعة الماضية حقل جديد يُعرف باسم اقتصاديات القانون (Economics of Law)، يُخاطب الموضوعات القانونية التي لها تبعات اقتصادية، والمسائل الاقتصادية التي لها تبعات قانونية.

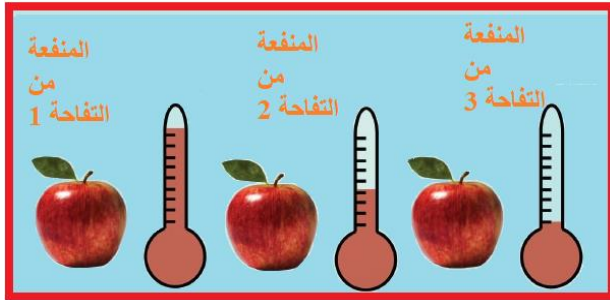
(راجع مسرد: اقتصاديات القانون (Economics of Law)).

جون لو (John Law) (55):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هو اقتصادي وصيرفي بريطاني الأصل، من مواليد إدنبرة - اسكتلندا، عاش في المدة (1671 - 1729). أُدين بتهمة القتل، وسُجن بسبب ذلك في لندن، لكنه استطاع الهرب من السجن إلى فرنسا، وأصبح هناك مصرفياً رائداً. وكان أول من اقترح تأسيس مصرف (بنك) فرنسا (*Bank of France*)، من أجل إصدار النقود الورقية، بالاعتماد على الأرض، بصفتها تأميناً (*Security*) على النقود المُصدرة. وأسس مصرفه الخاص، في العام (1716) وأطلق عليه اسم مصرف العامة (*General Bank*)، وأسس شركات تجارية في لويزيانا والميسيسيبي - أمريكا الشمالية (قبل أن تصبح ولايات متحدة). وكان عائد الأسهم المُصدرة من شركاته هناك يُستغل في استرداد الديون الوطنية الفرنسية (*French National Debt*). لكن خطته في استغلال الأسهم المُصدرة فشلت، ما دفعه للهرب إلى البندقية (*Venice*) في إيطاليا. وكان من أعماله في الفكر الاقتصادي النظر في النقود والتجارة: مقترح تزويد الدولة بالنقود (1705) (*Money and Trade Considered: With a Proposal for Supplying the Nation With Money*).

قانون انخفاض المنفعة الحدية (Law of Diminishing Marginal Utility) (56):

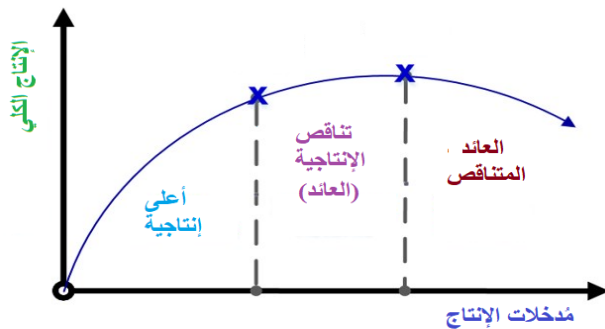
في نظرية الاقتصاد الجزئي (*Microeconomic Theory*) والاقتصاد السلوكي (*Behavioral Economics*)، هو ظاهرة انخفاض المنفعة الإضافية التي يحصل عليها الفرد المستهلك لسلعة ما، من كل وحدة إضافية مُستهلكة من السلعة قيد الدراسة.



على سبيل المثال، يكون مقدار المنفعة التي يحصل عليها الفرد من أول تفاحة يأكلها عالياً نسبياً، لكن مقدار المنفعة المُستمددة من التفاحة الثانية يكون أقل مما حصل عليه من التفاحة الأولى، ومقدار المنفعة من التفاحة الثالثة يكون أقل مما حصل عليه من الثانية، وهكذا.

قانون تناقص الغلة (تناقص العائد) (Law of Diminishing Returns) (57):

في نظرية الاقتصاد الجزئي (*Microeconomic Theory*)، بخاصة في نظرية المنشأة (*Theory of the Firm*)، هو



حالة تناقص العائد من (الإنتاجية) من كل وحدة إضافية من وحدات مُدخل الإنتاج. على سبيل المثال قد يُضيف العامل الأول في مصنع ما (50) وحدة إضافية من السلعة المُنتجة، لكن العامل الثاني الذي شُغِلَ قد يُضيف (45) وحدة إضافية من السلعة المُنتجة، ويُضيف العامل الثالث المُضاف (38) وحدة جديدة من الإنتاج.

(راجع شرح القانون ذاته تحت مسمى آخر هو (*Diminishing Returns Law*)).

قانون السعر الواحد (Law of One Price) (58):

في نظرية التجارة الخارجية (Foreign Trade Theory)، هو مبدأ يرى أن سعر الأصول (Assets) أو السلع المتطابقة يكون متساوياً على المستوى العالمي، بصرف النظر عن الموقع، شريطة أن تتحقق بعض العوامل المؤدية إلى هذا التساوي.

يأخذ هذا القانون بعين الاعتبار الأسواق التي تعمل بلا قيود (Frictionless Market)، وليست فيها كلف تعاقد (Transaction Costs) ولا كلف نقل (Transportation Costs)، ولا قيود قانونية (Legal Restrictions)، وتكون فيها أسعار صرف العملات متساوية، وليس هناك تلاعب بالأسعار من أي طرف.

قد يتحقق قانون السعر الواحد لأن الفروقات بين أسعار الأصول قد تختفي نتيجة للشراء في سوق والبيع في آخر (Abitrage).

(راجع المسرد قانون السعر الواحد تحت مسمى آخر هو (One Price Law)).

قانون مقلوب الطلب (المتبادل) (Law of Reciprocal Demand) (59):

في نظرية التجارة الخارجية (Theory of International Trade)، هو قانون نظري ابتدعه عالم الاقتصاد البريطاني جون ستيفارت ميل (J.S. Mills)، يرى فيه أن التجارة بين بلدين (أي تبادل السلع بينهما) تعتمد على مقلوب الطلب (Reciprocal Demand) بينهما. وقد قصد ميل بمفهوم مقلوب الطلب القوة النسبية للطلب ومرونته بين الدولتين الداخليتين بتبادل تجاري مُعبّر عنه بسلع دولة نسبة إلى سلع الدولة الأخرى. تأخذ مرونة مقلوب الطلب الصيغة الرياضية الآتية:

$$\epsilon_{RP} = \frac{(\% \Delta M)}{\left(\frac{\% \Delta X_P}{\% \Delta M_P} \right)}$$

حيث ترمز (ϵ_{RP}) إلى مرونة مقلوب الطلب، وترمز $(\% \Delta M)$ إلى التغير المئوي في حجم المستوردات، وترمز $(\% \Delta X_P)$ إلى التغير المئوي في أسعار الصادرات، وترمز $(\% \Delta M_P)$ إلى التغير المئوي في أسعار المستوردات. وقد استند ميل في قانونه على الفرضيات الآتية:

أولاً) تكون التجارة بين بلدين اثنين، لنقل (A) و (B).

ثانياً) يتبادل البلدان سلعتين، لنقل (X) و (Y)، يخضع إنتاجهما في اقتصادي البلدين المعنيين لمبدأ العائد الثابت على الحجم (Constant Return to Scale). ويحدث التبادل اعتماداً على مبدأ الكلفة النسبية (Comparative Cost).

ثالثاً) يتشابه نمط الطلب في البلدين، وهناك منافسة تامة في سوقي البلدين، ولا توجد قيود على التجارة بين البلدين انطلاقاً من سياسة دعه يعمل - دعه يمر (Laissez Faire).

رابعاً) وصول اقتصادي البلدين إلى نقطة التوظيف التام للموارد (Full Employment Of Resources). وعدم وجود كلفة نقل بين البلدين، وصادرات أي من البلدين تكفي لدفع ثمن مستورداته. ومُدخل العمالة مُثبتة (Fixed) في الجهتين، لكن هذا الحجم المُثبت يُنتج كميات مختلفة من السلع، والتجارة بين البلدين تقوم على الميزة النسبية (Comparative Advantage).

(راجع المسرد: نفسه تحت تسمية أخرى (Reciprocal Demand Law)).

قانون الارتداد (Law of Reflux) (60):

في النقود والمصارف (*Money and Banking*)، هو مبدأ خاض فيه عالم الاقتصاد الاسكتلندي آدم سميث (*Adam Smith*)، ثم المدرسة المصرفية البريطانية (*Banking School*). يرى هذا المبدأ أن المصارف لا يمكنها الاستمرار بإصدار عملاتها الخاصة (*Bank Note*) إلى أمد غير مُحدد، لأن الكمية المُصدرة، الفائضة عن حاجة السوق والمتعاملين ستعود إلى المصارف التي أصدرتها، دون أية قيمة أو استعمال. (راجع مسرد: مبدأ العملة الحقيقية (*Real Bills Doctrine*)).

قانون الرغبات القابلة للإشباع (Law of Satiabile Wants) (61):

في نظرية الاقتصاد الجزئي (*Microeconomic Theory*)، بخاصة في نظرية المنفعة (*Utility Theory*)، هو مبدأ يرى أن الفرد ينزع (يميل) نحو استمداد (اشتقاق) المنفعة من كمية محدودة من السلع (بضائع وخدمات). (راجع مسرد: قانون تناقص المنفعة الحدية (*Diminishing Marginal Utility Law*)).

قانون القيمة (Law of Value) (62):

في الفكر الاقتصادي (*Economic Thought*)، بخاصة في المجتمع الرأسمالي (*Capitalist Society*)، هو آلية توزيع القوى الكلية للعمل (*Total Labor Power*) بين فروع الإنتاج المتعددة بوساطة أسعار المنتجات (*Prices of Products*). وقد يترتب على ذلك أن نمط الاستثمار قد يتحدد حسب انحراف معدلات الربح (المعينة) عن متوسط معدل الربح.

قانون النسب المتغيرة (Law of Variable Proportions) (63):

في النظريتين الكلية والجزئية (*Macro and Micro Economics*)، هو الانخفاض الحدي في كمية الإنتاج عندما



تزداد كمية مُدخلات الإنتاج، وهو ما يُعرف تحت تسمية أخرى هي قانون انخفاض العائد (*Diminishing Returns Law*) لكل وحدة إضافية من مُدخل الإنتاج.

في التوضيح الصوري المرفق أدى تشغيل العامل الأول (الوحيد) إلى زيادة الإنتاج من صفر إلى (2)، وأدى تشغيل العامل الثاني الإضافي إلى زيادة الإنتاج بمقدار (3) وهو الفرق ($3 = 2 - 5$)، لكن تشغيل العامل الثالث لم يُضف أي شيء إلى كمية الإنتاج. وهنا نقول إن الناتج الحدي (*Marginal Product*) للعامل الثالث كان صفراً، أي إنه غير ضروري لعملية الإنتاج.

انتعاش لوسون (Lawson Boom) (64):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هو حالة تضخم عالي سادت في بريطانيا، في نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين الماضي. وقد أطلق على هذه المدة تلك التسمية لأنها حدثت في عهد السياسي نايجل لوسون (*Nigel Lawson*)، الذي كان وزيراً للمالية البريطانية، وحدث التضخم في عهده، في مدة انتعاش الاقتصاد وصعود الدورة

التجارية نحو مستويات عالية، وكان الاقتصاد البريطاني يُعاني مما سُمي **ضريبة البالغين (Community Charge)**، وهو شكل من الضرائب البلدية، فرضته الحكومة البريطانية إبان عهد **مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher)** على البالغ الذي يعيش في منطقة ما، ويُحدد من السلطات المحلية لمنطقته.

مؤشر المنشأة القائدة (Leading Firms Ratio) (65):

في **نظرية التنظيم الصناعي (Industrial Organization Theory)**، هو مؤشر مدى تركيز القوة السوقية بيد مجموعة

من المنشآت العاملة في سوق معين. وعادة يُربط هذا المؤشر بعدد مُعين من المنشآت (الشركات). على سبيل المثال

$$(C_n = 10)$$

تعني أن معظم حصة السوق من الإنتاج أو البيع يعود لعشر (10) شركات عاملة في السوق. ولتوضيح ذلك نأخذ مثالاً عملياً (حتى نهاية العام 2023)، إذ يبلغ عدد المنشآت (الشركات) المزودة لخدمة الاتصالات الخليوية في المملكة الأردنية الهاشمية (3) فقط، هي أورانج، وزين، وأمنية. ما يعني أن $(C_n = 3)$ تساوي (100%). أي أن كل تزويد خدمة الاتصالات الخليوية يعود إلى شركات ثلاث، فقط.

أما في مجال **مؤشر المنشأة القائدة**، فهو يعني في هذا المجال المنشأة التي تستحوذ على أكبر حصة من السوق. ولو افترضنا من مثال الأردن أن شركة أورانج تستحوذ على (50%) من حصة السوق، من بين الشركات الثلاث العاملة، فستكون هذه الشركة هي **القائدة** في سوق الاتصالات الأردني.

المؤشرات القائدة (Leading Indicators) (66):



في **الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)**، خاصة في مجال **الدورة التجارية (Business Cycle)**، هي سلسلة من الإحصائيات الاقتصادية التي تتغير قبل تغير القيم المرجعية للدورة التجارية (**Reference Cycle**) في اقتصاد ما. على سبيل المثال عندما تتحسن **الدورة التجارية** تبدأ الأحوال الاقتصادية بالتحسن، وتكون قد سبقتها تغيرات إيجابية في قطاع البناء، ومؤشر أسعار المواد الخام، كالإسمنت والحديد والخشب، ومستلزمات البناء، وبلغ البناء المعمّر، كالرافعات وخلطات الإسمنت. وتتحسن الأرباح.

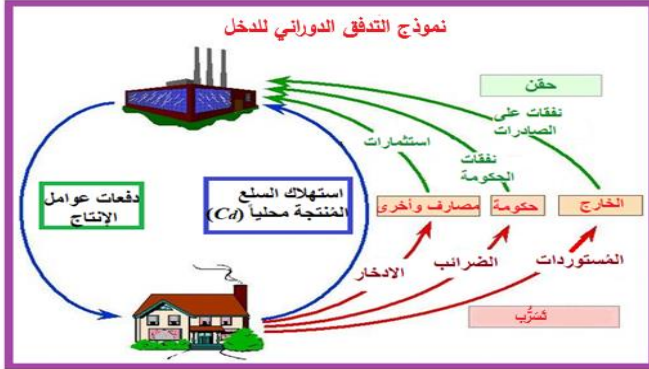
(راجع مسرد: **المؤشرات الاقتصادية (Economic Indicators)**، **المؤشرات المتباطئة (المتأخرة) (Lagging Indicators)**).

دفع متقدّم وتسلم متأخر (Leads and Tags) (67):

في **التجارة الخارجية (International Trade)**، بخاصة في مجال **المستوردات**، هو مصطلح يعني **دفع ثمن البضائع المستوردة مبكراً، وتسلم البضاعة بوقت متأخر**. وعادة يحصل ذلك في مدد التضخم المُتوقع، في اقتصاد ما، حيث يظن المستوردون أن أسعار صرف عملة بلادهم قد تتأثر سلباً، وبالتالي فمن المفيد لهم أن يتعجلوا دفع أثمان البضائع مقدماً ثم ينتظرون مدة ويستلموها بعد ارتفاع الأسعار في البلد المُستورد.

تسرب (Leakage) (68):

في النظرية الكلية (Macroeconomic Theory)، بخاصة في الدخل الوطني (National Income)، هو مصطلح يُشير إلى السحب مما يُسمى التدفق الدوراني (Circular Flow) للدخل الوطني، وعادة يتركز في الادخارات والضرائب والمستوردات. وقد سُميت تسرباً لأنها تقلل من الدخل الوطني، فالادخارات قد تكون على شكل اكتناز، والضرائب تعمل على تخفيض الدخل المتاح للإنفاق، وثمان المستوردات يذهب إلى الخارج.



(راجع مسرد: حقن (Injection)).

دلو متقوب (Leaky Bucket) (69):

في السياسة المالية (Fiscal Policy)، بخاصة في مجال الضرائب (Taxes)، والاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، بخاصة مجال الفقر، ومجال الموارد البشرية (Human Resources)، هو مُصطلح يحمل معنيين: الأول) في مجال السياسة المالية يُشير إلى إخفاق جزئي لهذه السياسة في إعادة توزيع كل الضرائب المُتَحَصِّلَة من الأغنياء، بإعطائها إلى الفقراء، بوساطة نظام تحويلات الدخل إلى الفقراء (Transfer Incomes). أما الثاني) فيشير إلى عدم تمكن العامل (الموظف) في مُنشأة ما من تأدية كل المهام الموكلة إليه، وذلك عند مقارنة كم المعرفة والخبرة الذي اكتسبه ويملكه وحجم المهام الموكلة إليه. ابتكر هذا المصطلح عالم الاقتصاد الأمريكي آرثر أوكون (Arthur Okun)، الذي يُنسب إليه ما يُسمى قانون أوكون (Okun's Law) المشهور بتحليله لوضع البطالة في اقتصاد ما. يرى أوكون في هذا القانون أن زيادة البطالة بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي بمقدار (2.5%). أما بالنسبة لما يترتب على الدلو المتقوب ودخل الفقراء، فيرى أوكون أن سببه يعود إلى كلفة إدارة برنامج مساعدة الفقراء، وتشوّه عمل البرنامج، وسلوكيات الاستثمار والادخار داخل الاقتصاد المعني. وعادة تعاني الاقتصادات من مثل هذه الصعوبات والتحديات.

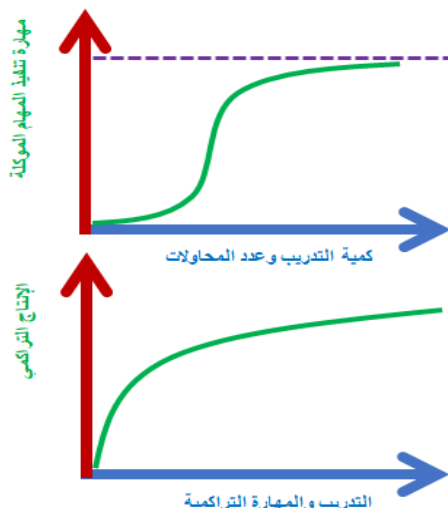
**التعلم بالعمل (Learning-by-doing) (70):**

في مجال الموارد البشرية (Human Resources)، بخاصة في حقل التدريب والتعلم والإنتاجية (Training, Education and Productivity)، هو مصطلح يُستخدم في الإشارة إلى اكتساب العامل مزيداً من الخبرة والمهارة، وزيادة إنتاجية بوساطة التعلم وتكرار المهام الموكلة إليه في المُنشأة. وقد أشار عالم الاقتصاد آدم سميث (Adam Smith) إلى أهمية هذا الأمر، في نقاشه مبدأ تقسيم العمل (Division of Labor Principle). وترى النظريات الحديثة في النمو والتجارة الدولية أن هذا الشكل من التعلم يُقَيِّمُ التطور التقني (Technical Progress) المُستقل عن حجم الإنتاج ونطاقه.

التعلم بالمساعدة (Learning-by-helping) (71):

في مجال الموارد البشرية (Human Resources)، خاصة في حقل التدريب والتعلم والإنتاجية (Training, Education and Productivity)، هو مصطلح يُستخدم في الإشارة إلى الرعاية والتعلم اللذين يتلقاهما شخص ما داخل منشأة ما، بقصد نقل معرفته ورأسماله البشري إلى أطراف أخرى، أو الاستفادة منه داخل المنشأة نفسها. وعادة تتلقى كثير من المنشآت في القطاع المصرفي، وصناعات مختلفة طلبات التدريب من طلبة تخرجوا حديثاً من الجامعات، بقصد اكتساب الخبرة والمهارة اللازمة للدخول إلى سوق العمل.

منحنى التعلم (Learning Curve) (72):

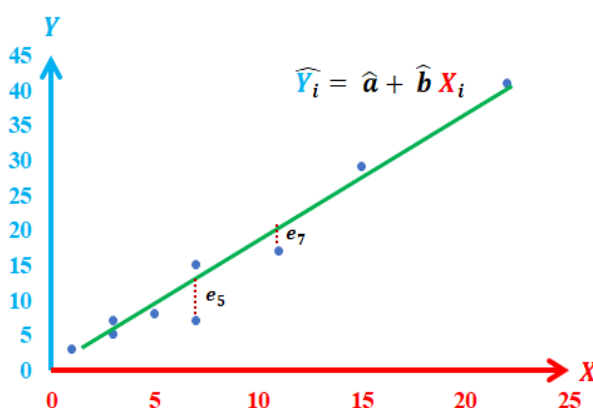


في النظرية الجزئية (Microeconomic Theory)، خاصة في مجال الإنتاجية (Productivity)، ومجال الموارد البشرية (Human Resources)، هو مصطلح يحمل معنيين: الأول هو توضيح صوري يبين العلاقة بين المعرفة والخبرة التراكمية (Cumulative Knowledge & Experience) والإنتاج التراكمي (Cumulative Output). وقد أوضحت كثير من الأبحاث والدراسات أن هناك علاقة إيجابية قوية بين تراكم المعرفة والخبرة والإنتاجية لكل عامل، والعمالة، بشكل عام. أما الثاني فهو المدة الزمنية وعدد المحاولات التي يجربها شخص ما في تنفيذ مهمة معينة كي يصبح مهنياً ومحترفاً فيها.

طريقة المربعات الصغرى (Least Squares Method) (73):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، هي طريقة توظف البيانات العددية عن متغير تابع (Dependent Variable)، وعلاقته مع متغير، أو متغيرات مستقلة (Independent Variables). تقوم هذه الطريقة على تقليل مربع الأخطاء العشوائية (Squared Errors or Residuals)، التي تمثل الفرق بين القيمة الفعلية (Actual Values) للمتغير التابع، والقيمة المقدرة (Estimated Values) للمتغير ذاته. لنفترض على سبيل المثال أن المعلومات الآتية عن المتغيرين: المستقل (X) والتابع (Y).

22	15	11	7	7	5	3	3	1	X
41	29	17	15	7	8	7	5	3	Y



نحتاج لتقدير معلمات دالة من الشكل الآتي:

$$Y_i = a + b X_i + e_i$$

حيث ترمز (a) إلى نقطة التقاطع مع المحور العمودي، و (b) إلى ميل الخط المستقيم الذي تمثله الدالة الميَّنة، و (e_i) إلى الخطأ العشوائي. ويوضح الشكل البياني المرفق قيم المتغير التابع (Y) مقابل قيم المتغير المستقل (X). أما (e_5) و (e_7) فتمثل قيم الخطأ بالتقدير، وهي عينة مُقدَّرة من (e_i). وكي نحصل على تقدير المعلمتين (a) و (b) نفعل ما يأتي:

$$Y_i - a - b X_i = e_i$$

أي أننا نقلنا (e_i) إلى طرف وبقية مكونات المعادلة إلى جهة الطرف الآخر. وما نجره على أي طرف يجب أن نجره على الطرف الآخر كي تبقى المعادلة متوازنة. وبالتالي لو ربَّعنا (e_i) فلا بد أن نربع كل شيء في الطرف الآخر على النحو الآتي:

$$e_i^2 = (Y_i - a - b X_i)^2$$

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)^2$$

للحصول على قيم (a) و (b) التي تجعل مجموع قيمة (e_i^2) أقل ما يُمكن لا بد من اشتقاق مجموع مربعات الأخطاء العشوائية (بواقى التقدير) بالنسبة إلى (a) وبالنسبة إلى (b) ومساواتها بالصفر، ثم حل المنظومة الناشئة على النحو الآتي:

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial a} = 2 \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)(-1) = 0 \dots (1)$$

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial b} = 2 \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)(-X_i) = 0 \dots (2)$$

بالقسمة على (-2)، نحلُّ المعادلتين آنياً لنحصل على:

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{b} \bar{X}$$

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n X_i Y_i - n \bar{X} \bar{Y}}{\sum_{i=1}^n X_i^2 - n (\bar{X})^2}$$

باستخدام البيانات من الجدول نجد أن:

$$\bar{X} = 8.2222, \quad \bar{Y} = 14.6667,$$

$$\sum X_i^2 = 972, \quad \sum X_i Y_i = 1757$$

فتكون (b) المقدرة على النحو الآتي:

$$\hat{b} = \frac{1757 - (9)(8.2222)(14.6667)}{972 - (9)(8.2222)^2} = 1.8475$$

وتكون (a) المقدرة على النحو الآتي:

$$\hat{a} = 14.6667 - 1.8475(8.2222) = -0.5238$$

فتكون المعادلة المقدرة معلمتها على النحو الآتي:

$$\hat{Y}_i = -0.5238 + 1.8475 X_i$$

(راجع مسرد: رسم بياني مُبعثر (Scatter Diagram)).

عملة قانونية (Legal Tender) (74):

في النقود والمصارف (البنوك)، والتجارة المحلية والدولية، هي النقود التي يُصدرها المصرف (البنك) المركزي، أو



السلطة النقدية، في بلد ما، ويجب قبولها وسطاً في الشراء والبيع ودفع الأجور والديون وأثمان الأشياء بموجب القانون الساري في الدولة. وتكون النقود على أشكال مختلفة، ورقية ومعدنية، وقد تكون مقبولة في بعض البلاد، وغير مقبولة في أخرى.

راحة (Leisure) (75):

في النظرية الجزئية (Microeconomics Theory)، بخاصة في مجال المنفعة (Utility)، ونظرية العمل (Labor Theory)، هي الخيار المقابل للعمل. أي أن الشخص ينتقي من خيارين: العمل أو الراحة، بوصفهما حدثين منفصلين، يؤدي تعظيم أحدهما إلى تقليل الآخر. ويعتمد قرار المشاركة بقوة العمل (Labor force Participation Decision) على مبادلة الراحة بالعمل، أو العكس. ويتصل مبدأ الراحة بمبدأ آخر هو المنفعة (Utility).

طبقة مخملية (طبقة الراحة) (Leisure Class) (76):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، والطبقات الاجتماعية (Social Classes)، والاقتصاد المؤسسي (Institutional Economics)، هي مصطلح وظفه عالم الاقتصاد المؤسسي والاجتماع الأمريكي ثورستين فيبلين (Thorstein Veblen) في نهايات القرن التاسع عشر، ليصف سلوك الطبقات الثرية، في المجتمع الأمريكي، وكيف تعيش هذه الطبقة على الدخل المتأتي من استثماراتها، وكيف تقضي أوقاتها في لعب الرياضة والعلاقات الاجتماعية، بدلاً عن العمل والانخراط في نشاطات سوق العمل.

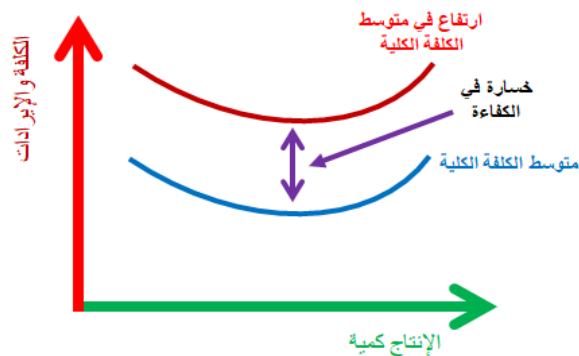
هارفي ليبينستين (Harvey Leibenstein) (77):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thoughts)، هو عالم اقتصاد أمريكي، تعلم في جامعة نورث ويسترن (Northwestern University) وجامعة برينستون (Princeton University). وقد عمل أستاذاً للاقتصاد في جامعة كاليفورنيا - بيركلي (UC Berkeley) من العام (1951) حتى العام (1967)، ثم أستاذاً في اقتصاديات السكان في جامعة هارفارد (Harvard University) من العام (1967) حتى العام (1992).

عمل ليبينستين على دراسة صناعة القرار في قطاع الأعمال، وقد ألهمته هذه الدراسة ابتداء مبدأ نجاعة (كفاءة) إكس (X-Efficiency).

يُشير مبدأ نجاعة (كفاءة) إكس إلى درجة كفاءة (نجاعة) المنشأة التي تعمل في سوق المنافسة التامة (Perfect Competition)، وتعني النجاعة (الكفاءة) في هذا السياق إمكانية حصول المنشأة على أعظم إنتاج ممكن من المدخلات التي توفرها، وتشمل إنتاجية العمال (Labor Productivity) وكفاءة (نجاعة) التصنيع (Manufacturing Efficiency). وعندما تعمل المنشأة في سوق المنافسة التامة تُجبر على رفع نجاعة (كفاءة) عملياتها إلى أقصى درجة ممكنة، كي تضمن الأرباح العالية ومواصلة وجودها في السوق. لكن هذا الوضع ليس صحيحاً في حالة الاحتكار (Monopoly) أو الاحتكار الثنائي (Duopoly). وعادة تشير نجاعة (كفاءة) إكس إلى السلوك اللاعقلاني الذي تتصف به المنشأة. والمنشأة في أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة (Neoclassical Economics) تعمل في إطار العقلانية المفترضة، ما يعني أن المنشأة تُعظم إنتاجها بأقل كلفة ممكنة، حتى لو لم يتسم السوق بالنجاعة (الكفاءة). وقد تحدى ليبينستين هذا المعتقد الذي يرى أن المنشأة تعمل دائماً من منطلق العقلانية، وأطلق على لانجاعة الوضع الإنتاجي للمنشأة نجاعة (كفاءة) إكس؛ إذ عادة تميل المنشأة إلى وضع غير ناجع (غير كفء) عندما تغيب المنافسة. وتقاس نجاعة (كفاءة) إكس مقدار ما تحتاجه المنشأة كي تكون في بيئة منافسة، كما يُبينه الشكل البياني المرفق.



مخاطر تشريعية (Legislative Risks) (78):

في القانون والاقتصاد (Law & Economics)، وإدارة الأعمال (Business Administration)، هي مخاطر قد تتحقق لمُنشأة أو مجموعة من المنشآت العاملة في قطاع معين، أو قطاعات مختلفة، نتيجة لتعديل الحكومة للقانون (التشريع) الضابط لعمل المنشأة (المنشآت) العاملة في القطاع، أو القطاعات المعنية. فقد يؤثر تعديل القانون في ميل المستثمرين نحو الاستثمار في المنشأة (المنشآت) المتأثرة بتعديل القانون، أو يتأثر القطاع المعني.



تشمل النتائج المتوقعة من تعديل القانون تغيير نمط الطلب على السلعة المُنتجة، أو عرض العمل أو الطلب عليه، أو حدوث خلل في سلاسل التوريد والتزويد. ومن الأمثلة الواضحة في مجال المخاطر التشريعية تبني الحكومة لتشريع يمنع الاستيراد من دولة ما، أو توظيف عمالة أجنبية، أو يعمل على رفع الضرائب على كمية الإنتاج من سلعة ما.

رأسمالية طاولة شراب الليمون (Lemonade Stand Capitalism) (79):



في الفكر الاقتصادي (Economic Thought)، خاصة في الولايات المتحدة، هي شكل مثالي من الرأسمالية (Capitalism)، تتشكل من عدد من الأعمال التجارية، يكون كل عمل منها مملوكاً لشخص واحد، تعمل في سوق تنافسية تامة (Perfect Competition).

سوق ليمون (Lemons Market) (80):

في مجال بيع وشراء السيارات، هو مصطلح شعبي يستخدمه الأمريكيون في وصف السيارة المعروضة للبيع، وتكون حالتها أقل من جيدة. لكن علماء اقتصاديات المعلومات (Economics of Information) وظفوا هذا المصطلح في



وصف المعلومة المتوافرة للبائع والمشتري. ففي حالة البائع يكون من الطبيعي أن يمتلك معلومات أكثر من المشتري عن حال السيارة المعروضة للبيع.

وقد طور مبدأً لاتماثل المعلومة (Asymmetric Information) في هذا المجال عالم الاقتصاد الأمريكي جورج أكيرلوف (George Akerlof)؛ إذ رأى أن امتلاك البائع معلومات أكثر عن الشيء المراد بيعه، سيؤدي إلى تعاضم حالة اللائيقين، وسيعمل حسب

قانون غريشام (Gresham's Law)، فتخرج السيارات الجيدة من السوق وتبقى الرديئة، وهي السيارات المُسمّاة ليمون (Lemons). ينطبق هذا المبدأ على حقول متعددة منها: التأمين (Insurance)، وتوظيف الأقليات (Minorities)، وكلفة عدم النزاهة (Dishonesty) في السلوك والعمل، وسوق الائتمان (Credit). ويمكن التخلص من هذا اللائيقين بوساطة الضمانات الضرورية، وتوظيف المهنيين المرخصين.

مقرض السبيل الأخير (Lender of Last Resort) (81):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، هو مصطلح يُطلق على المصرف (البنك) المركزي (Central Bank)، بوصفه الحل الأخير للمصرف التجاري عندما يحتاج إلى سيولة نقدية (Liquidity)، في مواجهة طارئ ما. وهذه وظيفة معروفة للمصرف المركزي في معظم بلدان العالم، ومتعارف عليها في أساسيات السياسة النقدية (Monetary Policy).



مخاطرة المقرض (Lender's Risk) (82):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الائتمان (Credit)، هي احتمال خسارة مقرض ما، كمصرف أو مؤسسة تمويلية، لأمواله التي أقرضها لآخر (آخرين)، نتيجة لعدم وفاء المقرض بالتزامه نحو المقرض وسداد ما عليه من دين.



قد تنشأ هذه المخاطرة من أحوال اقتصادية غير حميدة، أو مما يُسمى الخطر الأخلاقي (Moral Hazard)، الناتج عن النية الضمنية للمقرض بآلا يفني بالتزامه، وتزويده المقرض بمعلومات غير صحيحة عن قدرته على الوفاء.

معدل الفائدة على الإقراض (Lending Rate) (83):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض والائتمان (Lending & Credit)، هو سعر الفائدة على القروض الممنوحة من المصارف إلى عملائها. وعادة تختلف أسعار الفائدة من عميل لآخر، وذلك حسب المخاطر التي يظنها المصرف عن عميله، ومكانة العميل لدى المصرف نفسه. ففي معظم الدول تعامل المصارف عملاءها بأشكال مختلفة، ومن الممكن أن يدفع العميل العادي فائدة مرتفعة، وأن يدفع العميل المُمَيَّز فائدة أقل، وبفارق كبير نسبياً، قد يصل إلى (3%) وحتى (5%).

فلاديمير لينين (Vladimir Lenin) (84):

في تاريخ الفكر الاقتصادي والسياسي (History of Economic & Political Thought)، بخاصة في مجال الفكر الشيوعي الاقتصادي - السياسي، هو مفكر سياسي واجتماعي، قاد الثورة البلشفية الروسية، عاش في المدة (1870 - 1924)، وهو مؤسس الحزب الشيوعي الروسي، ومؤسس الاتحاد السوفيتي (Soviet Union). وقد كان من أشد المدافعين عن أفكار صاحب البيان الشيوعي كارل ماركس (Karl Marx)، الذي دعا إلى تأسيس دولة العمال، وجعل الدولة، ممثلة بالعمال، مالكة لوسائل الإنتاج، ابتداءً من المرحلة الاشتراكية، وانتهاءً بالدولة الشيوعية الصافية، التي يملكها العمال.

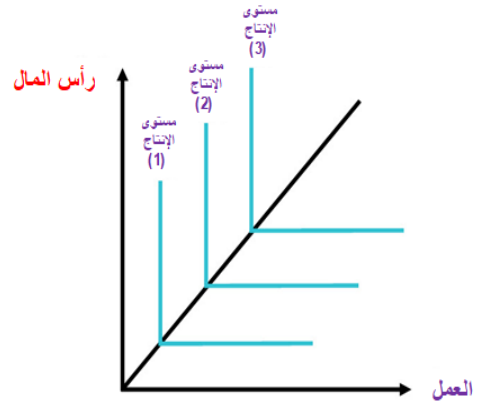
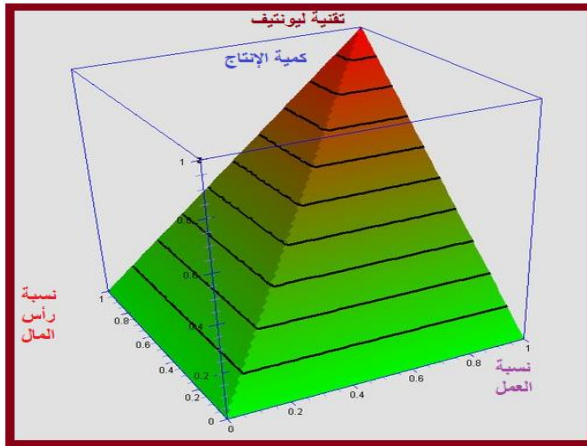


متناقضة ليونتيف (Leontief Paradox) (85):

في الفكر الاقتصادي (*Economic Thought*)، بخاصة في مجال النمو الاقتصادي والتصنيع والتجارة الدولية، هي قول مشهور، مبني على دراسة تجريبية ميدانية، وردت في بحث لعالم الاقتصاد الأمريكي واسيلي ليونتيف (*Wassily Leontief*)، يُعارض بها ما جاء في نظرية هيكشير - أولين (*Heckscher - Ohlin*) التي تدعي أن التجارة الدولية تحدث بناء على ما تملكه الدول، نسبياً، من عوامل إنتاج؛ فكلما كانت مواردها أكثر استطاعت أن تُصدّر أكثر. لكن ليونتيف وجد أن معظم صادرات الولايات المتحدة في العام (1953) كانت من مصادر مكثفة للعمالة (*Labor Intensive*)، وأن معظم مستورداتها كانت من مصادر مكثفة للرأسمال (*Capital Intensive*). وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت (وما زالت) مُشبعة برأس المال المادي، الضروري للإنتاج.

تقنية ليونتيف (Leontief Technology) (86):

في النظرية الاقتصادية (*Economic Theory*)، خاصة في الإنتاج، الكلي والجزئي، هي توصيف قدمه عالم الاقتصاد الأمريكي واسيلي ليونتيف (*Wassily Leontief*) لعمليات الإنتاج التي توظف مُدخلات الإنتاج بنسب ثابتة (*Fixed Proportions*) من مخرجات الإنتاج (كمية الإنتاج)، ولذلك لا يُمكن تبديل مُدخلات الإنتاج الواحد مكان الآخر في عمليات الإنتاج، ودالة الإنتاج.



يوضح الشكلان المرفقان أن مُدخل العمل ومُدخل رأس المال يدخلان بنسب ثابتة من كمية الإنتاج. لتوضيح ذلك لنفترض أن السلعة المُنتجة هي دراجات هوائية (*Bicycles*)، وتحتاج كل دراجة إلى عجلتين (*Wheels (W)*) ومقود واحد (*Steering (S)*). بناءً على ذلك تكون دالة الإنتاج على النحو الآتي:

$$Q_b = \min\left(\frac{W}{a}, \frac{S}{b}\right) = \min\left(\frac{W}{2}, \frac{S}{1}\right)$$

حيث ترمز (Q_b) إلى عدد الدراجات المُنتجة. فإذا كان عدد الدراجات المُنتجة (20) فتكون دالة الإنتاج على النحو الآتي:

$$Q_b = \min\left(\frac{W}{a}, \frac{S}{b}\right) = \min\left(\frac{W}{40}, \frac{S}{20}\right)$$

واسيلي ليونتيف (Wassily Leontief) (87):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هو عالم اقتصاد أمريكي، عاش في المدة (1906 - 1999)، من مواليد مدينة ميونيخ - ألمانيا وقضى طفولته وصباه في مدينة سانت بطرسبرغ - روسيا (*St Petersburg*). كان والده أستاذاً في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*) في جامعة سانت بطرسبرغ، وهي الجامعة نفسها التي تخرج فيها منها واسيلي، قبل أن يتابع دراساته في علوم الاقتصاد في مدينة برلين - ألمانيا. ويُعد ليونتيف من رواد تحليل نماذج المدخلات - المخرجات (*Input - Output Analysis*) ودراساتها. عمل مُستشاراً للحكومة الصينية، ثم هاجر إلى الولايات المتحدة، حيث عمل في العامين (1931 - 1932) في المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية (*National Bureau of Economic Research, Washington*)، قبل أن يبدأ مشواره الأكاديمي، أستاذاً في جامعة هارفارد (*Harvard University*)، للمدة (1932 - 1975).

حصل ليونتيف على جائزة نوبل في الاقتصاد، في العام (1973)، لمجمل إنجازاته العلمية، بخاصة أعماله على نموذج المدخلات - المخرجات. وقد طور نموذجاً في المدخلات والمخرجات يأخذ بعين الاعتبار أثر القدرة الفائضة في الإنتاج (*Excess Capacity*) والتغيرات في السعر والتطور التقني. وفي العام (1973) بدأ مشروعاً طموحاً، أراد منه بناء نموذج للاقتصاد العالمي، باستخدام نماذج المدخلات - المخرجات. وقد دفعته بحوثه المكثفة والكثيرة إلى الدفاع عن التخطيط الاقتصادي لخمسة أعوام، في سبيل تخفيض كلفة العمل ورأس المال غير المُستغل في مراحل الدورة التجارية (*Business Cycle*). ومن أعماله الفكرية في علم الاقتصاد معارضته لنظرية هيكسشير - أولين (*Heckscher - Ohlin*) التي تدعي أن التجارة الدولية تحدث بناء على ما تملكه الدول، نسبياً، من عوامل إنتاج، فكلما كانت مواردها أكثر استطاعت أن تُصدّر أكثر. لكن ليونتيف وجد أن معظم صادرات الولايات المتحدة في العام (1953) كان من مصادر مكثفة للعمالة (*Labor Intensive*)، وأن معظم مستورداتها كان من مصادر مكثفة للرأس المال (*Capital Intensive*). وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت (وما زالت) مُشبعة برأس المال المادي، الضروري للإنتاج. وعارض كثيراً من الأفكار التي جاء بها عالم الاقتصاد البريطاني جون كينز (*J. Keynes*)، ورأى أن نظرياته مبنية على أفكار وتعريفات مُحددة مسبقاً لتصل إلى نتائج معروفة من قبل.

(راجع مسرد: متناقضة ليونتيف (*Leontief Paradox*)).

آبا بشتيا ليرنير (Abba Ptachya Lerner) (88):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thoughts*)، هو عالم اقتصاد يهودي أمريكي، عاش في المدة (1903 - 1982)، ولد في الإمبراطورية الروسية، وهاجر مع أسرته وهو طفل إلى بريطانيا. وقد عمل في شبابه في قطاع الأعمال، والتحق بمدرسة لندن للاقتصاد (*London School of Economics*) طالباً للعلم ومدرساً فيها، من العام (1929) حتى العام (1939). وقد هاجر إلى الولايات المتحدة في العام (1939)، حيث درس في تسع جامعات مختلفة، شملت جامعة كاليفورنيا - بيركلي، التي تقاعد منها في العام (1979). وفي الرسالة، التي كتبها للحصول على درجة الدكتوراه من مدرسة لندن للاقتصاد، وضع أسس ما تُسمى اقتصاديات الضبط والسيطرة (*Economics Of Control*)، في العام (1944)،

والقواعد الواجب مراعاتها من صناعات السياسة الاقتصادية، بما فيها قاعدة باريتو المثلى (*Pareto Optimality*)، والتوزيع المتساوي للدخل، ووضع الموازنة مع مرجعية واضحة نحو البطالة وأثر تغير الأسعار. وكان مؤيداً للفكر

الكينزي (Keynesianism)، وساهم في تطويره، في العام (1945) عندما تطرق إلى كيفية ضبط التضخم، بما في ذلك بناء خطة مضادة للتضخم. وكان من المساهمات المشهورة له في علم الاقتصاد، وضع مقياس **قوة الاحتكار** (Monopoly Power):

$$L_{MI} = \frac{P - MC}{P}$$

حيث ترمز (L_{MI}) إلى مقياس قوة الاحتكار، وترمز (P) إلى سعر بيع السلعة، وترمز (MC) إلى الكلفة الحدية لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة. وهو الذي ساعد على تطوير مبدأ تسعير السلع بناءً على قاعدة الكلفة الحدية (**Marginal Cost Pricing Rule**) في اقتصاديات الرفاء التطبيقية (Applied Welfare Economics).

(راجع مسرد: **خطة مكافحة التضخم** (Market Anti-inflation Plan)).

أثر ليرنير (Lerner Effect) (89):

في النظرية الكلية (Macroeconomic Theory)، بخاصة في نظرية الاستهلاك (Consumption Theory)، هو إزاحة تامة إلى الأعلى في دالة الاستهلاك (Consumption Function)، نتيجة لارتفاع مستوى النقود أو مطلوبات الدين العام، المؤدية إلى توازن التوظيف الكامل (Full-Employment Equilibrium). أي مستوى الدين العام الذي يؤدي إلى التوظيف التام.

مؤشر ليرنير (Lerner Index) (90):

في الاقتصاد الجزئي (Micro Economics)، بخاصة في هيكل السوق (Market Structure)، وقوة الاحتكار (Monopoly Power)، هو مقياس لقوة الاحتكار في سوق ما، لسلعة ما، يأخذ الصيغة الآتية:

$$L_{MI} = \frac{P - MC}{P}$$

حيث ترمز (L_{MI}) إلى مقياس قوة الاحتكار، وترمز (P) إلى سعر بيع السلعة، وترمز (MC) إلى الكلفة الحدية لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة. يعتمد مقدار المؤشر على هيكل السوق الذي تعمل فيه المنشأة قيد الدراسة، فإذا كانت المنشأة تعمل في سوق تنافسية تامة فإن المؤشر يساوي صفرًا، وبخلاف ذلك يكون أعلى من الصفر، وكلما زاد الفرق بين (P) و(MC) ارتفعت قيمة المؤشر.

(راجع مسرد: التركيز (Concentration)، مؤشر هيرفيندول - هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index)، آبا بشتيا ليرنير (Abba Ptachya Lerner)).

دولة منخفضة التنمية (Less Developed Country (LDC)) (91):

في اقتصاديات التنمية (Development Economics)، والاقتصاد الدولي (International Economics)، والتجارة الدولية (International Trade)، وتاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، هو مصطلح



يحمل عدة معانٍ: (1) دولة تعاني من فقر في الموارد الإنتاجية، خاصة رأس المال، (2) دولة تعاني من كثافة سكانية عالية وقلة موارد إنتاجية، باستثناء فائض العمالة، (3) دولة يعاني اقتصادها من سوء توزيع الموارد، وسوء إدارة تلك الموارد، ومؤسسات سياسية رديئة، وقلة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، (4) دولة تتصف بخليط من كل ما ذكر.

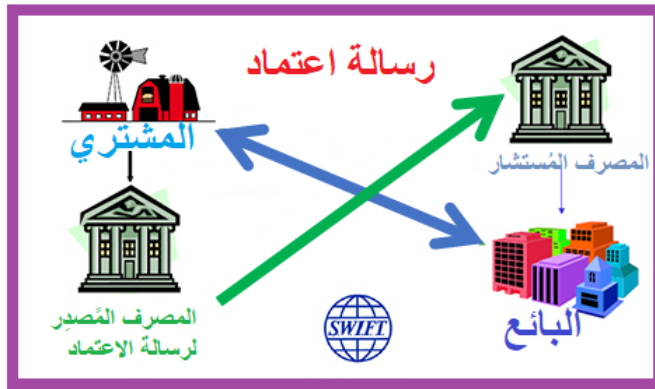
عادة توصف مثل هذه الدولة بانخفاض مستوى دخل الفرد، وكبر حجم القطاع الزراعي، وقلة الصناعة، وارتفاع النمو السكاني، وانخفاض توقع طول حياة الفرد (*Life Expectancy*)، وبأنها تُصدّر سلعاً قليلة، وتستورد بأسعار أعلى من أسعار صادراتها.

كانت مثل هذه الدولة تُسمى في أدبيات التنمية الاقتصادية دولة غير نامية (*Under Developed*).

(راجع مسرد: تنمية اقتصادية (*Economic Development*)، فقر (*Poverty*)).

رسالة (خطاب أو كتاب) اعتماد (Letter of Credit) (92):

في النقود والمصارف (البنوك) (*Money & Banking*)، خاصة في مجال تمويل التجارة، هي وثيقة يُصدرها مصرف



(بنك) تجاري يتعهد فيها بضمان دفع مبلغ مُحدد من النقود، بعملة مُحددة مسبقاً، ثمناً لبضاعة أو خدمة معينة، اشتراها صاحب رسالة الاعتماد، من شخص (جهة) آخر تعهد بتسليم (توصيل) البضاعة (الخدمة) بموجب وثائق تثبت ذلك، مثل كشف البضاعة (الخدمة)، ومركز تسليم البضاعة (الخدمة)، بالكَم والنوع المتفق عليهما، بين المشتري والبائع.

تُصدر هذه الرسائل، في معظم الأحيان، لصالح مُستورد ما، موجهة لمُصدّر ما، لإثبات قدرة المُستورد على الوفاء بالتزامه دفع ثمن البضاعة (الخدمة) المُشترَكة.

خطاب (رسالة) سهم (حصة) (Letter Stock) (93):

في التمويل (*Finance*) والاستثمار (*Investment*)، هو رسالة يوجهها شخص قانوني أو طبيعي إلى إدارة شركة ما يطلب فيها من الشخص الاعتباري أو المعنوي الموجهة إليه الرسالة (الخطاب) أن يُخصّص له عدداً (كمّاً) من الأسهم (الحصص) في الشركة التي يُديرها الشخص الموجهة إليه الرسالة، بقصد شرائها، وفيها يتعهد المشتري (موجّه الخطاب) بألا يبيع الأسهم المخصصة حتى وقت العرض (البيع العام) (*Public Offering*) للأسهم. وعادة تكون أسعار بيع الأسهم في هذه الحالة أقل من أسعار بيعها في وقت العرض العام.

مُستوى الأهمية (Level of Significance) (94):

في الاقتصاد القياسي (*Econometrics*)، والإحصاء الاستدلالي (*Inferential Statistics*)، هو مستوى المخاطرة الذي يُحدده باحث ما عن رفض الخطأ من النوع الأول (*Type I Error*) أو قبوله. على سبيل المثال لنفترض أن باحثاً ما رأى أن أسعار الفائدة لا تؤثر في حجم الإنفاق الاستهلاكي. وقد حدد مستوى أهمية مقداره (5%)، مثلاً، ليثبت أن فرضية عدم تأثير أسعار الفائدة على الإنفاق الاستهلاكي تكون صحيحة عند هذا المستوى أو أقل منه، ولا تكون صحيحة عند أية قيمة أعلى من (5%). ما يعني أن مستوى الأهمية هو مستوى المخاطرة الذي يتحمّله الباحث في إثبات فرضيته، أو دحضها.

رفع مالي (Leverage) (95):

في التمويل (Finance) والإدارة التمويلية (Financial Management)، والاستثمار (Investment)، والاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، هو مصطلح يحمل عدة معانٍ: (1) نسبة مديونية شركة ما، في الأمد الطويل، إلى مجموع رأس المال الذي توظفه. (2) نسبة الديون على الشركة إلى عدد الأسهم التي أصدرتها (Gearing). (3) الفرق بين المستوى الفعلي للناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP)) والمستوى المفترض من الناتج المحلي الإجمالي في حال غياب إيرادات القطاع العام ونفقاته. وقد استخدم عالم الاقتصاد الأمريكي ريتشارد مسغرايف (R. Musgrave) الصيغة الآتية في قياس الرفع المالي (حسب التعريف الثالث):

$$L = \frac{1}{1 - c + m} \times [(1 - g)P - (c - m)(R - t_r)]$$

حيث ترمز (L) للرفع المالي، و (P) للمشتريات الحكومية، و (c) للميل الحدي للاستهلاك الخاص، و (m) للميل الحدي للمستوردات الاستهلاكية، و (R) لتحصيلات الحكومة الضريبية، و (t_r) لتحويلات الحكومة (Government Transfer).

شراء بوساطة الرفع المالي (Leveraged Management Buyout) (96):

في الإدارة التمويلية (المالية) (Financial Management)، والاستحواذ على الشركات (Acquisition)، هو شراء إدارة شركة ما لشركة أخرى بوساطة قروض بأسعار فائدة ثابتة (Fixed Interest Loans)، ما يؤدي إلى زيادة الرفع المالي للشركة التي اشترت بوصفها شركة جديدة. وعادة تعمل هذه القروض على زيادة وعي الإدارة الجديدة عن تقليل كلفة الإنتاج والإدارة الجديدة، وتؤدي إلى زيادة الأرباح. وفي بعض الأحيان لا يكون الشراء بالرفع المالي من الإدارة، بل قد يتحقق من الشركة ذاتها. وفي هذه الحالة تقترض الشركة من جهات تمويلية معينة، أو أنها تصدر سندات بقيمة ما كي تستحوذ على الشركة الأخرى بوساطة شراء أسهمها المملوكة من أشخاص آخرين. وتسمى هذه الحالة الأخيرة **شراء بالرفع المالي (Leveraged Buyout)**.

(راجع مسرد: شراء الإدارة (Management Buyout)).

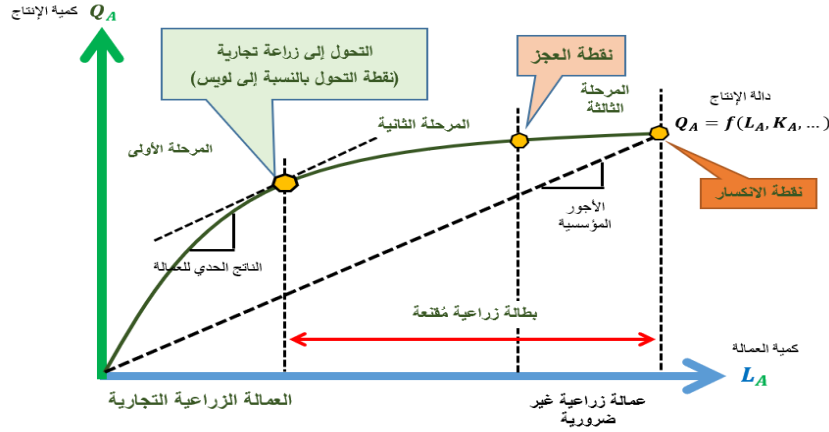
تدفق نقدي حر مرفوع (Levered Free Cash Flow) (97):

في المحاسبة (Accounting)، بخاصة في البيانات التمويلية (المالية) (Financial Statement)، هو المبلغ النقدي الذي يبقى في حسابات منشأة ما، بعد دفع فواتيرها والتزاماتها جميعها. وعادة يشير المصطلح إلى مقدار النقود الذي يمكن للمنشأة استخدامه في دفع أرباح المساهمين أو في الاستثمار في التوسع في عمليات المنشأة. ويمكن لهذا التدفق النقدي أن يساعد المنشأة على الحصول على التمويل، لأنه يقلل من المخاطر، من وجهة نظر الممولين.

نموذج لويس - فاي - رانيس (Lewis - Fei - Ranis Model) (98):

في نظرية التنمية الاقتصادية (Theory of Economic Development)، هو نموذج في التنمية الاقتصادية ابتدعه ثلاثة علماء اقتصاد هم آرثر لويس (A. Lewis) وجون فاي (J. Fei) وغوستاف رانيز (G. Ranis). وقد تطور النموذج على ما بدأه آرثر لويس، ثم بنى فاي ورانيز على ما تصوره لويس عن ما يُسمى الاقتصاد ثنائي القطاعات. تصور العلماء الثلاثة في هذا النموذج حالة لاقتصاد مغلق (Closed Economy) يتكون من قطاعين (2-Sectors)، يؤدي نمو القطاع الصناعي فيه إلى زيادة في الطلب على الإنتاج الزراعي، ويجذب العمالة من القطاع الزراعي، ذي

الإنتاجية الحدية المنخفضة، إلى القطاع الصناعي ذي الإنتاجية الحدية العالية، ما يؤدي لاحقاً إلى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد كله. لكن تطبيق مثل هذا النموذج في الاقتصاد العالمي المعاصر ليس ممكناً بسبب تشابك الاقتصادات العالمية، وزيادة التبادل التجاري بين معظم دول العالم، أو كلها. تكون الإنتاجية الحدية للعمالة الزراعية، في بدايات الإنتاج، عالية نسبياً.



يُبين الشكل المرفق دالة الإنتاج في اقتصادٍ يوصف بأنه ثنائي القطاع، أي أنه يتكون من قطاعين: قطاع زراعي مع فائض عمالة، يصل الناتج الحدي للعمالة فيه إلى الصفر، وقطاع صناعي (أو خدمات) ينمو ببطء. ويتحقق النمو الاقتصادي في هذا الاقتصاد بوساطة تراكم متسارع للرأس المال في القطاع غير الزراعي (أي الصناعي أو الخدمات)، وربما يتحقق ذلك بشكل سريع بوساطة سحب العمالة الفائضة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي (أو الخدمات). ونتيجة لذلك ينتقل الاقتصاد من المرحلة الأولى، حيث الفائض في العمالة، إلى المرحلة الثانية، حيث ندرة العمالة، وهي مرحلة التنمية.

وليام آرثر لويس (William Arthur Lewis) (99):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، واقتصاديات التنمية (Development Economics)،



هو عالم اقتصاد بريطاني، من أصول إفريقية، ولد في جزيرة سانت لوتشيا (St. Lucia) وعاش فيها، في المدة (1915 - 1991). تعلم في مدرسة لندن للاقتصاد (London School of Economics)، وجامعة مانشستر (Manchester University)، وعمل فيها أستاذاً للاقتصاد في المدة (1948 - 1958)، وأصبح مديراً لجامعة غرب الأنديز (West Indies University)، في المدة (1958 - 1963) ونائباً لرئيس هيئة المستشارين فيها.

عمل لويس رئيساً لمصرف (بنك) التنمية الكاريبي (Caribbean Development Bank) في

المدة (1970 - 1973)، ثم أصبح أستاذاً للاقتصاد في جامعة برينستون (Princeton University) في المدة (1973 - 1991)، وحصل على لقب سيد (Sir) اعترافاً بمكانته العلمية، كما حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بالمشاركة مع عالم الاقتصاد ثيودور شولتز (Theodore Schultz)، وذلك على أعماله الإبداعية في اقتصاديات التنمية. وكانت من أعماله نظرية السعر والمنافع العامة (Price Theory and Public Utilities)، لكن شهرته كانت أكثر في مجال نظرية التنمية، في العام 1954، التي فتحت الباب أمام الأبحاث الاقتصادية في مجال التنمية عن ما سُمي آنذاك الاقتصادات الثنائية (Dual Economies)، أي التي تتشكل اقتصاداتها من قطاعين: زراعي فيه فائض من العمالة، وصناعي ضعيف، لكنه ينمو.

إدارة المطلوبات (Liability Management) (100):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، والإدارة المالية (Financial Management)، هي عملية تحفيز أصحاب الفوائض النقدية وجذبهم، كي يودعوا الفوائض في حسابات مصرفية تدرّ أرباحاً من الفوائد عليها، وذلك بتغيير أسعار الفائدة وتعديلها حسب الحال والحاجة، إذ ترفع المصارف أسعار الفوائد عند حاجتها للسيولة النقدية، وتقللها عندما يحدث فائض في عرض السيولة النقدية. وعادة يحافظ المصرف على توازن آجال (Maturities) الموجودات والمطلوبات لديه، وذلك من أجل المحافظة على السيولة المطلوبة، وبالتالي القدرة على الإقراض، وفي الوقت ذاته المحافظة على الميزانية (Balance Sheet) بوضع جديد.

تشمل المطلوبات ودائع العملاء، والأموال المقرضة من مؤسسات تمويلية أخرى. وعادة يتحوط المصرف المعني ضد تغير أسعار الفائدة، خاصة بوجود احتمال عدم المواعمة بين الموجودات والمطلوبات، ومحاولة تفادي ذلك. وتراقب الإدارة المعنية في المصرف الفرق بين أسعار الفائدة على القروض التي يقدمها المصرف والفوائد التي يدفعها على ودائع العملاء، وهي ما تسمى صافي هامش الفائدة (Net Interest Margin). وتُشكّل المصارف، في العادة، لجنة خاصة معنية بإدارة المطلوبات، تُسمى لجنة إدارة الموجودات - المطلوبات (ALCO) (Asset - Liability Committee)، مسؤولة عن مراقبة التوازن المطلوب ومواعمته، وجني أرباح كافية لسد حاجة المصرف.

تحررية جماعية (Liberal Collectivism) (101):

في تاريخ الفكر الاقتصادي والاجتماعي (History of Economic & Social Thought)، هي مدرسة فكرية تنادي بالتحررية الجماعية، وتركز على العمل التطوعي وتقليل تدخل الحكومة في علاقة العمل.



تدعم مبادئ التحررية الجماعية قيام التنظيمات العمالية، ومبدأ ما يُسمى التفاوض الجماعي (Collective Bargaining)، بوصفه وسيلة مؤثرة في تأمين مستويات مقبولة لمعيشة العمال.

(راجع مسرد: تحررية اجتماعية (Social Liberalism)).

يفيساي ليبيرمان (Yevsei Liberman) (102):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، هو عالم اقتصاد سوفيتي (من أصل يهودي -



أوكراني)، عاش في المدة (1897 - 1983)، وعمل أستاذاً في معهد الهندسة والاقتصاد (Institute of Engineering and Economics)، التابع لجامعة خارخوف (Kharkov University)، في الاتحاد السوفيتي السابق. له مساهمات فكرية عن إصلاح عمليات التخطيط المركزي (1962)، التي سادت في النظام الاقتصادي السوفيتي، احتوت أفكاراً أدت إلى تغيرات أساسية في المؤسسات السوفيتية، ما أدى إلى تحسين الأداء والإنتاجية فيها، بدءاً من العام (1965). وقد انتقد استخدام الناتج الإجمالي بوصفه أداة في قياس الأداء، واقترح بدلاً منه مبدأ الربح، المقبول في النظرية

الاشتراكية (Socialist Theory). وقد توقع ليبيرمان من هذا المقترح أن يؤدي إلى زيادة نجاعة توظيف الموارد، ووضع نظام حوافز للمديرين والعمال من أجل زيادة إنتاجيتهم.

اقتصاديات التحرر (Libertarian Economics) (103):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، هي مدرسة فكرية لها جذور تاريخية متصلة بمبدأ دعه يعمل - دعه يمر (Laissez-Faire). وتركز مبادئ هذه المدرسة على أهمية الأسواق والتدخل القليل للحكومات في عملها. وعلى الرغم من أن الأساس الفكري لهذه المبادئ نبت من الفكر الكلاسيكي والفيزيوقراطي، إلا أن صيغته الراهنة تطورت من أفكار المدرسة الفكرية النمساوية (في الاقتصاد)، بقيادة المفكر الاقتصادي فريدريك هايك (F. Hayek)، ومدرسة شيكاغو في الفكر الاقتصادي، بقيادة المفكر الاقتصادي ميلتون فريدمان (M. Friedman)، والمدرسة الكلاسيكية الجديدة.

عملية قارب الحياة (Lifeboat Operation) (104):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مجال النقود والمصارف (Money & Banking)، هي إجراءات نفذها مصرف إنجلترا (Bank of England)، في المدة (1973 - 1974)، لإنقاذ المصارف البريطانية الثانوية، (غير الرئيسة) (Secondary Banks)، من التعثر المالي. وقد ساعدتها في ذلك مصارف المقاصة (Clearing Banks) في لندن واسكتلندا.

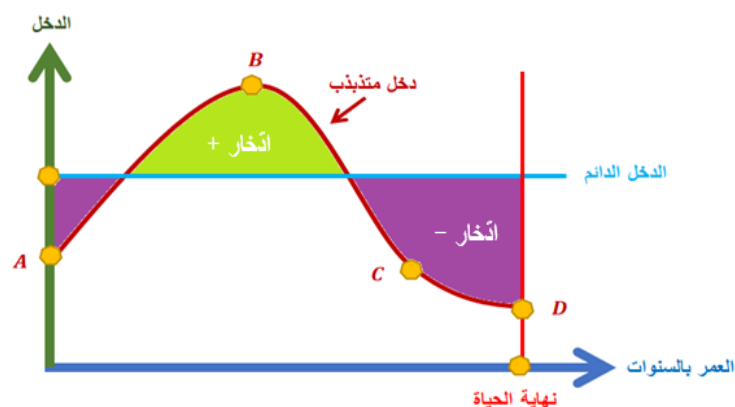


يعود أصل المشكلة إلى حجم الإقراض الذي قدمته المصارف الثانوية، من غير الضمانات المتناسبة مع حجم القروض وحجم مخاطر عدم الوفاء والقدرة على الدفع، وذلك بعد انتهاء مدة رواج العقارات في المدة المذكورة، ما أدى إلى تعثر كثير من المقرضين في الوفاء بالتزاماتهم نحو المصارف التي اقترضوا منها. وقد ابتدع الاقتصاديون مصطلح عملية قارب الحياة لتشبيههم عملية إنقاذ المصارف المتعثرة بعملية إنقاذ باخرة توشك على الغرق في عرض البحر.

فرضية (نظرية) دورة الحياة (Life - Cycle Hypothesis) (105):

في النظرية الكلية (Macroeconomics Theory)، بخاصة في مجال الاستهلاك (Consumption)، هي إحدى نظريات الاستهلاك، نبتت من أفكار عالم الاقتصاد فرانكو موديلياني (Franco Modigliani) في العام (1957)، وفيها يرى أن الأفراد يسعون إلى توزيع إنفاقهم الاستهلاكي على مدى مدد حياتهم، فقد يقترضون في السنوات المبكرة (الشباب) وهي مدد انخفاض مداخيلهم، ويُدخرون في مدد ارتفاع الدخل، ثم يأخذ الإيخار عندهم بالانخفاض التدريجي، حتى يصل إلى قيم سالبة. وتعني هذه الحالة الأخيرة أن الأفراد يميلون نحو السحب من إِيخاراتهم التي راكموها في مدة حياتهم المنتجة.

يُبين الشكل، المُرفق، الدخل الدائم (Permanent Income) المُفترض، وهو الخط المستقيم الأزرق الفاتح، والإِيخارات السالبة تحت هذا الخط، تكون في بداية الحياة الإنتاجية، وبعد التقاعد، حتى نهاية الحياة. فهناك إِيخارات سالبة تحت الخط الأزرق الفاتح وفوق النقطة (A)، ثم تحت الخط الأزرق السالب مروراً بالنقطتين (C) و (D). أما الإِيخارات الموجبة فهي فوق الخط الأزرق الفاتح والمنحنى الأحمر الغامق، وتصل إلى أعظم قيمة لها عند النقطة (B).



توضح المعادلة المرفقة أن الإنفاق الاستهلاكي يعتمد على مجموع الثروة مع حاصل ضرب عدد السنوات حتى التقاعد، مقسماً على عدد السنوات المتبقية من الحياة.

$$C = \frac{W + RY}{T}$$

Where:

- C : الإنفاق الاستهلاكي (Consumer Spending)
- W : الثروة (Wealth)
- R : الزمن حتى التقاعد (Time until retirement)
- Y : الدخل (Income)
- T : ما تبقى من الحياة (Remaining life expectancy)

حساب المتوسط لمدى الحياة (Lifetime Averaging) (106):

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في مجال هيكل الضرائب وفرضها (Taxation)، هي طريقة نظرية تُستخدم في حساب المعدل الأعدل للضريبة التصاعدية على الأفراد الذين تتذبذب مداخيلهم، ارتفاعاً وانخفاضاً. وفي حال عدم احتساب المتوسط يدفع الأفراد الذين يحققون دخلاً مرتفعاً بشكل متذبذب ضرائب أعلى من غيرهم. وقد اقترح علماء المالية العامة فرض الضريبة على متوسط الدخل التراكمي من أجل تقادي إيقاع الظلم على الأفراد الذين يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم. لكنّ هناك انتقاداً لمثل هذه الطريقة، يرى أنها تؤدي إلى تدني أثر الاستقرار في الضريبة التصاعدية. وقد عملت بعض الدول ومنها الولايات المتحدة على معالجة هذه المسألة بوساطة التشريع المناسب. وعلى سبيل التحديد يعمل القانون المعدل للضرائب الأمريكي (Tax Reform Act 1986) على تخفيف عبء الضريبة (Tax Burden) على الشرائح عالية الدخل.

(راجع مسرد: حساب المتوسط في الأمد الطويل (Long-term Income Averaging)).

قيمة الزبون مدى الحياة (Lifetime Client Value) (107):

في علم التسويق (Marketing)، والاقتصاد السلوكي (Behavioral Economics)، هي الفوائد التي تجنيها المنشأة من الاحتفاظ بولاء الزبون لمُنتج المنشأة، بحيث تنخفض كلفة التسويق والدعاية والإعلان، ويكون السوق أكثر استقراراً.

صناعة خفيفة (Light Industry) (108):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) والتنمية الاقتصادية (Economic Development)، هي شكل من أشكال الصناعات التي تستخدم مواد ومكونات خفيفة الوزن، لكن قيمتها المضافة (Value Added) عادة تكون عالية. من الأمثلة عليها صناعة ألعاب الأطفال، وتجميع أجهزة الحواسيب الشخصية، وما شابه ذلك.

(راجع مسرد: صناعة ثقيلة (Heavy Industry)).

مراجعة (مُتاجرة) محدودة (Limited Arbitrage) (109):

في سوق التمويل (Financial Market)، بخاصة في مجال الاستثمار في الأوراق التمويلية، هي نشاط ضعيف في عمليات شراء الأوراق التمويلية وبيعها، لا يتمكن المتاجرون بهذه الأدوات من إرجاع أسعارها إلى مستوياتها الناجعة (Efficient Levels)، لأنهم لا يملكون الأموال الكافية، واستثماراتهم تكون للأمد القصير، ويتفادون المخاطرة (Risk Averse).

شركة (مُساهمة) محدودة (Limited Company) (110):

في القانون والاقتصاد (Law & Economics)، بخاصة في مجال الشركات وأشكالها القانونية، هي شركة مملوكة من حملة الأسهم (الحصص) المُصدرة منها، لكن المسؤولية القانونية والمالية على كل مُساهم لا تزيد على ما دفعه مقابل السهم (الحصة). وقد شاع تمويل الشركات بهذه الطريقة، منذ منتصف القرن التاسع عشر. وعادة تختلف الدول في مدى الشركات وحجمها التي تُمول بهذه الطريقة. ويُنظر إلى مثل هذه الشركات، في بعض الدول، بنوع من الريبة، بسبب إمكانية التلاعب بسعر السهم في السوق التمويلي، والأرباح الرأسمالية التي يُمكن أن يُحققها المضارب، بيعاً وشراءً، خاصة إذا كانت الشركة مساهمة عامة (Public Shareholding Company). وقد شجع تطور ما تُسمى الأسواق الثانوية (Secondary Markets) إلى نشوء كثير من الشركات المساهمة المحدودة (غير العامة).

(راجع مسرد: شركة مساهمة مشتركة (Joint Stock Company)، سوق الشركات غير المُدرجة (Unlisted Securities Market)).

مناقصة عامة تنافسية محدودة (Limited General Competitive Bidding) (111):

في مجال العطاءات (Bidding) وتنفيذ المشاريع، هي شكل من أشكال المنافسة المحدودة بين متنافسين للفوز بعطاء لتنفيذ مشروع ما، إذا توافرت شروط معينة لهم.

تحرير جزئي للسوق (Limited Market Liberalization) (112):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مجال فلسفة العولمة (Globalism) والتحرر الاقتصادي (Economic Liberty)، هو انتقال تدريجي من اقتصاد مركزي مُخطط (Centrally Planned Economy) إلى اقتصاد السوق (Market Economy). وعادة يُقيد تخصيص السلع، تحت نظام التحرير الجزئي للسوق، ولا يُمكن بموجبه إعادة بيع البضائع المخصصة، ولا شراء البضائع الجاهزة للتسليم. وبخلاف ذلك يكون السوق قد انتقل إلى حال التحرر التام.

شراكة محدودة (Limited Partnership) (113):

في القانون والاقتصاد (Law & Economics)، بخاصة في مجال الشركات وأشكالها القانونية، هي شراكة تجارية بين مجموعة من الأفراد، بحيث يُزوّد عددٌ منهم رأس المال المطلوب في استثمارٍ ما، ويدير الآخرون الاستثمار. وفي هذا الشكل من الشراكة لا يتحمل الممولون أية مسؤولية قانونية عن أرباح الاستثمار المشترك أو خسائره. وفي مقابل هذا الشكل هناك شراكة عامة تضامنية، يتحمل كل الشركاء فيها التبعات القانونية كافة التي قد تنتج عن الشراكة. تُسمى الشراكة المحدودة في بعض الأحيان "شراكة نائمة" (Sleeping Partnership).

أمر (طلب) شراء مُحدد (Limited Order) (114):

في السوق التمويلي (Financial Market)، هو أمر شراء أو بيع لأداة تمويلية (Security)، يُصدره العميل إلى الوسيط المالي، يُحدد فيه أعلى سعر يشتري عنده الأداة التمويلية في حالة الشراء، أو الحد الأدنى لبيعها في حالة البيع.

(راجع مسرد: أمر السوق (Market Order)).

سجل أوامر الشراء المُحددة (Limit Order Book) (115):

في السوق التمويلي (Financial Market)، هو سجلٌ (طبيعي أو افتراضي) تُدوّن فيه أوامر الشراء والبيع المُحددة، مُرتبة حسب السعر وتاريخ تسجيل الأمر وزمنه، يحتفظ بها الوسيط المالي، المختص بالبيع والشراء. وعادة تُعطى الأولوية لأمر الشراء (البيع) حسب السعر والزمن.

حد السعر (Limit Price) (116):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في نظرية المنشأة (Theory Of The Firm)، وهيكل السوق (Market Structure)، واحتكار القلة (Oligopoly)، هو أعلى سعر بيع متفق عليه بين مجموعة من المنشآت التي تعمل تحت هيكل سوق احتكار القلة، بحيث يؤدي هذا السعر إلى منع دخول منشآت أخرى إلى السوق المعني، بحثاً عن الربح.

توازن ليندول (Lindahl Equilibrium) (117):

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في المنفعة الاجتماعية (Social Utility)، هو توازن يتحقق مقابل مستويات معينة من أسعار ليندول (Lindahl Prices) والكمية المطلوبة من سلعة عامة ما. وهذا التوازن هو تعبير ضمني عن استعداد دافع الضريبة لدفع الضريبة مقابل ما يتلقاه من سلع عامة. من أجل توضيح المسألة لنفترض على سبيل المثال أن هناك شخصين يرغبان في سلعة عامة ما، لكل واحد منهما دالة الطلب العكسية (Inverse Demand Function) الآتية:

$$P_1 = 20 - 2Q$$

$$P_2 = 40 - 4Q$$

عند جمع المعادلتين عمودياً (Vertical Summation) نحصل على طلب السوق، أو ما يُسمى الطلب الجماعي (Collective Demand)، على النحو الآتي:

$$P = P_1 + P_2 = (20 - 2Q) + (40 - 4Q) = 60 - 6Q$$

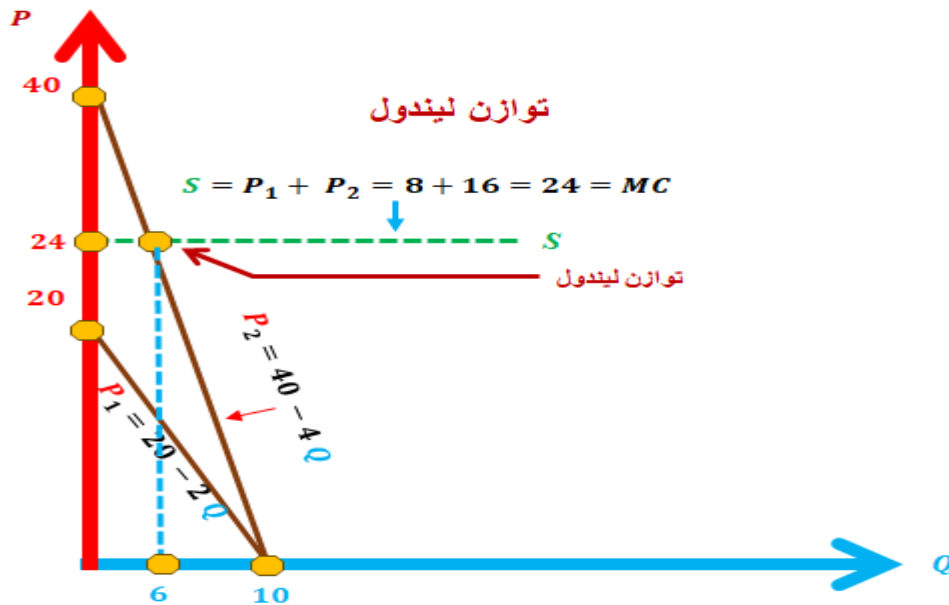
أي أن الطلب الجماعي هو:

$$P = 60 - 6Q$$

لو افترضنا أن الكلفة الحدية (Marginal Cost (MC)) لإنتاج الوحدة الواحدة من السلعة العامة (MC = 4Q) فإن الكمية الأنجع (Efficient) من السلعة العامة تكون:

$$P = MC = 60 - 6Q = 4Q$$

$$\therefore 60 = 10Q \rightarrow Q^* = \frac{60}{10} = 6$$



تُحسب أسعار ليندول كما يأتي، وذلك بتعويض الكمية الأنجع، وهي (6)، في دالة الطلب العكسية لكل شخص:

$$P_1 = 20 - 2(6) = 8$$

$$P_2 = 40 - 4(6) = 16$$

أسعار ليندول

بناءً على هذين السعرين تكون الكلفة الحدية لإنتاج الكمية الأنجع ($Q^* = 6$) على النحو الآتي:

$$MC = 4(6) = 24 = P_1 + P_2 = 8 + 16 = 24$$

في الشكل المُرفق، يتحقق توازن ليندول من تقاطع الكمية التوازنية المطلوبة ($Q^* = 6$) مع حاصل الجمع العمودي لسعري ليندول ($MC = P_1 + P_2 = 8 + 16 = 24$). وهذا الوضع يمثل ما تُسمى حالة باريتو المثلى (Pareto Optimality). هناك ثلاثة شروط لا بد منها كي يتحقق توازن ليندول، هي: (1) يطلب كل دافع ضريبة كمية مساوية من السلعة العامة، المعنية. (2) يعتمد مقدار الضريبة التي يدفعها مستهلك السلعة العامة على الفائدة الإضافية (Marginal Benefit) التي يتلقاها من السلعة. (3) يغطي مقدار الضريبة التي تجمعها الحكومة من المستهلكين كلفة السلعة العامة المعنية.

سعر ليندول (Lindahl Price) (118):

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في المنفعة الاجتماعية (Social Utility)، هو مجموع ما يدفعه دافع الضريبة (Tax Payer) مقابل ما يحصل عليه من سلع وخدمات عامة (Public Goods & Services)، محسوباً بوصفه حصة من حصيلة الضريبة. ويُستخدم هذا السعر مقياساً نظرياً في تحديد الكمية المثلى للخدمات والسلع العامة التي تمول تزويدها الحكومة من حصيلة الضرائب. وهذا السعر يُساوي قيمة المنفعة الحدية (Marginal Utility) التي يستمدّها دافع الضريبة من السلع والخدمات العامة التي يطلبها.

(راجع مسرد: توازن ليندول (Lindahl Equilibrium)).

ارتباط خطي (Linear Correlation) (119):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، والإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) والإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistics)، هو مقياس لقوة العلاقة الخطية بين متغيرين. ويُحسب بالصيغة الرياضية الآتية، بين المتغيرين (X) و(Y):

$$\rho_{XY} = \frac{Cov[X, Y]}{\sigma_X \sigma_Y}$$

حيث ترمز (ρ_{XY}) إلى معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين المتغير (X) والمتغير (Y)، وترمز ($Cov[X, Y]$) إلى التباين المشترك (Covariance) بين المتغير (X) والمتغير (Y)، وترمز (σ_X) إلى الانحراف المعياري (Standard Deviation) للمتغير (X) وترمز (σ_Y) إلى الانحراف المعياري للمتغير (Y).

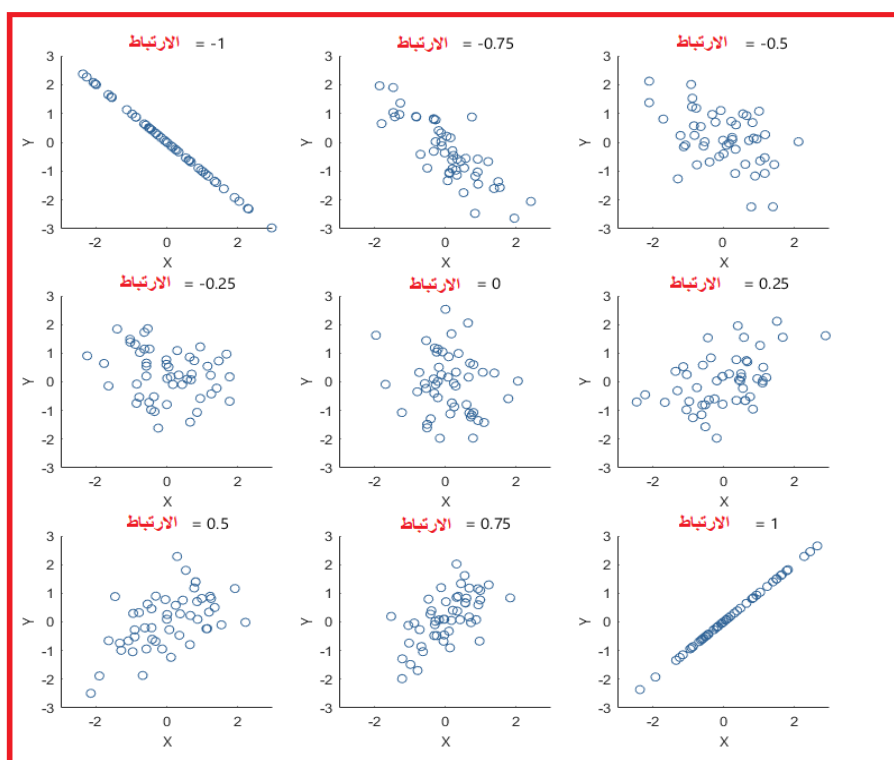
لنفترض على سبيل المثال وجود البيانات الآتية عن دخل الأسرة (Y) وعدد سنوات تعليم رب الأسرة (X)؛ نحتاج إلى حساب الارتباط الخطي بين المتغيرين:

15	15	14	9	7	4	5	3	3	X
41	35	31	30	25	25	25	22	20	Y

تبلغ قيمة التباين المشترك بين المتغيرين (28.14815)، وأما قيمة الانحراف المعياري للمتغير (X) فتبلغ (4.830549)، وبلغت للمتغير (Y) (6.303046). ما يعني أن قيمة معامل الارتباط الخطي:

$$\rho_{XY} = \frac{28.14815}{4.830549 \times 6.303046} = 0.924509 > 0$$

وبهذا، فإن العلاقة بين المتغيرين **قوية موجبة**. وقد تأخذ قيمة **الارتباط** بين أي متغيرين أية قيمة سالبة أو موجبة أو صفراً. لكنها قيمة مُحددة بين **الحد الأدنى (-1)** و**الحد الأقصى (+1)**. ويمكننا تصور العلاقات الارتباطية، بيانياً على النحو الآتي:



ومن الضروري أن تُميّز بين شكلين من **الارتباط**، الأول: بوصفه مقياساً أعمى لا يدل على **السببية**، والآخر: الذي يدل على **السببية**، أي يدل على علاقة أصيلة بين المتغيرين (**أو المتغيرات**). فالارتباط يُعطي تغيّراً كما في الشكل، لكن **السببية** تُبيّن أصل العلاقة.

(راجع مسرد: **معامل الارتباط (Correlation Coefficient)**، **انحدار خطي (Linear Regression)**).

برمجة خطية (Linear Programming) (120):

في **الاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics)**، وإدارة **الموارد (Resource Management)**، هي **تقنية** يستخدمها العلماء والممارسون المختصون للوصول إلى الحالة المثلى من **توظيف الموارد الإنتاجية**. وقد بدأ تطوير هذه التقنية على يد عالم الرياضيات الروسي الأمريكي **جورج دانتيغ (George B. Dantzig)**، واستخدمها العلماء في حقل **بحوث العمليات (Operations Research)**، وطبقوها في حل مشاكل الجيش الأمريكي المرتبطة بتقليل كلفة نقل المعدات والأسلحة إلى ساحات الحرب العالمية الثانية.

هناك عدة طرق لحل مسائل البرمجة الخطية، منها الطريقة البيانية (Graphical Method)، والطريقة المفردة (Simplex Method).

من أجل توضيح تقنية البرمجة الخطية، والوصول إلى الحل الأمثل، لنفترض على سبيل المثال أن مصنعاً يُنتج نوعين من الصابون (X) و (Y)، ويبلغ مجموع ما يُنتجه المصنع من النوعين (120) طنّاً في الشهر الواحد حداً أقصى، ويبلغ عدد ساعات العمل المتوافرة (1500) ساعة في الشهر. ويحتاج الطن الواحد من النوع (X) إلى (15) ساعة عمل شهرياً، ويحتاج الطن الواحد من النوع الثاني (Y) إلى (10) ساعات عمل شهرياً. ويبلغ ربح المصنع من إنتاج النوع (X) (120) ديناراً للطن الواحد، ويبلغ ربحه من إنتاج النوع (Y) (100) ديناراً للطن الواحد. والسؤال المهم: كم يجب على المصنع أن يُنتج من النوعين كي يُعظم أرباحه؟

يُمكننا وضع المسألة بشكل رياضيّاتي على النحو الآتي:

أولاً) تأخذ دالة الهدف (Objective Function) الصيغة الآتية:

$$\max: P = 120X + 100Y$$

حيث ترمز (P) إلى الأرباح (profits)، و (X) و (Y) إلى الكميات التي على المصنع إنتاجها من كل نوع، وكل كمية ممكنة مضروبة في قيمة الربح من كل نوع. أما القيود (constraints) المفروضة على الدالة الهدف فهما على النحو الآتي:

$$X + Y \leq 120 \dots (1)$$

$$15X + 10Y \leq 1500 \dots (2)$$

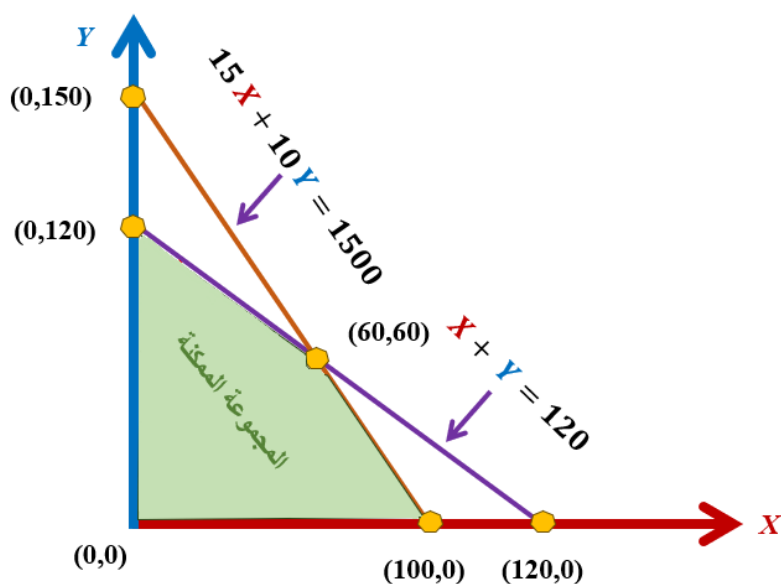
$$X, Y \geq 0 \dots (3)$$

يُمثل القيد (1) ما يُسمى قيد الكميات الممكنة (Quantity Constraint)، ويعني أن المصنع لا يُمكن أن يُنتج أكثر من (120) طنّاً من النوعين. ويُمثل القيد الثاني ما يُسمى قيد الزمن (Time Constraint)، ويعني أن الزمن المتاح من ساعات العمل لا يتجاوز (1500) ساعة، شهرياً. والقيد الأخير هو ما يُسمى قيد الكميات غير السالبة (Non-negativity Constraint)، أي لا يُمكن إنتاج كميات سالبة من أي نوع.

الآن نحلّ المعادلتين (1) و (2) آنياً، بعد تحويلهما من متباينتين (Inequalities) إلى متساويتين (Equalities)، على النحو الآتي (بيانياً):

$$X + Y = 120 \dots (1)$$

$$15X + 10Y = 1500 \dots (2)$$



تتساوى المعادلتان، أنياً، عند القيمة $(X = 60)$ و $(Y = 60)$. وبما أن المتباينتين هما أقل من أو تساوي $(\leq)$ ، فإن المجموعة الممكنة (*Feasible Set*) التي تعظم قيمة الأرباح تكون محصورة بين الإحداثيات $(0,0)$ و $(100, 0)$ و $(60,60)$ و $(0,120)$. وبعد تعويض كل زوج مرتب في الدالة الهدف نحصل على أعظم ربح ممكن، على النحو المبين في الجدول الآتي:

X	Y	$120X + 100Y$
0	0	0
100	0	12000
60	60	13200
0	120	12000

ما يعني أن على المصنع أن يُنتج (60) وحدة من النوع الأول و (60) وحدة من النوع الثاني، كي يُحقق أعظم ربح ممكن، وهو في هذه الحالة $(P = 13200)$.

انحدار خطي (*Linear Regression*) (121):

في الاقتصاد القياسي (*Econometrics*)، والإحصاء الوصفي (*Descriptive Statistics*) والإحصاء الاستدلالي (*Inferential Statistics*)، هو عملية استنتاج رياضي، يكون على شكل معادلة خطية، تعتمد نقطة التقاطع والميل فيها على بيانات فعلية أو افتراضية، متاحة.

يكون الانحدار الخطي على شكلين: انحدار بسيط (*Simple Regression*) وانحدار متعدد (*Multiple Regression*). على سبيل المثال لنفترض وجود البيانات الآتية:

15	15	14	9	7	4	5	3	3	X
41	35	31	30	25	25	25	22	20	Y

لنفترض أننا نحتاج إلى تمثيل العلاقة بين المتغيرين (X) و (Y) على شكل معادلة خط مستقيم، من الشكل الآتي:

$$Y_i = a + b X_i + e_i$$

حيث ترمز (Y_i) إلى **المتغير التابع** (*Dependent Variable*)، وترمز (X_i) إلى **المتغير المستقل** (*Independent Variable*)، وترمز (e_i) إلى ما يُسمى **الخطأ العشوائي** (*Random Error*)، أما (a) فهي نقطة تقاطع الخط المستقيم مع المحور العمودي (*Vertical Intercept*)، وتمثل (b) ميل (*Slope*) الخط المستقيم، وهما المعلمتان المراد تقدير قيمتهما، بحيث تكون قيمة مربع الخطأ العشوائي أقل ما يمكن. وفي هذا الشكل من التقديرات يهتم الباحث **بتقليل** (*Minimize*) قيمة الخطأ العشوائي، ويكون ذلك بتقليل مربعات قيمته، بنقل الخطأ العشوائي في جهة، وبقيّة المتغيرات والمعلومات في الجهة المقابلة، على النحو الآتي:

$$e_i = Y_i - a - b X_i$$

أي أننا نقلنا (e_i) إلى طرف، ونقلنا بقيّة مكونات المعادلة إلى جهة الطرف الآخر. وما نجريه على أي طرف يجب أن نجريه على الطرف الآخر كي تبقى المعادلة متوازنة. وبالتالي لو ربّعنا (e_i) فلا بد أن نربع كل شيء في الطرف الآخر على النحو الآتي:

$$e_i^2 = (Y_i - a - b X_i)^2$$

$$\sum_{i=1}^n e_i^2 = \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)^2$$

للحصول على قيم (a) و (b) التي تجعل مجموع قيمة (e_i^2) أقل ما يمكن لا بد من اشتقاق مجموع مربعات الأخطاء العشوائية (بواقي التقدير) بالنسبة إلى (a) وبالنسبة إلى (b) ومساواتها بالصفر، ثم حل المنظومة الناشئة على النحو الآتي:

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial a} = 2 \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)(-1) = 0 \dots (1)$$

حيث قُلِّلَ (*Minimized*) مجموع مربعات الخطأ العشوائي بالنسبة للمعلمة (a).

$$\frac{\partial \sum_{i=1}^n e_i^2}{\partial b} = 2 \sum_{i=1}^n (Y_i - a - b X_i)(-X_i) = 0 \dots (2)$$

حيث قُلِّلَ (*Minimized*) مجموع مربعات الخطأ العشوائي بالنسبة للمعلمة (b).

بالقسمة على (-2)، نحلّ المعادلتين آنياً لنحصل على:

$$\hat{a} = \bar{Y} - \hat{b} \bar{X}$$

$$\hat{b} = \frac{\sum_{i=1}^n X_i Y_i - n \bar{X} \bar{Y}}{\sum_{i=1}^n X_i^2 - n(\bar{X})^2}$$

باستخدام البيانات من الجدول نجد أن:

$$\bar{X} = 8.3333, \quad \bar{Y} = 28.2222, \quad \sum_{i=1}^9 X_i Y_i = 2370, \quad \sum_{i=1}^9 X_i^2 = 835$$

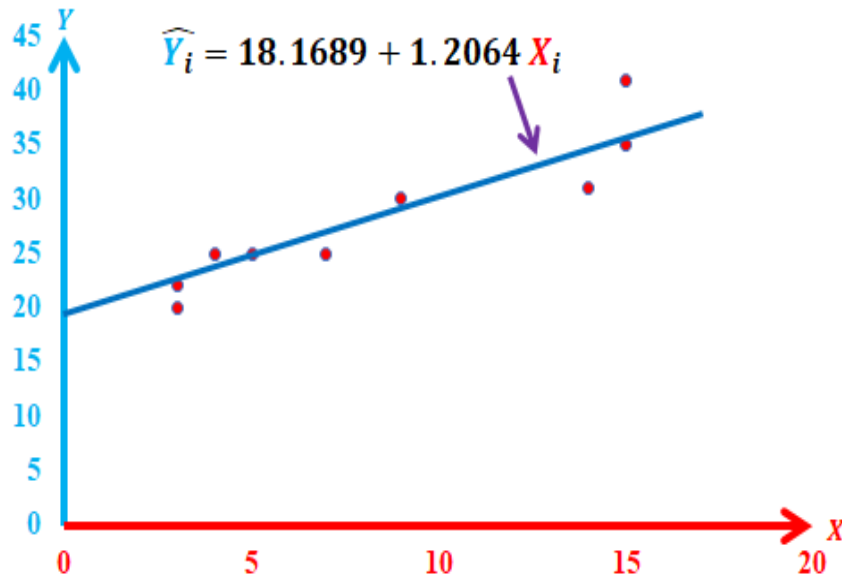
$$n \bar{X} \bar{Y} = 9(8.3333)(28.2222) = 2116.6565$$

وبناءً على هذه الحسابات تكون:

$$\hat{b} = \frac{2370 - 2116.6565}{835 - 624.995} = 1.2064$$

$$\hat{a} = 28.2222 - 1.2064(8.3333) = 18.1689$$

ويمكننا تمثيل هذه النتيجة على شكل بياني على النحو الآتي:



تمثل النقاط الحمراء البيانات الفعلية، ويُمثل الخط المستقيم الأزرق الفاتح المعادلة المُقدرة معلمتها.

(راجع مسرد: طريقة المربعات الصغرى (Least Squares Method)).

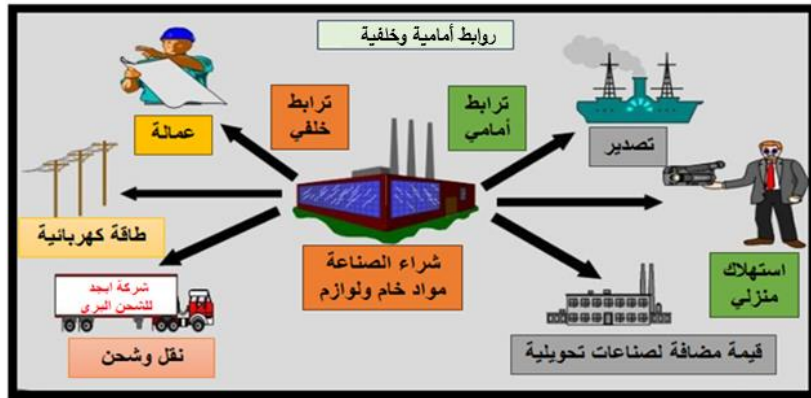
حق نقض جزئي (Line Item Veto) (122):

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في مجال الموازنة العامة (General Budget)، هو قوة قانونية يمتلكها أحد المشرعين، أو أحد الموظفين العامين (وزير أو أعلى) تعطيه حق نقض أحد بنود (Item) الموازنة العامة، وليس كلها.

هناك ولايات أمريكية يحق فيها لحاكم الولاية أن ينقض أجزاء من موازنة الولاية، لكن الرئيس الأمريكي لا يملك هذا الحق في الموازنة الاتحادية.

ترابط (Linkage) (123):

في النظرية الاقتصادية، الكلية والجزئية (*Economic Theory*)، خاصة في حقل المُدخلات - المخرجات (*Input - Output Analysis*)، والعلاقة الكلية بين القطاعات الاقتصادية، هو عملية تشابك العلاقات والمصالح الاقتصادية، والروابط الخلفية والأمامية (*Forward & Backward Connections*) بين الصناعات المختلفة العاملة في اقتصاد ما. على سبيل المثال تحتاج صناعة الحديد إلى كميات معينة من صناعة الإسمنت كي تبني مصانعها، وتحتاج إلى صناعة الكهرباء كي تُشغل أفرانها، وتحتاج إلى صناعة الناقلات كي تشحن منتجاتها، وهكذا. هناك ترابط أمامي (*Forward Linkage*) وهناك ترابط خلفي (*Backward Linkage*). على سبيل المثال عندما ترسل صناعة الحديد منتجاتها إلى مشاريع الإسكان، يكون هذا ترابطاً أمامياً، أما عندما تتلقى صناعة الحديد الكهرباء من شركة التوليد، يكون الترابط خلفياً.



يُبين الشكل المرفق صورة توضيحية لترابطات أمامية وخلفية من صناعة ما، وكيف تتشابك المصالح بين المنشآت، بيعاً وشراءً، وكيف يستفيد القطاع المنزلي وقطاع العمل.

(راجع مسرد: ترابط خلفي (*Backward Linkage*)، ترابط أمامي (*Forward Linkage*)).

نموذج ترابطي (Linkage Model) (124):

في الاقتصاد الكلي (*Macroeconomics*)، والاقتصاد الدولي (*International Economics*)، ودراسات الاقتصادات المقارنة (*Comparative Economics*)، هو نموذج قياسي واسع (*Large Scale Econometric Model*)، يستخدمه الباحثون والعلماء في دراسة المتغيرات الكلية التي تربط اقتصاد ما مع اقتصاد آخر وتحليلها، أو تربطه مع اقتصادات أخرى، خاصة في مجال المتغيرات الكلية مثل التجارة والتدفقات النقدية، ومعدلات (أسعار) صرف العملات.

ريتشارد جورج ليبسي (Richard George Lipsey) (125):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، هو عالم اقتصاد كندي، من مواليد العام (1928).



تعلم في جامعة برينش كولومبيا (الولايات المتحدة)، وجامعة تورينتينو (كندا)، ومدرسة لندن للاقتصاد (*London School of Economics*)، (لندن)، حيث أصبح محاضراً فيها، ثم أستاذاً في المدة (1955 - 1964). ثم عُيّن أستاذاً في علم الاقتصاد في جامعة إسيكس (*Essex University*) في المدة (1964 - 1970)، ثم في جامعة كوينز - كندا في المدة (1970 - 1985). وقد اشتهر ليبسي بكتبه العلمية في الاقتصاد، التي بدأ بنشرها منذ العام (1963)، واعتمد فيها على المنهج التجريبي. وقد

نشر ورقة علمية مشتركة مع عالم الاقتصاد الاسترالي **كيلفين لانكستر (Kelvin J. Lancaster)**، بعنوان "النظرية العامة للثاني الأفضل" (*The General Theory of the Second Best*) (1956)، ساهم بها في تطوير اقتصاديات الرفاء (*Welfare Economics*). وتابع نشر أوراقٍ علمية عن التضخم (*inflation*)، وشارك بوساطة نظرية الاقتصاد الجزئي في شرح **منحنى فيليبس (Phillips Curve)**. وكانت له مساهمات علمية في مجالات متعددة منها الاتحادات الجمركية (*Customs Unions*)، ونظرية الموقع (*Location Theory*)، والنظرية النقدية (*Monetary Theory*).

أصل سائل (Liquid Assets) (126):

في مجال النقود والمصارف (*Money & Banking*)، والتمويل (*Finance*) ومحاسبة الشركات (*Corporate Accounting*)، هو النقد السائل (*Cash*)، والأصول قصيرة الأجل، مثل القروض والصكوك المالية والسندات المستحقة، التي يُمكن تحويلها إلى نقد سائل دون أية خسائر رأسمالية في قيمتها.

نسبة الأصول السائلة (Liquid Assets Ratio) (127):

في مجال النقود والمصارف (*Money & Banking*)، والتمويل (*Finance*) ومحاسبة الشركات (*Corporate Accounting*)، هي نسبة احتياط الأصول المالية، التي تشمل النقد السائل، والأصول النقدية المستحقة في الأمد القصير التي يُمكن تحويلها إلى نقد سائل بالسرعة المطلوبة، بمخاطر منخفضة. وعادة تطلب السلطات النقدية، في كثير من البلدان، من المصارف أن تقتطع جانباً من النقد السائل المتوافر في المصارف على شكل احتياطات نقدية، لا تقل نسبتها عن حدٍّ معين. وقد تختلف هذه النسبة حسب الأحوال الاقتصادية.

سيولة (Liquidity) (128):

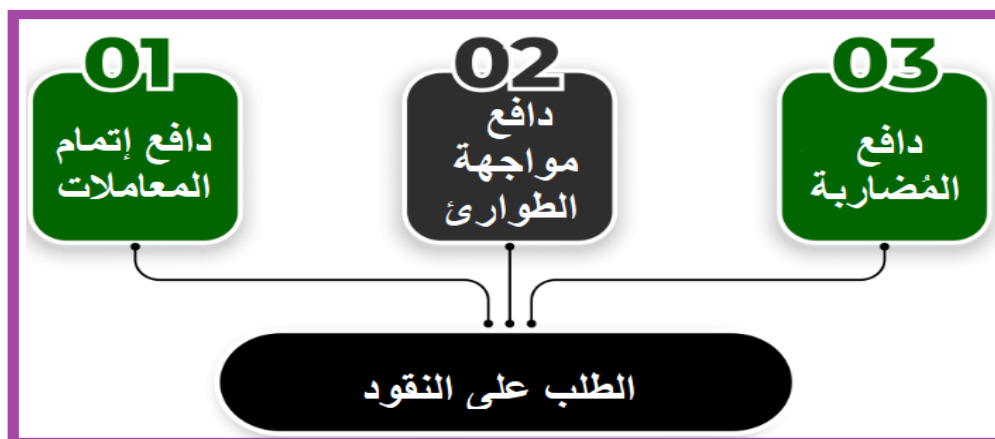
في مجال النقود والمصارف (*Money & Banking*)، والتمويل (*Finance*) ومحاسبة الشركات (*Corporate Accounting*)، هي صفة أصل مالي (*Financial Asset*)، تجعله وسطاً قانونياً صالحاً في المعاملات التجارية المباشرة، كالبيع والشراء، ودفع المستحقات وأعباء القروض. وعادة يُعدّ النقد السائل أكثر الأصول المالية سيولة. وكما تتحقق صفة السيولة الصافية (*Pure Liquidity*) لا بد أن يكون سوق الأصول تاماً (*Perfect Market*)، أي من غير عوائق، وألا يتأثر سعر الأصل عند بيعه، وأن يخلو الأصل من أية مخاطر، وأن يبقى سعره ثابتاً. ولا تكون الأوراق التمويلية (*Securities*) سائلة إلا إذا كان لها سوق منظم، تُباع فيه وتُشتري.

أفضلية السيولة (Liquidity Preference) (129):

في النظرية الاقتصادية (*Macroeconomics Theory*)، خاصة في حقل النظرية العامة (*General Theory*) لعالم الاقتصاد البريطاني **جون كينز (John Keynes)**، هي إحدى دوافع الطلب على النقود، حسب رأي **كينز**، في نظريته العامة. وقد صنّف كينز الطلب على النقود، في نظريته العامة، تحت ثلاثة دوافع (*Motives*):

- (1) إتمام المعاملات (*Transaction Demand*)، وذلك لشراء الحاجات الدورية، ودفع المستحقات المنتظمة
- (2) مواجهة الطوارئ (*Precautionary Demand*)، وذلك لمواجهة أية ظروف غير متوقعة، كالمرض والسفر الطارئ،
- (3) وصيانة الأجهزة المنزلية (*Speculative Demand*)، وذلك للاستثمار، والادّخار.

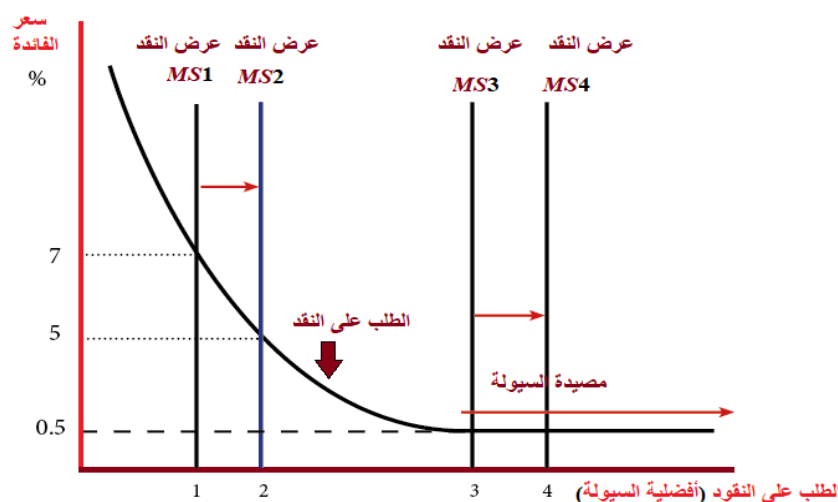
(راجع مسرد: منحنى الاستثمار - الادّخار - السيولة - النقود (*IS-LM curve*)).



مصيدة السيولة (Liquidity Trap) (130):

في النقود والبنوك (*Money & Banking*)، والتمويل والإدارة المالية (*Finance & Financial Management*)، هي حالة يصل فيها سعر الفائدة إلى أقل ما يمكن (*Minimum*)، بسبب الزيادة المستمرة في عرض النقد بفعل السياسة النقدية المتبعة من السلطة النقدية، ولا ينخفض بعده، ويؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة من النقد السائل (السيولة النقدية). بين عالم الاقتصاد البريطاني جون كينز (*John Keynes*) هذه الحالة في شرحه عن علاقة سعر الفائدة مع أسعار الأدوات التمويلية (*Securities*)، ورأى أن سعر الفائدة سيصبح في حالة جمود (*Price Rigidity*) عند ذلك المستوى المنخفض، وسترتفع أسعار الأدوات التمويلية إلى حد يحدّه المستثمرون حدّاً أقصى (*Maximum*)، وسيرتفع معها العائد المتوقع منها.

نرى في الشكل المرفق أن ارتفاع عرض النقد من المستوى (*MS₁*) إلى (*MS₂*)، أدى إلى انخفاض سعر الفائدة من (7) إلى (5)، وزيادة في الطلب على النقود من (*MS₃*) إلى (*MS₄*)، ولكن بعد (*MS₃*) ثبت سعر الفائدة عند الحد الأدنى (0.5)، وهي المنطقة التي يُطلق عليها علماء الاقتصاد مصيدة السيولة.



تتناقض هذه الرؤية مع النظرة الكلاسيكية التي ترى أن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باستمرار، ما يؤدي حسب وجهة نظر الكلاسيكيين إلى زيادة مستمرة في مستويات الاستثمار، ثم الوصول إلى ما يُسمى **توازن التوظيف الكامل** (*Full-Employment Equilibrium*) للموارد الاقتصادية.

سوق سائل (Liquid Market) (131):

في النقود والبنوك (*Money & Banking*)، والتمويل والإدارة المالية (*Finance & Financial Management*)، والاقتصاد الجزئي (*Microeconomics*)، هو سوق يتميز بسهولة عمليات البيع والشراء، بكلفة قليلة، حيث تنزع الأسعار نحو قيم كامنة أساسية، عادة تكون منخفضة، ولا تغطي إلا الكلفة الكلية، بما فيها كلفة الفرصة البديلة (الضائعة) (*Opportunity cost*)، فقط.

فردريك ليست (Friedrich List) (132):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، هو عالم اقتصادي ألماني، عاش في المدة (1789 - 1846)، كان مدافعاً عن مبدأ الحمائية (*Protectionism*)، الذي يقضي بضرورة حماية الصناعات والمصالح الاقتصادية الوطنية من المنافسة الخارجية، والتفوق على الدول الأخرى بوساطة دعم الصناعات الوطنية.

عمل ليست أستاذاً لعلم الاقتصاد في جامعة توبينغن (*University of Tübingen*) في المدة (1817 - 1819)، ثم كاتباً صحفياً في الولايات المتحدة في المدة (1825 - 1832)، ثم قنصلاً للولايات المتحدة في مدينتي ليبسغ (*Leipzig*) وبادن (*Baden*) (ألمانيا). وكان أول من نادى بتأسيس نظام السكة الحديدية في ألمانيا، والاتحادات الجمركية (*Custom Union*) بين الدول التي بينها مصالح تجارية.

نشر ليست ورقة علمية مشهورة بعنوان "النظام الوطني في الاقتصاد السياسي" (*The National System of Political Economy*)، انتقد فيها مبدأ آدم سميث (*Smith*) في التجارة الحرة، أو ما سُمّي في وقته (*Free or Cosmopolitan Trade Economics*)، المبني على ظنه بوجود سلام كوني، يتطلب تجارة حرة غير مُقيّدة، متناسياً أن بريطانيا أصبحت قوة اقتصادية نتيجة للسياسة الحمائية التي تبنتها في عقود القرن الخامس عشر. وفي ذلك يرى ليست أن التجارة الحرة كانت لمصلحة التجار وليس لمصلحة الوطن كله، ولذلك لا بد من تبني مبدأ الحمائية كي ينتفع الوطن كله. ويذكر المؤرخون أن ليست قد مات منتحراً لأسباب لم تُعرف حتى هذه اللحظة.

(راجع مسرد: الرأسمالية التجارية (*Commercial Capitalism*) أو الميركانتالية (*Mercantilism*)).

مصرف (بنك) مُدرج (Listed Bank) (133):

في سوق التمويل (*Financial Market*)، بخاصة في مجال الأسهم (*Stocks*)، هو مصرف مُسجل في سوق أو أكثر من أسواق بيع الأدوات التمويلية (*Financial Instruments*)، حيث تُباع أسهمه وتُشتري في هذا السوق (الأسواق).

(راجع مسرد: مصرف (بنك) مقاصة (*Clearing Bank*)، مصرف (بنك) تجاري (*Commercial Bank*)).

شركة مُدرجة (Listed Company) (134):

في سوق التمويل (*Financial Market*)، بخاصة في مجال الأسهم (*Stocks*)، هي شركة مساهمة عامة، مُسجلة في سوق أو أكثر من أسواق تداول الأدوات التمويلية (*Financial Instruments*)، حيث تُباع أسهمها وتُشتري في هذا السوق (الأسواق). وعادة يؤدي تسجيل الأسهم في السوق التمويلي إلى تحسن تسويق الشركة ومُنتجها.

أداة تمويلية مُسجلة (Listed Security) (135):

في سوق التمويل (Financial Market)، بخاصة في مجال الأسهم (Stocks)، هي أداة (ورقة) تمويلية (Financial Instruments)، تأتي على شكل سهم (Stock) أو حصة (Share)، مُسجلة في سوق أو أكثر من أسواق التداول، اطلع المتداولون على سعر بيعها وشرائها وتغيرات أسعارها في جلسات التداول اليومية. عادة تطلب أسواق التداول والمؤسسات الرقابية من الشركات المُصدرة للأسهم أن تنشر بيانات ومعلومات مالية لجمهور المتعاملين في سوق التداول، كي يتخذوا قرارات البيع والشراء المناسبة.

السعر المُسجل (List Price) (136):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في مجال عمل المنشأة (Firm)، وبيع السلع، هو سعر البيع الذي تعلنه المنشأة للوحدة الواحدة من السلعة المعروضة.

ليس من الضروري أن تعكس قيمته ما يُسمى سعر الصفقة (Transaction Price)، لأن الأسعار عادة تخفض أو أن تكون خاضعة للتفاوض.

التنانين الصغار (Little Dragons) (137):

في الاقتصاد الدولي (International Economics)، واقتصاديات التنمية (International Economics)، والاتحادات الجمركية (International Economics)، هي مجموعة من الاقتصادات الشرق آسيوية، تشمل كوريا الجنوبية (South Korea)، وتايوان (Taiwan)، وهونغ كونغ (Hong Kong)، وسنغافورة (Singapore). وهي اقتصادات حققت معدلات نمو وتنمية عالية، خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين الماضي.

(راجع مسرد: الدولة الصناعية الجديدة (Newly Industrialized Country)).

أجر العيش (Living Wage) (138):

في نظرية سوق العمل (Labor Market Theory)، بخاصة في مجال الأجور (Wages)، ومستوى معيار المعيشة (Living Standard)، هو الحد الأدنى من الأجر (Minimum Wage)، الذي يكفي لتغطية كلفة الغذاء والوقود واللباس والراحة (Relaxation).

لويد (Lloyd's) (139):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في التجارة الخارجية وتأمين النقل والشحن البحري، هو سوق تأمين، خاصة التأمين على الشحن بكل أشكاله، يغلب عليه التأمين البحري، مقره لندن - المملكة المتحدة.



وتعود نشأة هذا السوق إلى دكان لبيع القهوة، في العام (1688)، امتلكه إدوارد لويد (Edward Lloyd)، في لندن.

تشكّل هذا السوق من أعضاء من متعهدي (ضامني) (Underwriters) التأمين، بمسؤولية غير محدودة عن المخاطر الممكنة التي تعهدوا بها، إضافة إلى أعضاء آخرين من غير المتعهدين. وقد تحمل ائتلاف المتعهدين (Syndicates of Underwriters) معظم المخاطر الممكنة. وقد نشأ السوق في الأصل ليعمل في التأمين البحري، لكنه توسع في العقود اللاحقة ليشمل التأمين ضد الحريق، وحوادث الطرق، وحوادث الطيران. وقد انتشرت أعمال هذا السوق في بقاع مختلفة من العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

اسم لويد (Lloyd's Name) (140):

في سوق خدمات التأمين (Insurance Services)، بكل أشكاله، والأعمال المصرفية العامة، هو متعهد (ضامن) للتأمين، وعضو في سوق لويد للتأمين، يقبل مسؤولية غير محدودة عن المؤمن عليه. وقد جذب هذا الاسم كثيراً من المستثمرين الأثرياء، نتيجة للتخفيضات والميزات الضريبية التي يحصل عليها من يحمل هذا الاسم.



لكن سوء الإدارة والحوادث المفتعلة، ومليارات الدولارات التي دفعتها الشركات التي تحمل اسم لويد، في قضايا الأسبستوس (Asbestos) (مادة مسرطنة) والتلوث النفطي (Oil Spillages)، في الثمانينيات من القرن الماضي، سببت إفلاساً للكثير من أعضاء لويد. وقد عدلت قواعد الانضمام إلى عضوية لويد في العام (1993)، لتسمح للمستثمرين من الشركات الكبرى أن تنضم تحت اسم لويد.

لكن عدد الأعضاء انخفض من (34) ألف عضو إلى (3) آلاف عضو في العام (2000). وقُدِّر عدد الأعضاء بـ(1497) في العام (2007). وبلغت أرباح لويد للتأمين (2.3) مليار جنيه استرليني في العام (2021).

السيولة - النقود (LM) (141):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، خاصة في سوق النقود (Money Market)، هي تصور بياني يوضح العلاقة بين الطلب على السيولة النقدية (Liquidity) والطلب على النقود وعرضها مع أسعار الفائدة، والتوازن الكلي الذي يتحقق.

(راجع مسرد: منحني الاستثمار - الآتخار - السيولة - النقود (IS-LM Curves)).

صندوق حمولة (Load Fund) (142):

في مجال الاستثمار (Investment)، خاصة في الصناديق التي يديرها متخصصون، مثل صناديق الاستثمار المشترك (Mutual Fund)، هو صندوق استثماري مشترك، يفرض عمولات عالية على المستثمرين الصغار.

(راجع مسرد: صندوق دون حمولة (No-Load Fund)).

نظرية النقود (الأموال) القابلة للإقراض (Loanable Funds Theory) (143):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics Theory)، خاصة قبل انتشار الأفكار الكينزية، ونظرية كينز العامة (General Theory)، هي نظرية ترى أن الطلب على الأموال بغرض الاستثمار، وتفاعل هذا الطلب مع عرض الأموال القابلة للإقراض؛ ينتج سعراً توازانياً للفائدة، يكون فريداً (Unique).

قرش القروض (Loan Shark) (144):

في مجال القروض الربوية (Usuary Loans)، هو شخص يقرض الأموال بأسعار فائدة باهظة، إلى أشخاص لا



يملكون الرهن الكافي مقابل القرض، ولا يمكنهم الاقتراض من مؤسسات إقراض تقليدية، مثل المصارف (البنوك). وعادة تكون مثل هذه القروض والفوائد الباهظة عليها مرتبطة بأنشطة ما تسمى الجريمة المنظمة (Organized Crime).

سهم إقراض (Loan Stock) (145):

في مجال التمويل (Finance) والاستثمار (Investment)، خاصة في أداة من أدوات التمويل (Financial Instrument)، هو أداة تمويلية تُدرّ على حاملها دخلاً ثابتاً من الفائدة التي تجنيها (Fixed Rate of Interest)، مع جزء من الأرباح التي قد يحققها مُصدر الأداة، ويُعطى أولوية فوق كل الأدوات التمويلية. (راجع مسرد: سند تمويلي (Debenture)).

وكالة أعمال محلية (Local Enterprise Agency) (146):



في مجال الأعمال (Business)، ومساعدة أصحاب الأعمال الناشئة (Potential Entrepreneurs)، هي مؤسسة بريطانية خاصة، تُقدّم المساعدات الاستشارية لمن لديه إمكانية تأسيس منشأة خاصة به. وقد تكون المساعدة، في بعض الأحيان، على شكل نقدي، قليل القيمة.

نظرية التوقعات المحلية (Local Expectations Theory) (147):

في نظرية التمويل (Financial Theory)، هي إحدى النظريات المنبثقة عن نظرية التوقعات الصافية (Pure Expectations Theory).

ترى نظريات التوقعات المحلية أن العائد من السندات يكون متساوياً في الأمد القصير. فعلى سبيل المثال لو اشترى شخص ما سنتين متشابهين، لكن زمن الاستحقاق للسند الأول كان خمس سنوات، وكان للثاني سبع سنوات، فإن العائد يكون متساوياً في الأشهر الخمسة الأولى من ملكيتهما، بافتراض أن مدة خمسة أشهر تُعدّ أمداً قصيراً.

تشمل نظرية التوقعات الصافية ثلاث نظريات فرعية: (1) نظرية التوقعات غير المتحيزة (Unbiased Expectations Theory)، (2) نظرية التوقعات المحلية (مجال هذا المسرد)، (3) النظرية المتعولمة للعائد في مدد التعاقد المتساوية (Globally Equal Expected-Holding Period Return Theory).

(راجع مسرد: نظرية التوقعات الصافية (Pure Expectations Theory)).



تمويل الحكومة المحلية (Local Government Finance) (148):

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في مجال البلديات، هو المبالغ المالية، والمساعدات العينية، التي تحصل عليها الحكومات المحلية، مثل المجالس البلدية، أو مجالس المحافظات، من الضرائب المحلية، والرسوم والمنح التي تقدمها الحكومة المركزية (Central Government). وعادة تشمل المصادر المحلية ضرائب العقارات، ورسوم مزاولة المهن المحلية، وضريبة المبيعات المحلية. تحدث كثير من المشاكل التي تواجه تمويل الحكومات المحلية، منها قلة المصادر المحلية، وفقر الحكومة المركزية، وعدم وجود فصل واضح للسلطات (Separation Of Powers)، خاصة في الدول الفقيرة ذات الحكم الاستبدادي.

سوق عمل محلي (Local Labor Market) (149):



في نظرية سوق العمل (Labor Market Theory)، هو سوق جغرافي (Geographical Market)، يعمل على جذب البائعين والمشتريين إلى منطقة معينة، وعادة يسمى هذا الجذب برحلة إلى منطقة الشغل (A Journey-To-Work Area)، حيث يكون أرباب العمل قريبين من العمال. وقد تحدث عن هذا السوق، بشكل غير مباشر، الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث (Adam Smith) إذ وصف

حركة العمال الحرة من مكان إلى مكان بأنها استجابة لفروقات الأجور (Wage Differentials) تعمل على مساواة الميزات المستمدة من التوظيف. ويرى اقتصاديو العمل أن مسألة لاتمامية (لا اكتمال) (Imperfection) سوق العمل تكون قليلة في أسواق العمل المحلية الصغرى، وكثيرة في أسواق العمل الكبرى. ولكن التناقض بين سوق العمل الداخلي (Internal) وسوق العمل الخارجي (External) قد جعل من الصعب على سوق العمل المحلي أن يعمل بالصورة التي تخيلها الكلاسيكيون. كما أن مبدأ السوق المحلي قد لا يستفيد منه بالشكل الواسع إلا العمالة قليلة المهارة، لأن العمال المهرة والمهنيين يرون أنهم أنجح في أسواق عمل أكبر من السوق المحلي (الضيق)، وطنية كانت أو عالمية.

(راجع مسرد: سوق عمل (Labor Market)، حراكية العمل (Labor Mobility)).

احتكار محلي (Local Monopoly) (150):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في نظرية المنشأة (Theory Of The Firm)، هو شكل من الاحتكار الذي تحصل عليه منشأة ما (واحدة)، وذلك بحصر بيع سلعة ما أو إنتاجها، بها وحدها، في منطقة جغرافية محددة، أو إذا تمكنت منشأة ما أن تسيطر على سوق بيع (إنتاج) سلعة ما، في منطقة أو إقليم معين.

(راجع مسرد: احتكار فضائي (Spatial Monopoly)).

**سلعة عامة محلية (Local Public Good) (151):**

في التمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، بخاصة في مجال البلديات، هي سلعة عامة توفرها السلطة المحلية (بلدية، أو محافظة) لمنفعة السكان المحليين، وتُمَوَّل من الضرائب المحلية. وعادة تكون منفعتها محصورة في المكان.

(راجع مسرد: نظرية (فرضية) تيباوت (Tiebout Hypothesis)).

نقابة محلية (Local Union) (152):

في التنظيم الصناعي (Industrial Organization)، والعمل والنشاط النقابي، هي جماعة عمالية، في صناعة ما أو مؤسسة ما، أو منشأة ما، تكتلت من أجل الدفاع عن أعضائها المحليين، وحماية حقوقهم. وهي أصغر تنظيم عمالي معروف، خاصة في الولايات المتحدة.

وعادة تؤدي هذه النقابات دوراً رئيساً في المفاوضات الجماعية على الأجور والمزايا التي ينتفع بها العمال، مثل التأمين الصحي، والعطلات والإجازات المرضية. وتتجمع معظم هذه النقابات في اتحادات عمالية، وتتضوي معظم النقابات

المحلية تحت لواء ما تعرف بالـ **النقابات الدولية (International Unions)**. ومن المعروف عن **النقابات** العمالية الأمريكية أن عضو **النقابة** الأمريكية (الكبرى) يتواصل مع **النقابة** المحلية، لكن ليس مع **النقابة** الدولية. (راجع مسرد: **نقابة شركة (Company Union)**، **نقابة أصحاب مشاريع مغامر (Enterprise Union)**).

نظرية الموقع (Location Theory) (153):

في الاقتصاد الحضري (**Urban Economics**)، والاقتصاد الإقليمي (**Regional Economics**)، بخاصة في تخطيط



المدن بيئياً، هي دراسة نظرية تُحدد الموقع الجغرافي للأراضي المخصصة للزراعة، والسكن، والصناعة، والخدمات، بحيث تكون قطع الأراضي المخصصة لكل نشاط اقتصادي منفصلة عن القطع المخصصة لنشاط آخر بحدود معينة.

طوّر عالم الاقتصاد البيئي **جوهان فون ثونين (Johann Von Thunen)**، في العام (1826)، نظرية عن استعمالات الأراضي في الأنشطة البشرية المرتبطة بالسكن والزراعة. ولم يدّع **THONIN** أن نظريته قابلة للتعميم بدون قيود، لكنه وظفها في اكتشاف القوانين التي تحكم أسعار السلع الزراعية، ثم في فهم نمط استعمالات الأراضي.

وقد واجهت أفكاره انتقادات من العلماء المهتمين، لكنها بقيت قيد الاستعمال إلى هذه

اللحظة، بخاصة في الجغرافيا، والاقتصاد الفضائي (**Special Economics**) ونظرية الموقع (**Location Theory**).

وقد قسّم **THONIN** استعمالات الأراضي إلى (5) أنواع من الفضاءات على النحو الآتي: (1) يتركز البشر في مستوطنات حضرية، كـ **المدينة**، ولا يمارسون فيها نشاط الزراعة بالمعنى التقليدي. (2) يُطوّق المدينة حزام من الأراضي التي يستخدمها أصحابها في **الزراعة المكثفة (Intensive Agriculture)**. (3) يلي طوق أراضي الزراعة المكثفة طوق الأراضي الحرجية والغابات. (4) ثم تأتي الأراضي المخصصة لزراعة **الحبوب (Grains)**. وأخيراً (5) فضاء تربية الحيوانات. وقد علّل **THONIN** نتائجه بناءً على الملاحظات الآتية: (1) تُنتج المحاصيل الزراعية القابلة للخراب والتعفن السريع بالتماس مع المدينة، حتى يتمكن المزارعون من تسويق المحصول بسرعة، (2) تُنتج المحاصيل التي تتميز بإنتاجية عالية لكل وحدة مساحة من الأرض بالقرب من المدينة، (3) تُنتج الأشياء التي تتصف بصعوبة النقل بالقرب من المدينة. وعلى الرغم من شدة ملاحظة **THONIN** وفكره الثاقب، إلا أن الاعتداءات على هذه الأنماط قد حدثت على نطاق واسع، وواجهت تخريباً منظماً بوساطة التوسع في المدن والتقطيع الجائر للغابات وتحويلها إلى حيازات زراعية منظمة أو مستوطنات بشرية، والاعتداء على الحياة البرية وأنظمتها الإيكولوجية بشكل سافر.

عمل علماء الاقتصاد البيئي، بعد **THONIN**، على شرح الطرق التي يمكن بواسطتها تحديد مواقع الصناعات، بحيث تكون كلفة النقل أقل ما يُمكن، مع تعظيم ربح المنشآت الصناعية، مع الأخذ بالحسبان وجود المواد الخام، والزيائن، في مناطق متفرقة.

أثر الانحباس (Locked-in Effect) (154):

في التمويل (**Finance**)، والاستثمار (**Investment**)، في الأدوات التمويلية (**Financial Instrument**) كـ **الأسهم**، وأدوات الدخل الثابت (**Fixed Income Instrument**)، كـ **السندات**، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) **خسارة مالية ممكنة** قد تلحق بحامل السندات الحكومية (**Government Bonds**)، عندما ترتفع أسعار الفائدة، ما يؤدي إلى انخفاض في

أسعار السندات. وقد يحدث ذلك نتيجة لعدم رغبة حاملي السندات في بيعها تجنباً لخسائر رأسمالية في قيمة السندات. (2) **أثر الضرائب في الأرباح الرأسمالية (Capital Gains)**، خاصة إذا كانت الضرائب على الربح الرأسمالي أعلى من الضرائب على الميراث (**Inheritance taxes**)، ما يؤدي إلى امتناع حاملي الأسهم التي تحقق ربحاً رأسمالياً من بيعها، وتركها للوارثين، من غير أن يدفعوا ضريبة عالية عليها.

صناعة مُقيدة (Locked-in Industry) (155):

في نظرية الموقع (**Location Theory**)، والاقتصاد الحضري (**Urban Economics**)، هي صناعة يصعب أو يستحيل نقلها من مكانها الراهن إلى موقع آخر، بسبب اعتبارات قانونية أو بسبب ارتفاع بدل الإيجار الذي يُدفع مقابل موقعها. وعادة تُقارن هذه الصناعة بما تُسمى **صناعة منطلقة (منفكة، غير مقيدة) القدم (Footloose Industry)**.

معرفة مُقيدة (Locked-in Knowledge) (156):

في مجال نقل المعرفة (**Knowledge Transfer**)، بخاصة نقل التكنولوجيا (**Technology Transfer**)، هي معرفة فنية (**Technical knowledge**) مرتبطة بعمليات إنتاج معينة، غير قابلة للنقل إلى عمليات إنتاج أخرى. وتُعرف أيضاً تحت مسمى **معرفة ضمنية (Tacit Knowledge)**، وعادة تُقارن بما تُسمى **معرفة منطلقة القدم (Footloose Knowledge)**.

فترة تقييد (Lock-Up Period) (157):

في التمويل والاستثمار (**Finance and Investment**)، بخاصة في الأسهم (**Stocks**)، هي المدة التي يُمنع فيها المستثمر من بيع الأسهم التي اشتراها من منشأة ما بغرض الاستثمار، ويكمن هدف المنع في توفير السيولة للسوق والحفاظ على استقرار السوق التمويلي (**Financial Market**). وعادة ما تكون صناديق التحوط (**Hedge Funds**) هي الجهة المانعة.

أثر القاطرة (Locomotive Effect) (158):

في نظرية التنمية الاقتصادية (**Theory of Economic Development**)، ونقل المعرفة (**Knowledge Transfer**)، والتقنية (**Technology Transfer**)، والاقتصاد الدولي (**International Economics**)، هو الأثر التوسعي لنمو اقتصاد دولة كبيرة في اقتصادات الدول الصغيرة، يتحقق على شكل زيادة في صادرات الدول الصغيرة، وتطور نسبي في اقتصادات هذه الدول، يكون على شكل نمو مضطرد، وزيادة في القاعدة التقنية، والتوسع الإنتاجي.

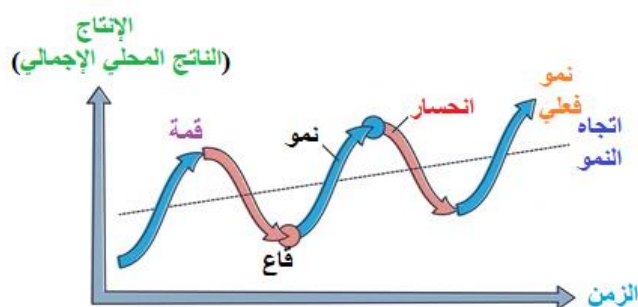
انحباس (Lockout) (159):

في مجال التنظيم الصناعي (**Industrial Organization**)، والعلاقات العمالية (**Labor Relations**)، والمفاوضات الجماعية (**Collective Bargaining**)، والإضرابات (**Strikes**)، هو فعل يفعله رب العمل، يمنع العمال من ممارسة أشغالهم قبل أن يوافقوا على شروط العمل وميزاته المقدمة من رب العمل.

(راجع مسرد: إضراب (Strike)).

دورة تزويد وإمداد (Logistic Cycle) (160):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، خاصة في مجال الدورة التجارية (دورة الأعمال) (Business Cycle)،



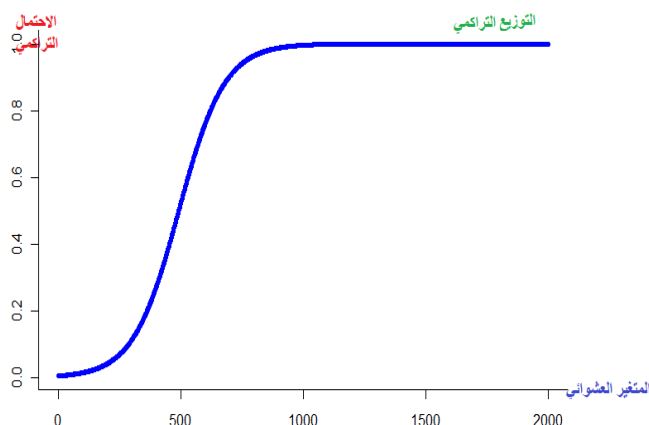
هي تذبذب النشاط الإنتاجي في الصعود والاستقرار والهبوط، ثم العودة إلى الصعود والاستقرار والهبوط، حول نقطة مرجعية ما، وهي في التصور البياني المرفق اتجاه النمو (Growth Trend). وقد سُميت هذه الحالة دورة لوجستية لأنها تشبه الدالة اللوجستية، صعوداً واستقراراً، ثم هبوطاً، حيث تتكرر الدورة كل مدة.

قدر علماء الفكر الاقتصادي المهتمون كل دورة لوجستية بـ (150 - 300) عام. وأرخوا لأول واحدة منها للمدة (1100 - 1450)، والثانية للمدة (1450 - 1750)، ويُقدّر للثالثة أن تنتهي حوالي العام (2040).

(راجع مسرد: دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle)، موجة طويلة (Long Wave)).

نموذج اللوجيت (Logit Model) (161):

في الاقتصاد القياسي (Econometrics)، خاصة في النماذج الاحتمالية (Probability Models)، هو تصور رياضياتي لظاهرة اقتصادية، أو ما يتعلق بها، يُمكن نمذجتها، بحيث تكون العلاقة غير خطية بين احتمال وقوع الحدث،



بوصفه متغيراً تابعاً، والمتغير المستقل. وعادة يُعبّر عنها بيانياً على شكل منحنى توزيع تراكمي (Probability Distribution Function or CDF)، ينبني على بيانات من متغير متقطع القيم (Discrete Variable)، وعادة يُقارن نموذج اللوجيت بنموذج البروبيت (Probit Model) المبني على قيم من التوزيع الطبيعي (Normal Distribution).

لنفترض وجود النموذج الخطي البسيط الآتي:

$$Y_i = a + b X_i + \epsilon_i$$

حيث ترمز (Y_i) إلى المتغير العشوائي التابع (وهو قيمة احتمالية)، وترمز (X_i) إلى المتغير العشوائي المستقل، و(ϵ_i) إلى الخطأ العشوائي. أما (a) و(b) فهما المعلمتان المراد تقدير قيمتهما. بناءً على ذلك نستطيع التعبير عن احتمال ($Y = 1$) على شكل دالة توزيع تراكمي لوجستي على النحو الآتي:

$$P_i = E \left(Y - \frac{1}{X_i} \right) = a + b X_i$$

يُمكن صياغة دالة التوزيع التراكمي اللوجستي على النحو الآتي:

$$P_i = \frac{1}{1 + e^{-Z_i}}, \quad Z_i = a + b X_i$$

هناك مشكلة في هذا النموذج، وهي أنه غير خطي (Nonlinear). ومن أجل ذلك نُعيد صياغته كي نجعله خطياً وتصبح عملية تقدير معالمه ممكنة، على النحو الآتي:

أولاً) صيغة الاحتمال هي $(P_i = \frac{1}{1+e^{-Z_i}})$ ، أما الاحتمال المتمم فهو $(1 - P_i = \frac{1}{1+e^{Z_i}})$.

ثانياً) بقسمة (P_i) على طرفي المتساوية $(1 - P_i = \frac{1}{1+e^{Z_i}})$ نحصل على ما يأتي:

$$\frac{P_i}{1 - P_i} = \frac{\frac{1}{1+e^{-Z_i}}}{\frac{1}{1+e^{Z_i}}} = \frac{1+e^{Z_i}}{1+e^{-Z_i}}$$

ثالثاً) نجري معالجة رياضية بسيطة، وذلك بالضرب التبادلي على النحو الآتي:

$$1 - P_i = \frac{1}{1+e^{Z_i}} \rightarrow (1 - P_i)(1+e^{Z_i}) = 1$$

$$1 + e^{Z_i} = \frac{1}{1 - P_i} \rightarrow e^{Z_i} = \frac{1}{1 - P_i} - 1 = \frac{1 - 1 + P_i}{1 - P_i} = \frac{P_i}{1 - P_i}$$

نحسب لوغاريتم الطرفين لنحصل على:

$$\ln(e^{Z_i}) = \ln\left(\frac{P_i}{1 - P_i}\right) = a + b X_i$$

لنفترض على سبيل المثال أن لدينا البيانات الآتية عن الدخل السنوي لعشرين شخصاً، تقدم كل واحدٍ منهم للحصول على قرض من المصرف الأردني، حيث ترمز (X_i) إلى الدخل الشهري، وترمز (P_i) إلى احتمال الحصول على قرض. وكما نتمكن من حساب معالم نموذج اللوجيت نُحوّل البيانات بوساطة اللوغاريتم الطبيعي، على النحو الآتي:

X	p	$\ln(p/1-p)$	X
500	0.01	-4.59511985	500
1000	0.02	-3.8918203	1000
1500	0.025	-3.66356165	1500
2000	0.045	-3.05504885	2000
2500	0.07	-2.58668934	2500
3000	0.1	-2.19722458	3000
3500	0.19	-1.45001018	3500
4000	0.25	-1.09861229	4000
4500	0.3	-0.84729786	4500
5000	0.32	-0.7537718	5000
7000	0.49	-0.04000534	7000
9000	0.6	0.405465108	9000
13000	0.73	0.994622575	13000
15000	0.78	1.265666373	15000
18000	0.86	1.815289967	18000
21000	0.9	2.197224577	21000
23000	0.91	2.313634929	23000
27000	0.93	2.586689344	27000
30000	0.95	2.944438979	30000
35000	0.99	4.59511985	35000

بعد تحويل البيانات، قُدِّرَت قيمتا المعلمتين (a) و (b) فكانتا على النحو الآتي:

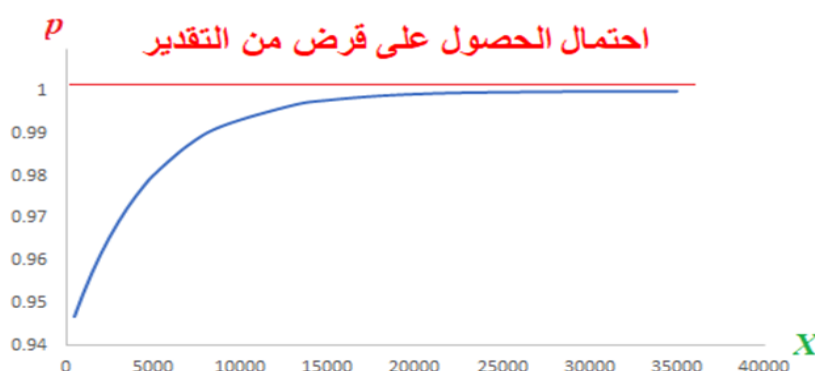
$$\ln\left(\frac{P_i}{1-P_i}\right) = -2.763 + 0.00022612 X_i$$

ما يعني أن الاحتمال:

$$P_i = \frac{1}{1 + e^{2.763 + 0.00022612 X_i}}$$

عند تعويض القيم الفعلية في المعادلة الأخيرة نحصل على النتائج الكمية والبيانية الآتية:

X	p
500	0.066
1000	0.0733
1500	0.0814
2000	0.0902
2500	0.1
3000	0.1106
3500	0.1222
4000	0.1349
4500	0.1486
5000	0.1635
7000	0.235
9000	0.3257
13000	0.544
15000	0.6522
18000	0.787
21000	0.8793
23000	0.9197
27000	0.9658
30000	0.9824
35000	0.9942

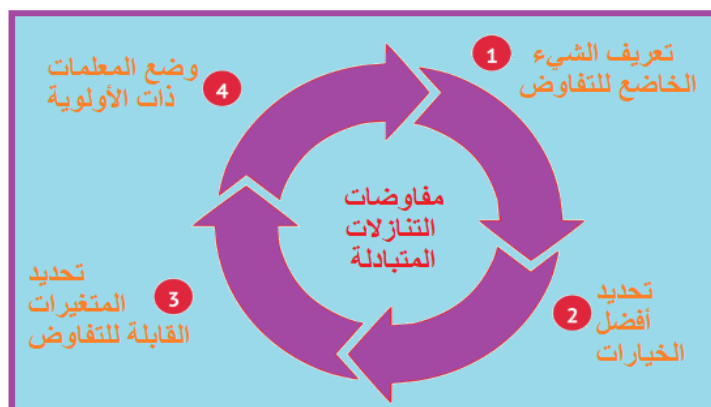


تُبين النتائج أن احتمال الحصول على قرض يرتفع مع زيادة الدخل.

(راجع مسرد: نموذج بروبيت (Probit Model)، نموذج توبين (Tobin Model)).

تنازلات متبادلة (Logrolling) (162):

في مجال السياسة، وتبادل المنافع بين الأطراف المتنافسة، في المجالس التشريعية، هي ممارسة سياسية، للمشرعين،



بخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتبادل أعضاء مجلس النواب، ومجلس الشيوخ التصويت على قرارات معينة، يستفيد منها فريق معين، مقابل وعود من الطرف المستفيد أن يُصوت لصالح الفريق الآخر عند الحاجة إلى ذلك. ما يعني أن المشرعين يتبادلون الأصوات حسب المنافع المتبادلة،

وليس بناءً على مبادئ أخلاقية معينة. وتكون هذه الممارسة واضحة، خاصة في مجال التصويت على الموازنة الاتحادية (الأمريكية).

معدل لمبارد في الفائدة (Lombard Rate) (163):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض وسعر الفائدة عليه، هو معدل سعر



الفائدة، الذي يفرضه مصرف بوندز (Bunds Bank)، على القروض التي يقدمها لعملائه من المصارف، بوصفه المقرض الأخير (Lender of Last Resort) لهذه المصارف.

عادة يكون هذا السعر أعلى بمقدار نصف بالمئة من معدل الخصم المعتاد. وتستطيع المصارف أن تقتصر لمدة أقصاها ثلاثة أشهر، مقابل رهونات من النوعية العالية، مثل السندات والأسهم عالية القيمة، وتشمل سندات الحكومة الأمريكية الاتحادية، وبعض الأدوات التي تصدرها وزارة الخزانة الأمريكية.

يؤكد علماء وخبراء النقود والمصارف أن لهذا المعدل من الفائدة تبعات غير محمودة على سوق الإقراض والاقتراض، منها زيادة كلفة الاقتراض، وانخفاض الاستثمار بسبب ارتفاع كلفته، والأثر السلبي على التنافسية العالمية أمام المصارف الأجنبية.

اتفاقية لومي (Lome' Convention) (164):

في العلاقات الدولية (International Relation)، بخاصة في مجال البيئة والتجارة والفقير، هي اتفاقية عُقدت في العام (1975)، ومُعدت في العام (1980) ثم في العام (1985)، بين دول المجموعة الأوروبية (European Community) وست وأربعين دولة نامية من إفريقيا ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ. وقد أُعفيت بموجبها الدول النامية الموقعة على الاتفاقية من الرسوم والمكوس الصناعية، ومن (96%) من الرسوم على السلع الزراعية، وبموجبها تعهدت الدول الأعضاء بتقديم المساعدات والمنح إلى هذه الدول الفقيرة من صندوق التنمية الأوروبي (European Development Fund). وفي السنوات اللاحقة انضمت سبع عشرة دولة نامية أخرى إلى الاتفاقية، كي تستفيد منها. وقد اشترطت المجموعة الأوروبية على الدول المتلقية للمساعدات أن تلتزم الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من البنود الكثيرة التي احتوتها الاتفاقية، والإصرار الأوروبي عليها، إلا أن حجم المساعدات لكل فرد (Per Capita) كان قليلاً.

جمعية لندن للقروض قصيرة الأجل (London Discount Market) (165):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض وسعر الفائدة عليه، هي جمعية بريطانية، تأسست في لندن، تتكون، حتى الآن، من تسعة أعضاء، وهي مؤسسات تمويلية، تشكل ما يُسمى سوق النقود في الأمد القصير (Short-term Money Market)، في بريطانيا.

معدل الفائدة المعروض بين مصارف لندن (London Inter-Bank Offered Rate (LIBOR)) (166):

في النقود والمصارف (البنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض وسعر الفائدة عليه، هو سعر الفائدة على ودائع الدولار الأمريكي في مصارف لندن من الدرجة الأولى، التي يُقرض بعضها بعضاً.



وعادة يُستخدم بوصفه معياراً لتحديد سعر الفائدة على القروض بعملات أوروبية، وعلى القروض التي يقدمها المصرف (البنك) الدولي (World Bank)، إلى الدول المقترضة منه، خاصة الدول النامية. ومن ممارسات المصرف الدولي أنه يضيف (0.5 - 2%) على القروض التي يقدمها للدول النامية.

سوق لندن الدولي لتداول أدوات المستقبل التمويلية**(London International Financial Futures Exchange) (167):**

في مجال التمويل (Finance)، بخاصة في أسواق بيع الأدوات التمويلية، كالأسهم والسندات، هو سوق يتداول به البائعون والمشترون الأدوات التمويلية، التي تستحق آجالها في المستقبل (Futures).



تأسس في لندن في العام (1982)، للمتاجرة بعدد كبير من هذه الأدوات، تشمل السندات وأدوات الخزينة الأمريكية، والأوروبية مثل (Eurodollars). ويُعدّ هذا السوق أصغر حجماً من سوق شيكاغو، من حيث حجم التداول وكَم الأدوات المُتداولة ونوعيتها.

سوق لندن لتداول الخيارات (التمويلية) (London Traded Options Market) (168):

في مجال التمويل (Finance)، بخاصة في أسواق بيع الأدوات التمويلية، كالأسهم، هو سوق تداول الخيارات التمويلية (Options)، يرتبط بالسوق العالمي لتداول الأدوات التمويلية، كالأسهم. تأسس في العام (1978)، واندمج في العام (1991) مع سوق لندن الدولي لتداول أدوات المستقبل التمويلية (London International Financial Futures Exchange).

طويل (ممتد) (Long) (169):

في سوق بيع العملات الأجنبية (Foreign Exchange)، هو ظاهرة وجود فائض من عملة أجنبية معينة لدى المصرف (البنك) الذي يتعامل معه المتاجرون بالعملات الأجنبية.

(راجع مسرد: قصير (Short)).

ازدهار طويل (المدة) (Long Boom) (170):

في مجال النمو الاقتصادي (Economic Growth)، والرفاء (Welfare)، ومعيار العيش (Standard of Living)، هو مدة طويلة نسبياً من النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة، واستقرار في الأسعار، حدثت في الأربعينيات والستينيات والتسعينيات من القرن العشرين الماضي، في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد ساعد على تحقيق ذلك انخفاض أسعار الطاقة، بخاصة أسعار النفط.

خداع طويل (Long Fraud) (171):

في مجال الجريمة الاقتصادية (Economic Crime)، والنصب والاحتيال الاقتصادي، هو أسلوب يتبعه بعض المخادعين وعصابات الجريمة المنظمة (Organized Crime)، حيث ينال فيه أحد المجرمين ثقة مزودي السلع، أو مانحي القروض، بالالتزام لمدة ما بدفع ما يستحق عليه من ديون أو دفعات ثمناً للسلع التي حصل عليها. وعندما يؤسس ثقة عميقة مع المزودين أو المقرضين، ينسحب بشكل مفاجئ من غير أن يسدد ما عليه من مبالغ طائلة، ليستغلها في شؤون أخرى.

بيانات مقطعية - زمنية (Longitudinal Data) (172):

في مجال الاقتصاد القياسي (Econometrics)، والإحصاء (Statistics)، والأبحاث المعتمدة على بيانات كمية (Quantitative Data)، هي بيانات يحصل عليها باحث ما على شكل عينات عشوائية يجمعها في مدة معينة، ثم



يعيد سحب العينة بعد مدة ما، ثم يكرر الممارسة لمدد طويلة نسبياً. وعادة تُؤخذ هذه العينات لمعرفة التغيرات الحاصلة على فئة معينة من المجتمع الإحصائي، في مددة متعاقبة.

لنفترض، على سبيل المثال، أن أحد الباحثين أراد التعرف على النمط الاستهلاكي لفئة من السكان، فيستطيع أخذ العينة المطلوبة هذا اليوم الراهن (مثلاً)، ثم يعيد الكرة على الفئة ذاتها، بعد عشرة أشهر، ثم بعد عشرين شهراً، ثم بعد ثلاثين شهراً (مثلاً)، وهكذا، كي يتحقق من التغيرات التي حصلت.

(راجع مسرد: سلسلة زمنية (Time Series)).

مدة طويلة (Long Period) (173):

في النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية (Micro & Macroeconomics Theory)، هي مدة غير محددة من الزمن، تحمل معنيين: (1) المدة الزمنية التي تتكيف فيها أسعار السلع والخدمات، أو أسعار سلعة أو خدمة ما. (2) المدة الزمنية التي يكون فيها عرض السلعة (السلع) مرناً جداً (Very Elastic)، بخاصة إذا كان من الممكن تعاضم كميات مداخلات الإنتاج.

(راجع مسرد: فترة مارشالية طويلة (Marshallian Long Period)).

مصرف (بنك) ائتمان طويل الأمد (Long-term Credit Bank) (174):

في النقود والمصارف (بنوك) (Money & Banking)، بخاصة في مجال الإقراض التنموي، هو مصرف يقدم قروضاً طويلة الأجل، بهدف تمويل الصناعة. وهو ذاته من يتدبر أمر تأمين الرهن المقابل. ومن الأمثلة على هذا المصرف ما يُسمى المصرف الصناعي الياباني (Industrial Bank of Japan)، ومصرف نيبون للائتمان (Nippon Credit Bank)، وبنك الإنماء الصناعي (المملكة الأردنية الهاشمية) (Industrial Development Bank) (1). لكن كثيراً من المصارف التي مارست هذا التمويل قد توجهت نحو السوق العالمي، وتقديم القروض المجمعة (Syndicated loan) هناك، بسبب المشاكل التي واجهتها محلياً، أو أنها خُصصت (Privatized).

1- خصصت الحكومة الأردنية هذا المصرف في سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الميلادي.

حساب متوسط الدخل في الأمد الطويل (Long-term Income Averaging) (175):

في نظرية الاستهلاك (Consumption Theory)، والتمويلات (المالية) العامة (Public Finances)، هو طريقة

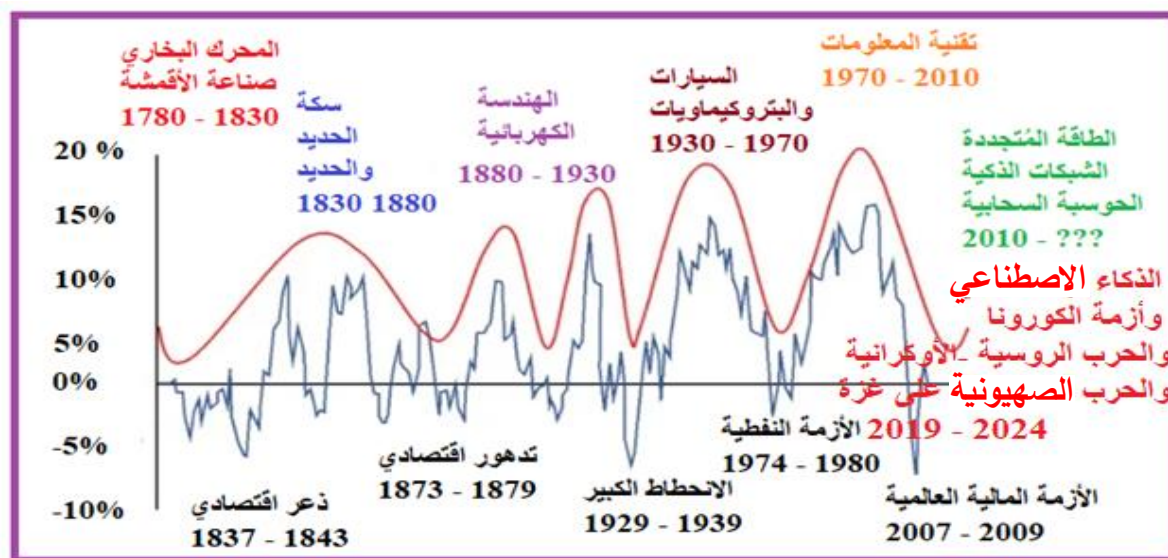


يوظفها اقتصاديو التمويل العامة في حساب الدخل، من أجل الوصول إلى ضريبة تصاعدية (Progressive Taxation) عادلة للأفراد الذين تتذبذب دخولهم من مدة إلى أخرى. ومن غير هذا المتوسط قد يدفع بعض الأشخاص مقادير من الضريبة أعلى مما ينبغي. وبالتالي يأخذ المتوسط المحسوب الدخل المنخفض والدخل المرتفع بعين الاعتبار عند حساب قيمة الضريبة المفروضة على الأفراد. لكن هناك من وجه انتقادات لهذه الطريقة، خاصة فيما يرتبط بمسألة آليات تحقيق الاستقرار، أو ما تُسمى المُثبتات الآلية

للاستقرار الاقتصادي بعد أن الضرائب واحدة من هذه الآليات. وقد مارست بعض الدول حساب الضريبة بناءً على متوسط الدخل في الأمد الطويل، لكنها واجهت مشاكل كثيرة، خاصة في طريقة الحساب والتوثيق، ومنها من ألغى استخدام الطريقة، خاصة الولايات المتحدة.

موجة طويلة (Long Wave) (176):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، بخاصة في مجال الدورة التجارية (دورة الأعمال) (Business Cycle)، هي دورة اقتصادية طويلة نسبياً، قد تمتد إلى خمسين عاماً (سنة). وعادة يُشار إلى هذه الموجة بدورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle). وقد لاحظت عالمة الاقتصاد والإحصاء هايدي كلارك (Hyde Clarke) مثل هذه الموجة في السلاسل الزمنية (Time Series) التي حللتها، منذ العام (1847).



وقد عزاها علماء الاقتصاد إلى مجموعة من العوامل، شملت الإبداعات الصناعية الجديدة، والكثيرة، والحروب، والتغيرات في أنظمة النقل وأسواق السلع الأولية.

(راجع مسرد: دورة تجارية (Business Cycle)، دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle)، دورة لوجستية (Logistic Cycle)).

منحنى لورنز (Lorenz Curve) (177):

في الاقتصاد الاجتماعي (Socioeconomics)، وتوزيع الدخل والثروة (Wealth & Income Distribution)، وعدالة التوزيع (Fairness of Distribution)، هو تصور بياني يوضح تباين توزيع الدخل (الثروة) بين الفئات السكانية في دولة ما، أو توزيع الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية بين الدول. وهو من ابتداء عالم الاقتصاد والإحصاء الأمريكي (الإيطالي) ماكس أوتو لورنز (Max Otto Lorenz)، في العام (1905).

يقيس منحنى لورنز ما يُطلق عليه التوزيع التراكمي (Cumulative Distribution) لمتغير ما، ومدى ابتعاد هذا المتغير عن معيار مطلق وهو التوزيع المتساوي (Equal Distribution) للمتغير قيد الدراسة، كالدخل أو الثروة، أو أي متغير عن ملكية الأفراد، أو الناتج المحلي الإجمالي للدول. وفي معظم الدراسات يقيس هذا المنحنى مدى التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة وتركز الثروة (Concentration Of Wealth) في مجتمع ما أو مجموعة معينة من الأفراد. ويرتبط مع منحنى لورنز مبدأ آخر يُسمى معامل جيني (Gini Coefficient (G))، الذي يقيس عمق التفاوت في التوزيع، وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد الصحيح. فإذا كانت قيمته صفراً فإن ذلك يدل على أن كل الفئات (أشخاص، أسر، مجموعات، دول) متساوية بحصتها من الشيء المُراد معرفة توزيعه، كالدخل أو الثروة. وإذا كانت قيمته واحداً صحيحاً، فإن ذلك يدل على أن شخصاً واحداً (أو أسرة واحدة، أو مجموعة واحدة، أو دولة واحدة) استأثر بكل الشيء ولم يترك أي جزء منه للبقية. ومن الطبيعي أن يأخذ المعامل (G) أية قيمة بين الصفر والواحد الصحيح. ولنفترض وجود البيانات الآتية عن عشرة أشخاص:

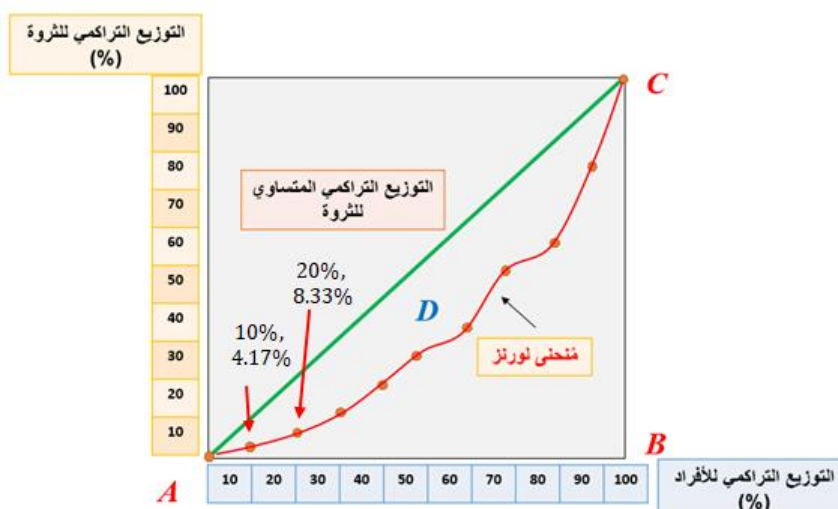
الشخص	محمد	نور	عيسى	راية	ابراهيم	سالم	سلام	عزيزة	دانا	فاطمة	المجموع
الثروة	25	25	50	25	25	50	100	50	100	150	600

يكون التوزيع التراكمي للأفراد على النحو الآتي:

الشخص	محمد	نور	عيسى	راية	ابراهيم	سالم	سلام	عزيزة	دانا	فاطمة	المجموع
الثروة	25	25	50	25	25	50	100	50	100	150	600
التوزيع التراكمي للأفراد	10%	20%	30%	40%	50%	60%	70%	80%	90%	100%	

التوزيع التراكمي للثروة	4.17 %	8.33 %	16.67 %	20.83 %	25 %	33.33 %	50 %	58.33 %	75 %	100 %
-------------------------	--------	--------	---------	---------	------	---------	------	---------	------	-------

أما التمثيل البياني لمنحنى لورنز فيكون على النحو الآتي:



يُبين الشكل المرفق **التوزيع التراكمي للأفراد** على المحور الأفقي، ويمتد من (0%) إلى (100%)، يُقابله على المحور العمودي **التوزيع التراكمي للثروة**، ويمتد من (0%) إلى (100%). ويُمثل الخط الأخضر السميك **التوزيع المتساوي للثروة**، ما يعني أن (10%) من الأفراد يملكون (10%) من الثروة، و(20%) من الأفراد يملكون (20%) من الثروة، وهكذا حتى نصل بشكل متساوٍ ومتدرج إلى أن (100%) من الأفراد يملكون (100%) من الثروة. لكن **التوزيع التراكمي الفعلي** ليس بهذا الكمال. إذ يُمثل **منحنى لورنز التوزيع التراكمي الفعلي**، حيث نجد، على سبيل المثال، أن أول (10%) من الأفراد يملكون (4.17%) من الثروة، وأن أول (20%) من الأفراد يملكون (8.33%) من الثروة، وهكذا حتى نصل إلى، مثلاً، أن أول (50%) من الأفراد يملكون (25%) فقط، من الثروة.

(راجع مسرد: **معامل جيني** (G) **Gini Coefficient**)).

دالة الفقدان (الخسارة) (الكلفة) (الخطأ) ($Loss Function (Cost or Error Function)$) (178):

في الاقتصاد القياسي ($Econometrics$)، والإحصاء الاستدلالي ($Inferential Statistics$)، والذكاء الاصطناعي ($Artificial Intelligence$)، هي دالة تُبين انحراف القيم المقدرة في عملية المربعات الصغرى الاعتيادية ($Ordinary Least Squares$) عن القيم الفعلية. وتحسب بأخذ الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة، ثم تربيعها. على سبيل المثال، لنفترض أن البيانات الآتية تمثل **الدخل الشهري** (Y_i) لعشرة أشخاص والإنفاق الشهري على **الوقود** (E_i) لكل منهم:

الشخص	الدخل الشهري	الإنفاق الشهري على الوقود
1	280	10
2	315	17
3	320	24
4	356	30
5	450	30
6	500	35
7	509	60
8	523	55
9	600	80
10	680	115

بعد إجراء حسابات المربعات الصغرى الاعتيادية نجد أن الدالة المقدرة معلماتها تكون على النحو الآتي:

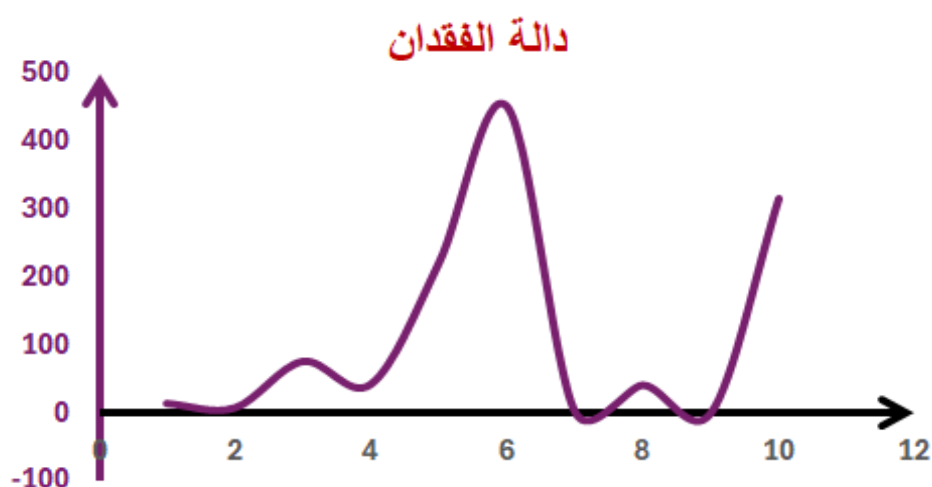
$$E_i = -57.6326 + 0.2277 Y_i$$

يمكننا إهمال **نقطة التقاطع**، لأنها غير منطقية، ونعتمد فقط **ميل الدالة** (0.2277)، الذي يعني أن كل دينار إضافي في دخل المستهلك يؤدي إلى زيادة في الإنفاق على الوقود بمقدار (0.2277).

إذا حسبنا مربع الفرق بين القيم الفعلية للإنفاق على الوقود والقيم المقدرة من الدالة نحصل على دالة الفقدان المنشودة. وهي في هذه الحالة على النحو الآتي:

الفرد	الخطأ العشوائي	مربع الخطأ العشوائي
1	3.86658272	14.95046191
2	2.89583606	8.385866509
3	8.75715797	76.68781572
4	6.5586757	43.01622691
5	-14.848472	220.4771343
6	-21.235253	450.9359866
7	1.71512604	2.941657331
8	-6.4731726	41.9019638
9	0.99118474	0.982447187
10	17.7723352	315.8559

أما التمثيل البياني لهذه الدالة فيكون على النحو الآتي:



يمكن جهد الباحث في المربعات الصغرى الاعتيادية في تقليل (minimize) قيم هذه الدالة، من أجل أن تكون التنبؤات التي يحصل عليها أدق ما يمكن.

(راجع مسرد: مربعات صغرى اعتيادية ((Ordinary Least Squares)).

قائد مُحَسِّر (مُحَقِّر) (Loss Leader) (179):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في الطلب والعرض والأسعار (Demand, Supply & Prices)، والتسويق (Marketing)، هو بضاعة أو خدمة يبيعها تاجر التجزئة بسعر أقل من كلفة إنتاجها كي يُحفز الزبائن على شراء سلعة ما أو يجذبهم نحو القدوم إلى منشأته. وعادة يؤدي القائد المُحَفِّز وظائف متعددة، منها ما هو مُبين في الشكلين المرفقين.





محور لوثرينغ (Lotharingian Axis) (180):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في مجال التصنيع والازدهار الاقتصادي، هو حزام من مدن المجموعة الأوروبية المزدهرة اقتصادياً، يمتد من مدن دول البنيلوكس (Benelux) إلى ألمانيا وشمال إيطاليا، وباريس التي تعدّ شاذة (جغرافياً)، وعادة يُعرف تحت مُسمى ساعة راينلاند الزجاجية (Rhineland's Hourglass).

(راجع مسرد: ساعة راينلاند الزجاجية (Rhineland's Hourglass)).

يانصيب (Lottery) (181):

في نظرية الاحتمال (Probability Theory)، والتمويل (Finance)، بخاصة عن طريق ألعاب الحظ، هي لعبة تعتمد على الاحتمال، يلعبها شخص ما، مقابل دفع مبلغ معين من المال، أملاً في الحصول على جائزة تكون قيمتها أكبر من المبلغ النقدي المدفوع. يُصدّر القائم على لعبة اليانصيب، عادةً،



بطاقة مرقمة بشكل متسلسل محكم، ويضع سعراً معيناً لكل بطاقة، ثم يحدد القيمة القصوى للجائزة التي يربحها من يُحقق شرطاً معيناً. وقد يكون أحد الشروط، أن تحمّل البطاقة أرقاماً زوجية فقط، أو أرقاماً فردية، فقط، أو أرقاماً متسلسلة يتضاعف كل واحد منها بشكل ما. وعادة يأمل مُصدر البطاقات (صاحب اليانصيب) أن يكون المبلغ المجموع من بيع البطاقات أعلى من أعلى جائزة ممكنة، وذلك بناءً على احتمال حصول أحد مشتري البطاقات المُصدرة على الجائزة المعلن عنها.

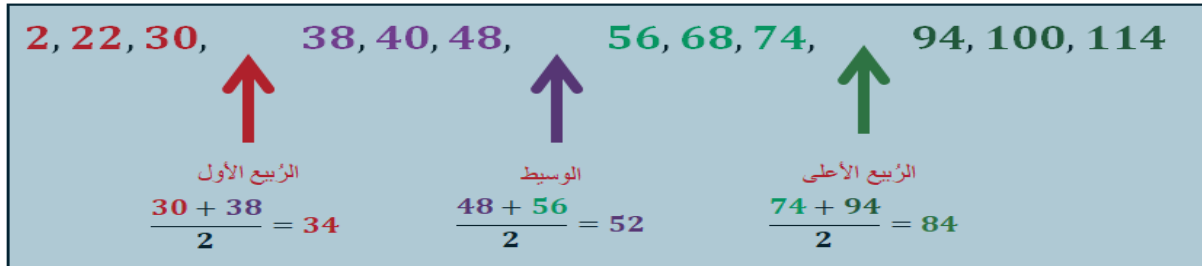
يعود اسم اليانصيب إلى كلمة **لوتو (Lotto)**، وتعني **المصير أو الحُف (Destiny or Fate)**، ويعود تاريخها إلى قبل الميلاد، ومنها أيام الإمبراطور الروماني **يوليوس قيصر (Julius Caesar)**، الذي استخدمها في تمويل الصيانة لمدينة روما. وتحدث عنها **آدم سميث** في الكتاب الأول من **ثروة الأمم (Wealth of Nations)**. ومن المعروف أن كثيراً من الجامعات الأمريكية، إلى جانب المكتبة البريطانية، تلجأ إلى اليانصيب كي تجمع بعض المال لتمويل أنشطتها. كما أن بعض الولايات الأمريكية تمتلك حق إصدار **أوراق اليانصيب**، بهدف جمع التمويل المطلوب لأنشطتها المتعددة. وقد أعادت الحكومة البريطانية إدخال **لعبة اليانصيب** على المستوى الوطني (National Lottery)، ووجدت أن (70%) من السكان قد انخرطوا في ممارسة هذه اللعبة، رغبة في الحصول على الجوائز المعلن عنها، التي قد تصل، في بعض الأحيان، إلى مئات الملايين من الجنيهات (الدولارات)، وهي ما تُعرف باسم **الجائزة الكبرى (Jackpot)**، ذات احتمال قد يصل (1) من (20) مليوناً.

اتفاق اللوفر (Louvre Accord) (182):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في مجال الاتفاقيات الإقليمية والاتحادات الاقتصادية، كالمجموعة الأوروبية، هو توافق حدث في العام (1987)، بين الدول الصناعية الرئيسة، المشكلة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية (OECD) واليابان وكندا والولايات المتحدة؛ على استقرار سعر صرف العملات بينها، وذلك بالمحافظة على قيمة الدولار الأمريكي في مدد وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات الأمريكي. وقد وعدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام إجراءات مالية (*Fiscal Measures*) في تقليل الطلب على المستوردات، ووعدت كل من ألمانيا واليابان بتوظيف الأدوات النقدية والمالية اللازمة في توسيع اقتصاديهما على أمل أن يرتفع الطلب على الصادرات الأمريكية. ومن أجل المحافظة على القيمة العالية للدولار الأمريكي، كان من الضروري الإبقاء على أسعار الفائدة عالية، مع حتمية انخفاض أسعار الأسهم في الأسواق. وقد عدّ الاقتصاديون والسياسيون هذا الاتفاق وسيلة تواصل مهمة بين الدول الغنية في مناقشة السياسات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، مع تبعات ذلك على المستوى العالمي.

رُبع أدنى (Lower Quartile) (183):

في الإحصاء الوصفي (*Descriptive Statistics*) خاصة في توزيع المائينات (*Quantiles*)، هو قيمة معينة في مجموعة من الأعداد (بيانات رقمية)، بحيث تكون ثلاثة أرباع القيم (الأعداد) أعلى من هذه القيمة. على سبيل المثال، لنفترض أن لدينا البيانات الآتية عن حصة اثنتي عشرة شركة في صناعة ما:



2, 22, 30, 38, 40, 48, 56, 68, 74, 94, 100, 114

بعد ترتيبها تصاعدياً، نحسب الرُّبع الأول والوسيط (الرُّبع الثاني) والرُّبع الأعلى على النحو الموضح في الشكل المرفق. (راجع مسرد: وسيط (*Median*)، رُّبع أعلى (*Upper Quartile*)).

أجر منخفض (Low Pay) (184):

في اقتصاديات العمل (*Labor Economics*)، والنظرية الجزئية (*Microeconomic Theory*)، والاقتصاد الاجتماعي (*Socioeconomics*) هو أجر يُدفع للعمال، يقع في أدنى مستوى من الأجور من هيكل المكاسب (الأجور) (*Earnings Structure*).



هناك كثير من مقاييس مستويات الأجور، منها الأجور التي تُصنف في الرُّبع الأدنى (*Lower Quartile*)، والأجر المنخفض يقع ضمن هذا الرُّبع. وعادة ينظر الاقتصاديون إلى هذا الأجر بوصفه مُعبراً عن الحرمان، مقابل أجر حد الكفاف (*Subsistence Wage*) الأعلى

منه. وقد بيّن عالما الاقتصاد آدم سميث (*Adam Smith*) وديفيد ريكاردو (*David Ricardo*) أن مفهوم حد الكفاف

يتباين حسب المكان، ولا يعني الحصول على ما يكفي من طعام وشراب ومسكن، بل يتعداه إلى ما يُمكن الفرد من المشاركة الكاملة في مجتمعه المحلي. ويتفق الاقتصاديون المعاصرون على أن **الأجر المنخفض أقل سوءاً من مشكلة الفقر، لأن الأجر المنخفض يتعلق بشخص يعمل، ويشعر بأنه يتلقى أجراً أقل من إنتاجيته الحدية، وأن بالإمكان تحسين الأجر بوساطة الحد الأدنى من الأجور، والسياسات الاقتصادية المرتبطة به.** أما مسألة الفقر فهي مشكلة اقتصادية - اجتماعية - تعليمية - سياسية. وبالتالي لا بد من تظافر جهود في أبعاد متعددة كي نُعالج بالطريقة المناسبة.

إكرامية (منحة) الولاء (Loyalty Bonus) (185):

في مجال **الاستثمار في أسهم الشركات**، هي إكرامية أو منحة، تكون على شكل أسهم إضافية، تقدمها إدارة شركة ما إلى المساهمين الذين احتفظوا بملكيتهم من أسهم الشركة لمدة حددتها إدارة الشركة. وقد سادت هذه الممارسة في قطاع الشركات التي خصصتها الحكومة البريطانية في عهد مارغريت تاتشر في عقد الثمانينيات من القرن العشرين الماضي.

صموئيل جونز لويد (Samuel Jones Loyd) (186):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في النظرية النقدية (*Monetary Theory*)، هو عالم اقتصاد بريطاني، عاش في المدة (1796 - 1883)، وكان من المدافعين عن مدرسة العملة (*Currency School*)، تعلّم في جامعة كمبريدج (*Cambridge University*)، عمل باروناً لمنطقة أوفرستون (*Overstone*) في العام (1850). وبصفته ممثلاً في مجلس النواب البريطاني، ومستشاراً لمصرف إنجلترا (*Bank of England*)، عارض كثيراً من التعديلات المصرفية في تلك الأيام، بما فيها الصيرفة بأسهم مشتركة (*Joint Stock Banking*)، التي تعني أن المصرف قد ينشأ بصيغة شركة مساهمة عامة. وقد ساعدت أفكاره على صياغة قانون امتياز المصارف (*Bank Charter Act*) للعام (1844).

سهم (ل) (L Share) (187):

في مجال **أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأسهم** (*Stock Market*) هو سهم لشركة صينية مُدرج في سوق لندن للأسهم (*London Stock Exchange*).

روبرت لويس الأصغر (Robert E. Lucas, Jr.) (188):



في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، بخاصة في النظرية الكلية (*Macroeconomics*)، والتوقعات العقلانية (*Rational Expectations*)، والمدرسة الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد (*New Classical Economics School*)، هو عالم اقتصاد أمريكي، من مواليد العام (1937)، بدأ عمله العلمي في مجال التاريخ في جامعة شيكاغو (*Chicago University*)، وأصبح أستاذاً متميزاً في الاقتصاد، يشغل كرسي جون ديوي (*John Dewey*) منذ العام (1980)، وأصبح مدافعاً شديداً عن نظرية التوقعات العقلانية، ورائداً في المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة. وقد تقاعد من عمله التعليمي في جامعة شيكاغو في العام (2015).

دالة لوكس في العرض (Lucas Supply Function) (189):

في النظرية الكلية (Macroeconomics)، خاصة في مجال الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، هي دالة رياضية، من ابتداء عالم الاقتصاد الأمريكي روبرت لوكس يكون فيها الإنتاج الحقيقي (Q_t) متغيراً تابعاً (Dependent Variable)، ويكون فيها النمو في التطور التقني (Growth In Technical Progress) والسكان (Population) والإنتاج في المدة السابقة (Q_{t-1})، متغيرات مستقلة. أما الصيغة الرياضية المختصرة للدالة فتأخذ الشكل الآتي:

$$Q_t = \alpha_t + \beta(P_t - P_t^*) + \gamma Q_{t-1}$$

حيث ترمز (Q_t) إلى الإنتاج في المدة الراهنة، وترمز (P_t) إلى مستوى الأسعار في المدة الراهنة، وترمز (P_t^*) إلى مستوى الأسعار المتوقع، وترمز (Q_{t-1}) إلى الإنتاج في المدة السابقة. وتشير (α_t) هنا إلى معدل النمو. وقد عمل هذا النموذج على تقديم مبدأ آخر عن التوقعات تُسمى التوقعات التكيفية (Adaptive Expectations).

لودايت (مُتخلف مُخرَّب) (Luddite) (190):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (History of Economic Thought)، بخاصة في الثورة الصناعية الأولى والثانية، في



بريطانيا، هو مصطلح يحمل معنيين: (1) عضو في جماعة إنجليزية متمردة، تَرَعَمَهَا المتمرّد نيد لود (Ned Ludd)، وكان رئيساً لفريق من عمال صناعة الأقمشة الإنجليزية، في منطقة نوتنغهام (Nottingham) والمناطق المحيطة بها، في المدة (1811 - 1813). وقد عارضت هذه الجماعة إدخال تقنيات الإنتاج الآلية على صناعة الأقمشة، لأنها أدت إلى تخفيض عدد المشتغلين في هذه الصناعة، وغيرها من الصناعات. وكان تخريب الآلات، في الليل، إحدى أهم المشاكل التي سببها أعضاء هذه الجماعة لمالكي مصانع الأقمشة. (2) شخص ينقذ عملاً احتجاجياً، في محاولة منه لمنع التغير التقني.

مغالطة كتلة العمل (Lump of Labor Fallacy) (191):

في الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)، خاصة في مجال التشغيل، هي وجهة نظر ترى أن الطلب على العمل في الأمد القصير يكون محدوداً، ولا يستطيع الاقتصاد توليد فرص للعمل إلا عن طريق مشاركة الوظائف (Job Saring)، وتقليل ساعات العمل لقوى العمل الراهنة. ما يعني أن أثر السياسات الكلية في التقليل من البطالة سيكون محدوداً. لكن هناك من الاقتصاديين من يعارض هذا الرأي برأي آخر مفاده أن الاقتصاد يتوسع باستمرار، على الرغم من مدد الانحسار التي يواجهها، بين الفينة والأخرى.

ضريبة بالجملة (Lump-sum Tax) (192):

في اقتصاديات التمويلات (المالية العامة) (Economic of Public Finances)، خاصة في مجال فرض الضرائب (Taxation)، هي مقدار مُحدد من الضريبة، يُفرض على دافعيها، بصرف النظر عن مهنتهم أو وظائفهم. ومن الأمثلة عليها الضريبة على الرأس (Head Tax) وهي تُسمى (Poll Tax).

تؤدي الضريبة من هذا الشكل إلى زيادة **الكلفة الثابتة (Fixed Costs)** للإنتاج، لكنها لا تؤثر في **الكلفة الحدية (Marginal Cost)**، ولهذا السبب لا تتأثر كمية الإنتاج والسعر الذي يعظم الأرباح، في الأمد القصير. أما في الأمد الطويل، عندما تكون كل **التكاليف متغيرة**، فقد تؤدي **ضريبة الجملة** إلى إغلاق بعض المنشآت، وخروجها من السوق.

إريك فليب لوندبيرغ (Erik Filip Lundberg) (193):

في تاريخ الفكر الاقتصادي (*History of Economic Thought*)، خاصة في مجال **الدورة التجارية (Trade Cycle)**،



هو عالم اقتصاد سويدي، عاش في المدة (1907 - 1989)، تخصص في البحث والكتابة في مجال **دورة الأعمال (Business or Trade Cycle)**. تلقى تعليمه الجامعي في جامعة **ستوكهولم (Stockholm University)** - السويد، ثم أصبح أستاذاً في علم الاقتصاد، في الجامعة ذاتها، في المدة (1946 - 1965). وقد عمل قبل ذلك، بعد مدة **الكساد العظيم (Great Depression)** إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية (1937 - 1955)، مديراً لمعهد **البحوث الاقتصادية (Economic Research Institute)**، في ستوكهولم. واستخدم صانعو السياسة الاقتصادية السويديون أفكاره عن **الدورة التجارية** في صياغة سياساتهم الاقتصادية، في محاولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في السويد.

متباطئة (متأخرة) لوندبيرغ (Lundberg Lag) (194):

في النظرية الكلية (*Macroeconomics*)، خاصة في مجال **الدورة التجارية (Trade Cycle)**، والإنتاج (*Production*)، والمخزون (*Stock*)، هي عملية التكيف البطيء للإنتاج استجابة للتغير في الدخل، ما يُسبب في انخفاض الاستثمار في المخزون أو زيادته، لأن المبيعات تستجيب للتغير في الدخل بشكل أسرع من الإنتاج. فعندما يرتفع الدخل تكون المبيعات أعلى من الإنتاج، ما يؤدي إلى نزوب المخزون، ثم إلى **لااستثمار (Disinvestment)** غير مقصود. وعندما ينخفض الدخل يكون هناك استثمار غير مقصود في المخزون.

أثر لوكسمبورغ (Luxemburg Effect) (195):

في نظرية التبعية (*Dependency Theory*)، خاصة في مجال **العلاقة بين المركز والأطراف**، هو العلاقة السببية بين تدفق رأس المال النقدي (*Money Capital*) وتدفق السلع الرأسمالية (*Capital Goods*) من الدولة المدنية (المسيطرة، المهيمنة) (*Metropolis*) إلى المستعمرات أو المناطق التابعة (الدائرة) (*Satellites*). وقد بينت المفكرة الاشتراكية اليهودية **روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg)** أن هذا التدفق يكون على أشكال متعددة، منها ما يُمكن عدّه قروصاً بين دولتين، أو استثماراً في **محفظة استثمارية (Portfolio Investment)** أجنبية، أو استثماراً مباشراً في شركة وطنية، تعمل في دولة أجنبية (*Overseas Subsidiaries*). وبالتالي فإن الدولة المهيمنة تستفيد من هذا التدفق لأنه يؤد طلباً على سلعها الرأسمالية، وإن عبء الدفعات على الدولة الطرفية يعمل على استدامة تبعيتها الاقتصادية.

روزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) (196):

في النظرية الكلية (Macroeconomics)، بخاصة في نظرية التبعية الاقتصادية (Dependency Theory)، والفكر الاشتراكي (Socialist Thought)، هي مفكرة وكاتبة اشتراكية، من مواليد مدينة زاموز (Zamość) - بولندا، عاشت في المدة (1870 - 1919)، وهي ابنة رجل أعمال يهودي، تعلمت في مدرسة روسية للبنات، في مدينة وارسو (بولندا)، وحصلت على تعليمها العالي من جامعة زيورخ (Zurich University)، حيث حصلت على شهادة الدكتوراة في القانون والعلوم السياسية في العام (1897)، وكانت رسالتها بعنوان التنمية الصناعية في بولندا (The Industrial Development of Poland)، التي عُدت عملاً علمياً أصيلاً في تاريخ الفكر الاقتصادي، عارضت فيها فكرة تشكيل الدولة الوطنية لكل الرعايا البولنديين. وقد أمضت معظم حياتها في العمل الصحفي السياسي في ألمانيا، وتشكيل الأحزاب الاشتراكية والعمل الديمقراطي الاجتماعي، في ألمانيا وبولندا. وعلى الرغم من توجهاتها الماركسية، إلا أنها انتقدت المفكر اليهودي - الشيوعي الروسي فلاديمير لينين (V. Lenin) على أفكاره الوسطية. ولم يُعجبها كثير مما حدث في الثورة البلشفية الروسية في العام (1917)، ولا توقيع روسيا على اتفاقية بريست - ليتوفسك (Brest-Litovsk) مع ألمانيا.

ينظر علماء الاقتصاد إلى عملها عن التراكم الرأسمالي (Capital Accumulation) بوصفه نتاجاً فكرياً رائداً، بنته على أفكار كارل ماركس (Karl Marx)، وبيّنت فيه أن التراكم الرأسمالي في اقتصاد مغلق يدفع الرأسماليين نحو البحث عن أسواق خارجية لتسويق فائض الإنتاج، ثم استعمار البلاد الأجنبية، إن استطاعت ذلك، من أجل مراكمة فائض القيمة (Surplus Value) وتعظيمها. انتهت حياة لوكسمبورغ عندما اغتالها جندي ألماني، خارج الفندق الذي أقامت فيه في برلين، ووُجدت جثتها ملقاة في نهر قريب.

كمالي (رفاهي) (Luxury) (197):

في الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)، بخاصة في الطلب والعرض (Demand & Supply)، ونظرية المنفعة (Utility Theory)، هي بضاعة أو خدمة ممتازة (Superior Good or Service)، لا يستهلكها في معظم الأحيان إلا أصحاب الدخل العالي. وعادة يختارها صاحب الدخل العالي، بعد إشباع رغبته من السلع الاستهلاكية، والمفاضلة بين السلع الكمالية (الرفاهية) وبين الآخر.



يستخدم علماء الاقتصاد مبدأ مرونة الطلب نسبة إلى الدخل (Income Elasticity of Demand) في تعريف السلع الكمالية. فإذا كانت قيمة مرونة الطلب نسبة إلى الدخل للسعة أعلى من الواحد الصحيح، فإن ذلك يدل على أن البضاعة أو الخدمة كمالية، لأن ارتفاع الدخل بنسبة مئوية معينة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الكمالية بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الدخل.

(راجع مسرد: متناقضة غيفين (Giffen Paradox)، أثر الدخل وأثر الإحلال (Income and Substitution Effects)، بضاعة رديئة (Inferior Good)، بضاعة فابلين (Veblen Good)).

